

# RCHRS

Ramallah Center for Human Rights Studies  
مركز رام الله لدراسات حقوق الانسان

# تسامح

عدد خاص، كانون الأول ٢٠٠٩



## رئيس التحرير

د. إياد البرغوثي

## هيئة التحرير

ريما نزال

سميح محسن

زياد عثمان

طلال عوكل

علي خليل حمد

صلاح الصوياني

مجلة فكرية دورية

تعنى بقضايا التسامح وحقوق الإنسان

---

جميع الحقوق محفوظة

## مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان

ص. ب. 2424، رام الله، فلسطين

هاتف 02 2413001

فاكس 02 2413002

بريد الكتروني [rchrs@rchrs.org](mailto:rchrs@rchrs.org)

موقع الكتروني [www.rchrs.org](http://www.rchrs.org)

©Copyright

RCHRS, Ramallah, Palestine

Rosa Luxemburg  
Stiftung

Generous support for publishing this issue has been provided by  
Rosa Luxemburg Foundation - Germany

### ملاحظة

الأفكار الواردة في هذه المجلة لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر  
مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان

مونتاج الكتروني: بلوبل للدعاية والإعلان

تصميم الغلاف: بشار الحروب

---

## المحتويات

٥	الافتتاحية
٧	التسامح في أوساط الطلبة ضمانة الشباب نحو مجتمع الغد
١٧	مشاركة الشباب في الحياة العامة
٢٣	مظاهر العنف بين الطلبة في الجامعات الفلسطينية
٢٩	مشاركة الطالبات في مجلس الطلبة في جامعة بيرزيت
٣٧	واقع الطالبات في المجالس الطلابية في جامعات قطاع غزة
٤٣	الخطاب الديني للحركات الطلابية في جامعة بيرزيت
٤٧	حالة التسامح بين طلبة جامعة بيرزيت
٥٣	مستوى التسامح الديني في أوساط الطلبة (العربية الأمريكية نموذجاً)
٥٧	الحق في حرية الرأي والتعبير (جامعة الأقصى نموذجاً)
٦٣	الحريات الأكاديمية في الجامعات الفلسطينية (جامعة الأزهر نموذجاً)
٦٩	غياب دور مجلس اتحاد الطلبة في جامعة الأقصى وأثره على الطلبة
٧٥	انتخابات مجالس الطلبة وأثرها على تكوين وعي الطالب
٨١	التجربة الديمقراطية لمجالس الطلبة في الجامعات الفلسطينية
٨٩	دور الكتل الطلابية في نشر ثقافة التسامح
٩٥	دور إدارة الجامعة في نشر التسامح بين الطلبة (جامعة الأزهر نموذجاً)
١٠٥	واقع الأنشطة الطلابية في جامعة الأقصى
١١٥	المنح والمساعدات في جامعة بيرزيت لطلبة البكالوريوس
١١٩	دور الأمن الجامعي في تطبيق القوانين داخل الحرم الجامعي





## الافتتاحية

يصدر مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان هذا العدد الخاص من دورية «تسامح»، والذي يخصص بشكل كامل لمجموعة من الأوراق قام بإعدادها طالبات وطلاب من جامعات فلسطينية مختلفة وتم عرضها في مؤتمرين عقدهما المركز، واحد في غزة وآخر في رام الله.

«نحو تسامح فكري وسياسي بين طلبة الجامعات الفلسطينية» هو العنوان الذي جمع هؤلاء الطلبة سواء من جامعات الضفة الغربية أو من جامعات قطاع غزة، حيث شاركوا المركز وعلى مدار عام كامل (٢٠٠٩) بمجموعة كبيرة من الأنشطة ذات العلاقة بالتعريف بمبادئ وثقافة التسامح وحقوق الإنسان، والحريات الأكاديمية والحقوق التعليمية، وتراوحت هذه الأنشطة ما بين ورشات العمل، والمحاضرات النظرية، والزيارات الميدانية، وكان تنوع هذه الأنشطة بمجموعة أوراق عمل أنتجها الطلبة بشكل كامل وقدموها في مؤتمر طلابي هم كانوا نجومه، سواء من حيث الإعداد أو المشاركة أو الحضور.

إن مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، ومنذ تأسيسه في العام ١٩٩٨، يعمل على نشر ثقافة التسامح منطلقاً من قناعاته بأن حالة الانقسام، والتعصب، والانغلاق، ونفي الآخر، داخل المجتمع الفلسطيني لا يمكن التصدي لها إلا بتبني فكر وثقافة التسامح التي تقوم على أساس احترام حقوق الآخر المختلف فكرياً وسياسياً وثقافياً وديناً.

يأتي هذا العدد الخاص من دورية «تسامح»، في سياق الدفع باتجاه مجتمع، وفي هذه الحالة مجتمع طلابي، يحرص على ترسيخ قيم وثقافة التسامح والسلم الأهلي ويحترم التنوع الفكري والثقافي والسياسي والديني الموجود في الجامعات الفلسطينية، ويدفع باتجاه تعزيز الحقوق التعليمية والحريات الأكاديمية في الجامعات الفلسطينية.

هيئة التحرير



# التسامح في أوساط الطلبة ضمانة الشباب نحو مجتمع الغد

زياد عثمان \*

ربما لا أضيف جديدا بالقول إن مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان كان السباق في نشر وتعميم ثقافة ومبادئ التسامح على المستوى الفلسطيني، وفي مرحلة لاحقة على المستوى العربي من خلال الشبكة العربية للتسامح.

ولكن ما يمكن إضافته كشيء جديد هو هذا الجهد الطيب والمتراكم الذي حققه مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان على صعيد نشر ثقافة التسامح بين أوساط الطلبة في الجامعات الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وبقناعتتي التي لا يرقى لها الشك إنه لم يكن له ليحقق كل هذه النتائج لولا إيمان القائمين عليه بأن التسامح كثقافة ومبادئ ومنظومة قيم إنسانية يشكل خيارا لا بديل عنه لمجتمعنا الفلسطيني، الذي أنهكه الاحتلال بعنفه التماذي والمتصاعد إلى حد الجنون من جهة، ومزقته الخلافات المتأتية من غياب التسامح السياسي على المستوى الفلسطيني من جهة ثانية.

بكلمات أخرى لم يكن التسامح بوجه عام أو التسامح في أوساط الطلبة بوجه خاص بالنسبة لمركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان مجرد مشروع والسلام ختام، بل كان مشروعا تغييريا تجديديا بكل ما تعنيه هذه الكلمة من معنى وجدية، في مرحلة يبدو فيها التغيير في الواقع الفلسطيني، لاسيما في حقل الثقافة، أمرا ليس هينا وبخاصة لأن البديل يعيش استعصاء، سببه وجود كتلة مصالح لقوى نافذة في المجتمع، وتسعى بكل قوة لإبقاء القديم على قدمه.

نعم، إن نجاح مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان في طرح ثقافة التسامح ووضعها في إطار التداول المجتمعي بموازاة الثقافة السائدة على المستوى الفلسطيني، وبزمن قياسي بل قياسي جدا يعني وبدون مبالغة خروجنا عن المؤلف، لأننا نتحدث عن سنوات لا تتجاوز أصابع اليد الواحدة.

\* كاتب صحفي وباحث، عضو تحرير «تسامح»

وبقناعتي إن السر يكمن في أنه لم يتعامل مع التسامح كمشروع له بداية ونهاية، بل تعامل معه بصفته عملية متصلة ومتراكمة بغض النظر إن كان هناك من يمول أم لا، علما أن إمكانيات المركز المالية محدودة «وعلى قد الحال، كما يقال» وهو ما يعني أن مثل هذا القرار ليس بسيطا أو هينا لاسيما أن سوق الثقافة اليوم باتت تعج بالمؤسسات التي تطلق على نفسها مؤسسات غير حكومية، وتطلق مسميات براقعة على مشاريعها؛ ولكنها في حقيقة الأمر تأتي بمخرجات متواضعة من الناحية المعرفية ورفع مستوى الوعي الثقافي العام، خصوصا أن إحدى أهم وظائف مؤسسات المجتمع المدني هي نشر المعرفة والتنوير ولأن الرقابة والتقييم غائبان عن ساحة العمل غير الحكومي، لكي يتوضح الغث من السمين، ولكي لا تختلط الأمور وتبدو للناظر على السطح دون تعمق أن كل الألوان متساوية، لاسيما أن هناك من يحاول أن يكرس هذه النظرة بوعي أو دون وعي، بقصد أم دون قصد، هناك تمايزات وتظهيرها بشكل واضح أمر يحتاج إلى متابعة وتحليل لأن خلط الحابل بالنابل أمر ليس بريئا على الإطلاق.

في مطلق الأحوال إن هذا التشويش لا يستطيع أن يلغي التفاوت القائم في سوية العمل والأداء، بين مؤسسة وأخرى، فهناك المهني المؤمن بعمله والذي يحرص أن يؤديه بكل مسؤولية، لا بل تفرض عليه مهنيته ومواطنته أن يذهب أبعد من ذلك نحو الارتقاء بسوية الأداء إلى حد التعامل معه باعتباره رسالة، وهناك الموظف الذي تنتهي مهمته بمجرد انتهاء المشروع أو وقت الدوام الرسمي.

سقت ما سبق حول التسامح ومركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان لأنها تأتي في سياق ما سيلبي من حديث أنه قبل أسبوعين تقريبا وفي مطلع شهر كانون الأول ٢٠٠٩، شاركت في إدارة إحدى جلسات مؤتمر «نحو تسامح سياسي وفكري بين طلبة الجامعات الفلسطينية» الذي عقده المركز في مدينة رام الله، ومن خلال ذلك أتيت لي أن احضر كل جلسات المؤتمر، وأن استمع إلى أوراق العمل التي قدمها الطلبة، وكان الأمر كله مثيرا بالنسبة لي، سواء الأجواء التي سادت المؤتمر أم أوراق العمل التي قدمها طلبة جامعة بيرزيت والجامعة العربية الأميركية وبمشاركة طلبة من جامعات أخرى.

وبموازاة المؤتمر الذي عقد في رام الله عقد مؤتمر طلابي في غزة تحت نفس العنوان، وقدمت فيه أوراق عمل من إعداد طلبة جامعتي الأزهر والأقصى، مع التنويه أن عقد المؤتمرين في رام الله وغزة ليس له علاقة بالانقسام كما قد يعتقد البعض، بل له علاقة بالتباعد الجغرافي ومنغصات سلطات الاحتلال قبل الانقسام وبعده من التواصل ما بين شطري الوطن، الأمر الذي فرض على مختلف المؤسسات التي تعمل على المستوى الوطني أن تجزئ أنشطتها أو تتواصل عبر تقنية الفيديو كونفرنس.

### مؤتمر طلابي حول التسامح وأوراق عمل من إعداد الطلبة أنفسهم

على أية حال عقد المؤتمران بالتوازي وقدم فيهما الطلبة من الجامعات الفلسطينية في الضفة وغزة «١٨» ورقة عمل بعضها من إعداد طالبة أو طالب، وغالبيتها شارك في إعدادها مجموعة من الطلبة الذين استهدفهم



المشروع المذكور على مدار عام كامل .

تنوعت أوراق العمل التي أعدها الطلبة وتناولت التسامح من أبواب عديدة يمكن إجمالها في العناوين التالية: التسامح الديني في الجامعات الفلسطينية، مجالس الطلبة ودورها في الجامعات، دور الطالبات في مجالس الطلبة، مظاهر العنف بين الطلبة في الجامعات الفلسطينية، دور الكتل الطلابية في نشر ثقافة التسامح، الأنشطة الطلابية وترويج ثقافة التسامح، الفكر الديمقراطي في تشكيل العلاقة بين الطلاب، دور إدارة الجامعات في نشر التسامح، الحريات الأكاديمية في الجامعات، الخطاب الديني للكتل غير الدينية، واقع امن الجامعات ودوره في حفظ امن الطلبة .

المثير في المؤتمر أمران هما: أولاً، أن هذا المؤتمر لم يكن ككل المؤتمرات التي عادة ما ندعى لها أو نشارك فيها، والتي عادة ما تحمل عنواناً طلابياً ويكون الطلبة فيه إما متفرجين أو مستمعين في أحسن الأحوال، بل كان مختلفاً في العديد من الأوجه حيث كان المؤتمر طلابياً بامتياز، فالذي أعد أوراق العمل للمؤتمر هم الطلبة، والمشاركون جلهم من الطلبة ما خلا عدداً من المشرفين والإداريين لا يتجاوز عدد أصابع اليد الواحدة، أما أوراق العمل فهي من واقع الطلبة في الجامعات الفلسطينية وقاسمها المشترك هو التسامح .

الأمر الثاني المثير والذي يستحق التقدير والشمين بنظري يتعلق بطريقة النقاش والحوار داخل المؤتمر، حيث تجلت الديمقراطية والرأي والرأي الآخر في الحوارات والنقاشات التي أثيرت في ضوء أوراق العمل، ولم أجد شاباً أو فتاة من المشاركين محتداً في النقاش إلى حد التعصب لرأيه، بل ما رأيت وسمعتته كان أمراً يدعو للبهجة والارتياح لما ظهر من نضج في الحالة الطلابية التي مثلها أعضاء المؤتمر والذين عكسوا التنوع الموجود في الجامعات، من حيث الانتماءات السياسية بطريقة حضارية مشرفة .

وبقناعتي إن هذه الروحية التي سادت في المؤتمر لو اتسع نطاقها لتتجاوز المؤتمر نحو الجامعات نفسها لكان وضعنا بألف خير، ونظامنا التعليمي أيضاً بألف خير، ومستقبل شبابنا مطمئن إلى ابعد الحدود، وهنا يبدو من المشروع التساؤل عن الأسباب التي جعلت الطلاب يتمتعون بهذه الروحية الإيجابية بينما في جامعاتهم ليسوا كذلك؟ بقناعتي إن البيئة المحيطة بالطلبة هي التي تؤثر فيهم وفي سلوكهم، وما دام الطلبة في ورشة عمل غير محزبة وغير مقولبة مسبقاً ولا تهدف لا من قريب ولا من بعيد إلى تسجيل نقاط ضد هذا الطرف أو ذاك فإن تصرفاتهم تبقى في الإطار العقلاني، وحينما تتغير المناخات المحيطة بهم باتجاه التعصب والفئوية فإن الأمور تأخذ منحى مختلفاً تماماً للأسف؛ حيث يحل العنف محل الحوار والتخوين والتكفير ورفض الآخر مكان التسامح، فأبي وضع هذا الذي وضعنا طلبتنا وشبابنا فيه؟

## أوراق العمل ومضامينها

كما أسلفت فأوراق العمل التي قدمت في المؤتمر كانت متنوعة وشاملة وغطت العديد من العناوين التي لها

علاقة بالتسامح وهذا بحد ذاته إنجاز مهم . وبشكل عام يمكن القول إن هناك ما هو جديد في أوراق العمل المقدمة للمؤتمر، سواء على صعيد التطورات الحاصلة في الجامعات أو على صعيد مواضيع محددة كانت في غالب الأحيان إما أن يتم تغافلها أو القفز عنها وكأنها من المحرمات التي لا يجوز الخوض فيها كالعنف في أوساط الطلبة أو مشاركة المرأة في مجالس الطلبة، أو موضوع الدين في الجامعات، أو قوانين الجامعات وأنظمتها وعلاقتها بالتسامح، أو المناهج التعليمية وعلاقتها بثقافة التسامح، أو بنية النظام التعليمي نفسه ومدى انسجامه مع التسامح والرأي الآخر والشراكة الديمقراطية، أو الحريات الأكاديمية التي نالها ما نالها من انتهاكات بسبب الانقسام السياسي وانعكاسه على الجامعات .

بالنسبة لأوراق العمل وقيمتها العلمية والمعرفية : لم تكن أوراق العمل كلها بذات المستوى من حيث الجودة والغنى المعرفي والتجديد في طريقة النقاش والمعالجة، بعض أوراق العمل كانت جريئة وعميقة سواء من حيث العناوين أو طريقة تناول النقاش أو الاستخلاصات وهو ما يستحق الثمين . ويمكن القول إن أوراق العمل بغالبيتها العظمى تراوحت ما بين الجيدة والجيدة جدا، وعدد محدود جدا منها كان أقل من جيد .

وحتى لا يبدو التقييم اعتباطيا لأوراق العمل وجودتها فإنني أسارع للتوضيح أن التقييم استند إلى معايير أبرزها وضوح الفكرة الرئيسة في الورقة ارتباطا بالعنوان، والرسالة التي تود إيصالها، ومن ثم المقترحات والتوصيات وواقعيته: هل هي توصيات قابلة للتحقيق والمتابعة أم أنها توصيات ظاهريا تبدو جيدة لكنها لا تمتلك فرصة واقعية للتطبيق؟ وفي هذه النقطة بالتحديد يمكنني القول وبصراحة إن الكثير من أوراق العمل التي يمكن تصنيفها على أنها جيدة تعثرت أو تشوشت الفكرة لدى الدخول في التوصيات؛ وهذا بنظري ليس مأخذا جديدا على المواضيع المثارة بقدر ما هو درس للهيئات المشرفة على تلك الأوراق والتي كان من المفترض أن تتدخل من حيث التوجيه في تفاصيل من هذا القبيل، هذا من جهة ومن جهة ثانية فإن ما يشفع للطلبة في التقييم أننا لا نتحدث عن عمل بحثي احترافي بل نتحدث عن أوراق عمل طلابية غالبيتهم مستجدون على العمل البحثي وإعداد أوراق عمل حتى وإن كانوا من طلبة الجامعات .

## أوراق العمل ترسم مؤشرات مقلقة

ما طرحته الأوراق في جامعات الضفة وغزة من إشكالات وأمراض ومظاهر خلل يدعو إلى التشاؤم ويدق ناقوس الخطر نتيجة الوضع الذي وصلت له الجامعات الفلسطينية، سواء على صعيد التسامح أو على صعيد مستقبل التعليم ومستقبل الشباب ولاسيما أن فئة الشباب الجامعي هي الفئة الأكثر ديناميكية وتعلق عليها آمال عريضة في إحداث التغيير نحو الأفضل وتحمل أعباء التنمية المستدامة .

قد يقول قائل إن أوراق العمل التي قدمت من قبل الطلبة في جامعات الضفة وغزة على حد سواء قد حملت بعض المغالاة، حيث عكست صورة سوداوية لواقع التسامح في الجامعات الفلسطينية، باعتبار أن منظور

الطلبة العام وتقييمهم لواقعهم قد يحمل بعض التطرف بسبب حدية التفكير لديهم . لا اعتقد أن هناك أي ضير في هذا الاعتقاد والتنويه ، لكن ما يجعلنا مطمئنين إلى التشخيص المقدم من الطلبة بعموميته أننا نتعامل معهم من موقع المتابعة والاهتمام وليس من موقع الاغتراب والجهل بواقع الجامعات والحركة الطلابية ، ولا سيما في موضوع التسامح السياسي الذي ونتيجة غيابه على مستوى الوضع العام أصبح العنف ظاهرة مقلقة في الجامعات وشكل المناخ السياسي العام بيئة خصبة للعنف والتطرف وإقصاء الآخر ورفضه ؛ وبالتالي لم تشذ الحركة الطلابية عن الوضع العام بل ربما كانت الأكثر تفاعلا معه لأنها امتداد للأحزاب والفصائل السياسية . وبالمحصلة فإن وضع الجامعات كما تشير أوراق العمل أصبح مثيرا للقلق ، ولا سيما في قطاع غزة حيث باتت الإغلاقات وتعليق الدوام وحل الهيئات الطلابية أمرا يتكرر في العام الدراسي عشرات المرات ، وهو ما يعني أن المسيرة التعليمية دخلت في دائرة الخطر المؤكد ، وهذا الوضع لم يكن خيارا إجباريا بأية حال ، بل كان وما زال حتى الآن هناك خيارات أخرى أكثر أمنا وضمانة على استتباب وانتظام العملية التعليمية في الجامعات ؛ وتمثل تلك الخيارات في أمرين رئيسين بنظري هما : إخراج الجامعات من دائرة الاستقطاب الحزبي وتحييدها عن الصراعات الحزبية القائمة باعتبار أن الجامعات هي مؤسسات تعليمية بالدرجة الأولى والعاشرة ، وإلى جانب التعليم تدخل المواضيع الأخرى التي تحظى باهتمام الجامعات ومنها على سبيل المثال لا الحصر الاهتمام بالقضايا المجتمعية وتطوير شخصية الطلبة من خلال الأنشطة اللامنهجية .

والأمر الثاني الذي يجب أيضا ولوجه في إطار حماية المؤسسات التعليمية أن تكف الفصائل السياسية عن لعبة الاستخدام ، وذلك بوقف استخدام الطلبة كأدوات تهرب من خلالها الأحزاب والفصائل المواقف والقضايا التي لا ترغب في تبنيها لاعتبارات معينة ، ولا سيما في مراحل تصاعد الخلاف السياسي ؛ وهو ما جعل أجواء الطلبة محمومة وتسيطر عليها أجواء التوتر والتعصب والكراهية وصولا إلى رفض الآخر المختلف والعمل على إقصائه .

إن إعادة إنتاج الأزمة في الجامعات الفلسطينية وتحديدًا جامعات قطاع غزة يأتي أساسا من التقسيم الاعباطي للجامعات الفلسطينية بطريقة لا يبدو فيها أي مسوغ مقنع لا من الناحية المهنية أو الأكاديمية ، حيث تتبع جامعات بكل مكوناتها إلى تنظيم سياسي ما وجامعات أخرى تخضع بشكل شبه كلي إلى تنظيم سياسي آخر ، وإذا كانت أزمة الانقسام السياسي الفلسطيني قد أبرزت بما لا يدع مجالاً للشك مدى الخطورة التي تنطوي عليها مثل هذه التقسيمات ، وكأنها أضحت شكلا من أشكال الملكية الحزبية أو الخاصة للجامعات ، خصوصا الحزبان الكبيران في الساحة الفلسطينية ، فإنها كتقسيمات كانت منذ البداية تؤشر إلى وضع غير طبيعي الأمر الذي يتطلب إخراج تلك الجامعات من الحسابات التنظيمية والحزبية ، ووضعها في سياقها الصحيح الذي يعني جامعات أكاديمية بضمون وطني عام قائم على أساس المواطنة الحقة ، كبدل للهويات الفرعية التي ما فتئت تطل برأسها من خلال العشيرة والعائلة والجهة والتنظيم والدين . . . الخ ، وهو ما يعني تشويه للوعي لدى فئة الشباب الطلبة الذين بحكم وجودهم وسط مجتمع أكاديمي تحكمه قيم المعرفة وعقلانية التفكير من المفترض بهم أن يكونوا أقرب ما يكون إلى القيم المدنية التي أساسها المواطنة والعقلانية والشخصية الحوارية وليس الانتماءات ما قبل المدنية .

## انتظام الانتخابات لا يعني بالضرورة تعزيز الديمقراطية في أوساط الطلبة

كانت العلاقة بين الانتخابات وواقع الحركة الطلابية، من المواضيع التي حظيت باهتمام الطلبة من خلال أوراق العمل المقدمة في المؤتمر وعلى ما اذكر أنني استمعت إلى ثلاثة أوراق عمل تطرقت لهذا الموضوع من جوانب مختلفة؛ وبالمحصلة لم تصل الأوراق إلى نتيجة حاسمة من أن الانتخابات ورغم أنها تتم بشكل دوري في أوساط طلبة الجامعات، إلا أنها لم تولد ديناميكية عمل ديمقراطي داخلي بين الكتل الطلابية لا بل أن كل انتخابات تولد شحنة من التعصب والتوتر بين مختلف الكتل الطلابية، نتيجة سيادة منهج الشد السياسي لأقصى حدود التطرف والفئوية وهو ما يجعل من الانتخابات مجرد حراك ميكانيكي أكثر منه حراكا ديمقراطيا.

لكن هذا الاستنتاج لا يكفي؛ إذ لا بد من التوقف بشكل أكثر عمقا أمام الأسباب التي حالت وما زالت تحول دون التقدم في المسار الديمقراطي للحركة الطلابية، وإلقاء كل شيء على الانقسام السياسي ليس دقيقا على الإطلاق؛ لا بل إنه نوع من أنواع الإسقاطات التي لا معنى لها سوى الهروب من الإجابة الواقعية الصريحة التي تقربنا من التشخيص الصحيح، بدليل أن التوترات في أوساط الطلبة كانت قبل الانقسام وبعده.

نعم ربما الانقسام كشف عمق المأساة الطلابية على مستوى التسامح والديمقراطية الداخلية في العلاقة البيئية لمكونات الحركة الطلابية، لكنه كشف بالأساس عن الخلل البنوي للحركة الطلابية، حيث بدت الانتخابات في الجامعات أشبه بساحة صراع سياسي لا تحترم فيها خطوط حمراء، وهذا أمر في منتهى الخطورة لأن التنافس بمعايير المنهج الديمقراطي تحكمه ضوابط ومحددات لا يجوز تجاوزها، عدا عن أن جوهر الانتخابات الطلابية يجب أن يتمحور حول برامج نقابية وحقوق تعليمية للطلبة وتساوق جاد من أجل تعميق الحريات الأكاديمية في الجامعات وحمايتها من التدخلات الفجة لإدارات الجامعات نفسها التي تغولت على الطلبة واستوعبت الحركة الطلابية بطريقة ذكية.

إن التوظيف الاستخدامي الذي أشرت له سابقا للحركة الطلابية من قبل الحزب السياسي هو الذي قطع الطريق على السياق الديمقراطي في الجامعات، ونقل كل أمراض الفصائل السياسية وأزماتها إلى الحركة الطلابية، وهو ما أنتج حركة طلابية محزبية إلى حد الإشباع وما فوق الإشباع، علما أن حاجتها أقل بكثير من تلك الجرعات والحقن، وعليه إن تحويل الانتخابات إلى محطات ديمقراطية وآلية عمل متوافق عليها أن تعزز من المنهج الديمقراطي في أوساط الطلبة، يتطلب إعادة الاعتبار إلى مضمون العملية الانتخابية باعتبارها تنافسا نقابيا مطلبيا تعليميا وليس قياسا لحجوم سياسية وفصائلية فقط، مثلما يتطلب أيضا وضع معايير قانونية دستورية من قبل مكونات المجتمع الأكاديمي يمنع من خلالها مشاركة أية كتلة تستخدم الانتخابات لكي تضخ مفاهيم تعصبية إقصائية تخوينية واعتبار قبول الآخر المختلف شرطا ديمقراطيا لا حياء عنه لدى كافة الكتل.

والبعد الآخر المرتبط عضويا بما سبق هو الكف عن تسييس مجلس الطلبة وإعادته إلى وظيفته الأساسية باعتباره ممثلا للطلبة من كل الاتجاهات والألوان، وجسما موحدًا لفعالهم وإرادتهم الحرة في سبيل تحقيق المزيد من المكتسبات الطلابية في الجامعات وصولا إلى تحقيق الشراكة الكاملة في رسم السياسات العليا للجامعة

على المستويين الأكاديمي والنشاطي غير المنهجي .

## ارتفاع وتيرة العنف في الجامعات

ليس خافيا أن الجامعات الفلسطينية ومنذ عدة سنوات تشهد عنفا متزايدا؛ وهذا العنف أضحى متماديا إلى الدرجة التي بات معها يتهدد المسيرة التعليمية، وإذا كانت هناك أسباب مختلفة لهذا العنف الذي تجاوز الحدود المقبولة فإن ورقة فضل الخالدي نائب عميد شؤون الطلبة في جامعة بيرزيت كانت واضحة وجريئة في هذا المجال، فهي وإن كانت تتحدث عن جامعة بيرزيت والعنف في أوساط الطلبة فيها إلا أن الورقة قرأت وشخصت واقع الحركة الطلابية في الجامعات الفلسطينية بشكل عام لاسيما الأسباب التي أدت إلى ارتفاع وتيرة العنف، حيث تشير الورقة إلى مرحلتين من تاريخ الحركة الطلابية: المرحلة الأولى من أواسط السبعينيات حتى أواسط التسعينيات، والمرحلة الثانية من أواسط التسعينيات حتى يومنا هذا؛ وهو إذ يرى أن المرحلة الأولى للحركة الطلابية كانت هي الأفضل من حيث العلاقة الداخلية ومستوى وعي الطلبة وغياب وصاية الحزب السياسي على الحركة الطلابية وتاليا محدودية تدخلها في مجلس الطلبة، فهو يوضح وبالمعطيات والأسباب أن المرحلة الثانية هي الأسوأ في تاريخ الحركة الطلابية .

ويسوق الخالدي عدة أسباب داخلية وخارجية لهذا التراجع تتمحور حول التدخل والوصاية السياسية على الحركة الطلابية وانتشار الفساد السياسي والوظيفي في أوساط الكتل الطلابية، وبالمحصلة فإن الورقة تستدعي من صانعي السياسات سواء على مستوى الجامعات أو على مستوى الكتل الطلابية أو على مستوى الأحزاب السياسية أن يأخذوا بالأسباب التي توردها الورقة كمسببات للعنف، وأن يتوقفوا أمامها بشكل معمق ومسؤول، وأن يعيدوا النظر في حساباتهم لكي تتوافق والمصلحة العامة؛ ولأن ترك الأمور بالسياق الذي هي فيه تعني أنها تسير باتجاه الخطر المحتوم، وهو ما يعني تدمير الجامعات وتحويل الحركة الطلابية التي كانت تشكل الطليعة الواعية والمتنورة من المجتمع إلى حركة ضعيفة مفككة مسيطر عليها من إدارات الجامعات، وهذه الحالة تعني من الوجهة العملية حركة وربما حركات طلابية لا طعم ولا لون ولا رائحة لها وبالتالي ما هي مبررات وجودها إذن؟

## تمييز واضح ضد المرأة في مجالس الطلبة

التمييز ضد المرأة في مجالس الطلبة كان هو الآخر من المواضيع التي استحوذت على اهتمام طلبة الجامعات حيث قدمت ورقتان: الأولى من جامعة بيرزيت وفيها بين مجموع الطلبة الذين أعدوها من خلال المعطيات واستطلاع آراء الطلبة، أن الطالبات لا يحصلن إلا على عدد محدود جدا من مقاعد مجالس الطلبة ومن لجنة الانتخابات ومن مجالس إدارات الكتل الطلابية علما بان نسبة الجندر في بيرزيت تساوي ٥٦٪ من مجموع الطلبة؛ وهذا ليس استثناء، إذ تبدو النسب في مختلف الجامعات الفلسطينية متقاربة حيث كون نسبة الإناث أعلى من نسبة الطلبة الذكور .

وإذا كنا نتحدث في جامعة بير زيت عن محدودية في المشاركة فإننا في جامعات غزة نتحدث عن شيء أسوأ بكثير، فهناك بعض الجامعات (الإسلامية، الأزهر) ونتيجة الفصل بين الذكور والإناث تم تشكيل مجلسين، مجلس للذكور وآخر للإناث، وضمن هذه الصيغة فمجلس الذكور هو الذي يتولى عمل كل شيء واتخاذ القرارات ورسم السياسات، بينما يتبع مجلس الطالبات دون نقاش. والإشكالية التي لا يوجد لها تفسير تتمثل في جامعة الأزهر التي لا تفصل بين الجنسين ومع هذا تقيم مجلسين للطلبة، مجلسا للذكور وآخر للإناث! وفي الجامعات التي تشرك المرأة في مجالس الطلبة كالقدس المفتوحة فوضعها لا يقل مأسوية عمّن سبقها؛ والسبب هو أن المرأة لا تمثل إلا في أضيق الحدود وأقلها تأثيرا في السياسات.

وبالإجمال، لا يبدو أن الحركة الطلابية بكل مسمياتها وانتماءاتها الفكرية والسياسية أنتجت ثقافة مغايرة عن الثقافة التقليدية السائدة في المجتمع الفلسطيني، والتي تقوم على أساس تقسيم الأدوار بدلا من تبادلها، وتعمل على ممارسة التمييز ضد المرأة باعتبارها شريكا ثانويا أو هامشيا ملحقا وتابعا ولا يملك القدرة على التعبير عن الذات أو تولي مسؤوليات عامة بذات الكفاءة التي يقوم بها الرجال.

صحيح أن عزوف المرأة عن المشاركة في مجالس الطلبة إشكالية تجب معالجتها؛ لأنها تعكس انسحابا من المشاركة في الحياة العامة غير مبررة، حتى وإن بدا جو الحركة الطلابية المشحون دائما بالتوترات خيارا غير محبذ للإناث لأنه يتطلب الدخول في صراعات خشنة عادة ما تنأى عنها النساء بشكل طبيعي لأنها تناسب طبيعة الذكور أكثر، وهنا أتساءل هل هناك ما يدعو إلى انتهاج هذا الخيار طلابيا سوى الرغبة في مزيد من الذكورية وقليل من الأنثوية في موقع اتخاذ القرار؟

## ضرورة تحديث أنظمة ولوائح الجامعات

إن أوراق العمل فتحت المجال لمناقشة قوانين الجامعات وأنظمتها خصوصا ما يتعلق بالطلبة من حيث الأنشطة ومجالس الطلبة وطرق الانتخاب، ومواضيع لها علاقة بالشراكة بين الطلبة والعاملين وإدارة الجامعات؛ وهذا طبيعي إذا ما علمنا أن قوانين الجامعات مثلها مثل أي قانون أو تشريع في المجتمع يكون في وقته صالحا ومناسبا، وبعد مضي وقت من الزمن عليه ونتيجة بروز متغيرات واحتياجات لا يليقها القانون يتم تعديله أو تغييره وقوانين الجامعات بعضها لم يتم التوقف أمامها منذ إنشاء الجامعة سواء ما يتعلق بالبعد الأكاديمي أو ما يتعلق بالجانب النشاطي واللامنهجي، ويقع في مقدمة تلك القوانين انتخابات مجالس الطلبة على أسس تمثيلية أكثر ديمقراطية، وإيجاد صيغ متنوعة من التمثيل الطلابي الاجتماعي والثقافي إلى جانب مجلس الطلبة، يمثل الطلبة الذين لا يرغبون في الانتماء للكتل الطلابية القائمة على أساس سياسي حزبي.

كذلك فتحت أوراق العمل على البعد الديني الذي بدأ يطرح في أوساط الطلبة سواء كخطاب أو ممارسات وسلوك، وهو أمر لم يكن مطروحا على أجندة الحركة الطلابية سابقا، لان الحركة الطلابية شأنها شأن الحركة الوطنية لم تكن يوارد هذا الموضوع؛ باعتبار أن الحركة السياسية الفلسطينية في إطار منظمة التحرير الفلسطينية

حركة تقوم على معايير علمانية، ولكن مع دخول الإسلام السياسي كلاعب رئيسي في الحياة السياسية باتت الأمور تأخذ منحاً جديداً حيث بدأ الدين يدخل في تفاصيل الحياة الطلابية من خلال برامج القوى الإسلامية ولاسيما حركة حماس وكتلتها الطلابية، حيث باتت المساجد في الجامعات والمصليات وفرض نمط من السلوك النابع من منظور أصولي سلفي شكلاً من أشكال السلوك والتعبير في تلك الجامعات .

ومما زاد من أثر القوى الأصولية وثقافتها في الجامعات سلوك الكتل الطلابية الموالية لمنظمة التحرير الفلسطينية التي اعتقدت أنها بإنتاج خطاب ديني لها تستطيع منافسة قوى الإسلام السياسي من خلاله، لكن هذا التكتيك غير المدروس والساذج إلى حدود كبيرة أوقعها في الفخ؛ لأنها بالمحصلة بدت من خلال خطابها تؤكد مشروعية القوى الأصولية وتخدم الرؤية التي تمثلها قوى الإسلام السياسي وبخاصة حركة حماس، اجتماعياً وثقافياً وفكرياً، وبالتالي فالأجدى لهذه القوى أن تعيد النظر في مثل هذا الخطاب المتبلس والعودة إلى الخطاب الذي يعكس هويتها الثقافية والفكرية بشكل واضح وثابت دون تردد أو تلعثم، ولاسيما الكتل الطلابية المحسوبة على قوى اليسار والتي ينظر لخطابها الديني المنتج على أنه خداع للذات وازدواجية غير مبررة تقلل من مصداقيتها .

أخيراً، إن الحركة الطلابية بما تمثله من تنوع فكري وثقافي وسياسي واجتماعي تشكل مصدر غنى لها إذا ما أحسن استثمار هذا التنوع بمنظور إيجابي، وعلى أساس رؤية توافقية تقوم على التسامح والاعتراف بالآخر والدفاع عن مشروعية وجوده؛ وهذا ممكن التحقق إذا ما توافرت الحاضنة الخارجية (الأحزاب السياسية) بطريقة مناسبة ومغايرة لما هو قائم من خلال توسيع هامش الاستقلالية للكتل الطلابية بعيداً عن الفرض والوصاية .

وعلى المستوى الداخلي أن تبذل الكتل الطلابية جهداً أكبر وأكثر عمقاً للبعد الفكري الثقافي باعتبار الحركة الطلابية أحد أهم مكونات مجتمع المعرفة الذي نسعى لبنائه باعتباره شرطاً ضرورياً لا غنى عنه للدخول في عالم الغد والخروج من دائرة الماضي، وأحد أهم مكونات الثقافة الجديدة في هذا المجتمع تتمثل في ثقافة التسامح التي تشكل الأساس المتين والقاعدة العريضة التي يمكن على أساسها استجماع الطاقة الكلية للمجتمع، وعلى أساس معايير المواطنة الديمقراطية التي تسمح بصياغة شراكة كاملة بين مختلف فئات المجتمع بغض النظر عن المعتقد أو الأصل الاجتماعي أو اللون أو الجنس أو الدين، . . . الخ . فإلى المزيد من المؤتمرات والدورات التدريبية التي تروج لثقافة التسامح وتكرسها كثقافة جديدة بديلة لثقافة الإقصاء ورفض الآخر وتقسيم المجتمع إلى إثنيات وصنميات تشتت من قواه وتفقدته وجهته الصحيحة .





# مشاركة الشباب في الحياة العامة

## ميسرة صبح \*

يشكل الشباب ثلث المجتمع الفلسطيني تقريبا، وهذا يعني أن الشعب الفلسطيني شعب فتى، ومعلوم أن الشباب فئة اجتماعية هامة ومتميزة؛ لما يتمتعون به من قوة وحيوية، وأنهم مصدر اهتمام متواصل، وطاقة جبارة متجددة لا يجوز تجاهلها؛ فالمجتمع يحتاج للشباب تماما كحاجة الشباب للمجتمع.

وحقيقة تجسدها التجربة هي أن حاجتنا للمشاركة وللعمل الجماعي والتطوعي تعادل حاجة الوطن للعمل المأجور؛ وذلك لأن مستقبلنا الوطني والأكاديمي والعلمي يتوقف على الخبرات التي سنكتسبها إذا ما مارسنا ما نرغب من عمل، وهذه الخبرات مهما كانت ضئيلة في حجمها إلا أنها أساس إعلاء البناء، ولكن يجب أن يكون هناك وازع داخلي وإرادة تحكم توجهنا.

## لماذا أنا؟ :

بكالوريوس علم اجتماع دكتوراه في التطوع والعمل الجماعي، هكذا عرف على نفسه أحد المتطوعين.

## ماذا أقول؟ :

رغم الإحباط الشديد الذي يواجه عددا غير قليل من الشباب الفلسطيني إلا أننا نؤكد أن كل بناء عظيم يبدأ بأساس متين، وإن كان مصير الأساس أن يظل خفيا في باطن الأرض، وكل إنجاز عظيم يبدأ بخطوة، ليكون الشباب هم القدوة والرواد، ولا يمكن أن ننكر حاجة الإنسان وبخاصة الشباب إلى أن يكونوا في المقدمة.

والتطوع مهم للشباب فهو من جهة يخفف من الإحباط ويساعد في تنمية الشخصية، ويحدث تغييرات ذاتية، ويؤثر أيضا على طبيعة تفاعل الشباب مع المجتمع، ويغير من نظرتهم تجاه العديد من القضايا؛ ولكن من جهة أخرى إلى متى؟ هل يعني هذا أن التطوع هو تدريب ومدخل للوظيفة أم إنه وظيفة بحد ذاتها؟ هذا أمر يحتاج إلى مناقشة ربما في ورقة خاصة.

فمشاركة الشباب في الحياة العامة على اختلاف مفاهيمهم الفكرية والحزبية والاجتماعية... الخ، تعني الاندماج في شراكة مع الآخرين؛ وهو ما يعني أن تضم اليد لليد لأن الوحدة خير من الفرقة وإنجاز واحد

\* ناشطة نسوية تعمل مع المجموعات الشبابية

للمجموعة يزيد آلاف المرات عن الإنجاز الفردي، ويختزل زمتنا ومسافة حين يكون الهدف واحدا؛ فالانفراد بالعمل يقود للفرقة والتعصب حتى لو كان الهدف واحدا.

ولا يخامرنا أدنى شك في أن الوقت والمستقبل بأيدي الشباب ومهما كان الجهد صغيرا، إلا أن الجهد الصغير مع الجهد الصغير يصبح إنتاجا عظيما. وإن عملية بناء الدولة يجب أن تواكبها عملية بناء الإنسان وإعداده لمواجهة التحديات.

## التوجه نحو العمل مع الشباب

ربما السؤال الذي يجب طرحه هنا هو: لماذا تستهدف مؤسسات المجتمع المدني فئة الشباب؟ هل هي مصادفة أم إنها عملية مقصودة؟ بقناعتنا إنها عملية مدروسة؛ وذلك للأسباب التالية:

- الشباب هم عنصر التغيير الجوهرى في المجتمع، وعند مرحلة الشباب يبدأ التخطيط لتلبية احتياجات المجتمع من المهارات والكفاءات المستقبلية.
- فترة الشباب هي الفترة الحاسمة في حياة الإنسان لأنها فترة الإعداد للمستقبل فيها يتحقق اكتمال النمو الجسمي والعقلي واكتساب الخبرات الضرورية للقيام بالدور العلمي والاجتماعي والمهني؛ ويحتاج الشباب في هذه المرحلة إلى الرعاية والتوجيه نحو القيم الأصلية في المجتمع.
- كون الشباب أكثر شرائح المجتمع تأثرا بالمظاهر الإيجابية والسلبية.
- الشباب هم المستقبل الحقيقي للوطن؛ لذا لا بد من الاهتمام بعملية إعدادهم للمستقبل، بهدف تفعيل مشاركة الشباب في الحياة العامة، وإبراز الأهمية الكبرى للمشاركة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وكافة المجالات للشباب في تحقيق التقدم والتنمية المستدامة للمجتمع.
- الشباب مورد بشري متجدد العطاء ورأس مال اجتماعي يمتلك الطاقات الإبداعية.

## الواقع الذي يعيشه الشباب

يعاني الشباب في مجتمعنا من مشكلات تحول دون تحقيق طموحاتهم؛ وهذه التحديات داخلية وخارجية، فالشباب هم جزء من المجتمع يعانون من المشاكل العامة التي تواجه المجتمع وكذلك يواجهون مشكلات خاصة على كافة الأصعدة: وطنية، سياسية، اجتماعية، اقتصادية، . . . الخ وهذه التحديات والمشاكل تحد من مشاركة الشباب في الحياة العامة، وتؤثر على تفاعلهم مع مختلف القضايا، وتعيق عملية مشاركتهم في

التنمية وإحداث التغيير، عدا عن أن الشباب لا يحظون بنفوذ أو وزن يوازي حجمهم على صعيد اتخاذ القرار أو حتى حضورهم المؤثر في القضايا اليومية؛ لذا يجب أن تكون الفاعلية الجارية بالعمل مع الشباب فاعلية جدية تقود إلى عمل حقيقي من أجل الشباب وحقوقهم وبمشاركتهم.

وبالرغم من الدور النضالي والكفاحي الذي لعبه الشباب الفلسطيني طوال مراحل النضال الوطني الفلسطيني (١٠٪ من الأسرى يرأسها شباب، ونسبة العاطلين عن العمل ٣٠٪، ونسبة الشهداء خلال الانتفاضة الثانية ٦٢٪، والأسرى ٦٩٪ والجرحى ٧٤٪) إلا أن هذا لا ينعكس على دور ومكانة الشباب في مواقع صنع القرار، وفي تحديد السياسات العامة، من حيث إن حضور العنصر الشبابي في المجلس التشريعي والحكومات المتعاقبة وكذلك من الصفوف القيادية الأولى للأحزاب الفلسطينية بقي محدودا.

لذا لا بد من مشاركة الشباب وسماع رأيهم وتوسيع دورهم في المشاركة في كل ما يتعلق بحياتهم وتطلعاتهم وطموحاتهم، وأن يمثل الشباب في المؤسسات العامة والتشريعية، ويفسح المجال لهم ويؤخذ بمقترحاتهم عند التطبيق؛ فالثقافة السياسية جزء وشرط مهم من ثقافة الشباب إذا أردنا تدريبهم وتأهيلهم للقيادة؛ فنحن بحاجة لوجود سياسات منهجية ديمقراطية وتنموية نابعة من احترام حقوق الإنسان تحقق التطور والنماء للشباب، لكي يستطيعوا المساهمة في إيجاد بيئة تنموية تترجم احتياجاتهم إلى واقع.

وبنظرة واقعية إلى مشاركة الشباب في الحياة العامة، نرى أن الصبغة الغالبة هي عزوف الشباب عن المشاركة في القضايا المجتمعية والأنشطة المختلفة؛ وهذا ناتج عن طول أمد الاستبعاد الذي مورس ضد الشباب، وعن سياسة العزل والتهميش التي أدت إلى إقصائهم عن المشاركة في الحياة العامة.

## أبرز التحديات والمشاكل التي تواجه الشباب

بالاستناد إلى برنامج تقدير الفقر في فلسطين فإن أبرز هذه التحديات:

### ١- تحديات سياسية

وتتمثل في عدم الاستقرار السياسي الناجم عن الاحتلال الإسرائيلي الذي يؤثر على كافة مناحي الحياة، والذي ينعكس على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للشباب، كما أن استمرار حالة التشرذم والانقسام الداخلي الذي أثر على كافة مناحي الحياة في المجتمع الفلسطيني بشكل سلبي أثر على فئة الشباب أيضا؛ بل يمكن القول إنهم من أكثر الفئات تأثرا لأكثر من سبب.

### ٢- تحديات اقتصادية

ضعف الاقتصاد الوطني الفلسطيني، وتخلف النمو الاقتصادي المتمثل في عجز المجتمع عن الاستغلال الأمثل لموارده المادية والبشرية المتاحة بسبب الاحتلال، ونقص فرص العمل والبطالة الزمنة، وانتشار ثقافة الاستهلاك، وغياب العدالة الاجتماعية؛ فالاقتصاد يلعب دورا أساسيا في إعداد الشباب للمشاركة

في الحياة العامة فضلا عن أن النشاط الاقتصادي ذاته هو أحد أشكال هذه المشاركة.

وتشكل مشكلة البطالة والفقر المتزايدة في فلسطين تحديا مهما للشباب؛ إذ يوجد عدد كبير من الشباب ما زالوا يعانون من الفقر ولا يستطيعون الولوج الى الخدمات الاجتماعية والسياسية، وتحمل ظاهرة الفقر جزءا كبيرا من المسؤولية في معاناة الشباب من عدد من الأمراض المادية والمعنوية وبخاصة الإقصاء الاجتماعي والاقتصادي الذي يحول دون مشاركتهم في الحياة العامة والوصول إلى مراكز صنع القرار، إضافة إلى هجرة الكفاءات من الشباب لانعدام فرص العمل (الهجرة الطوعية).

### ٣- تحديات اجتماعية ثقافية

مشكلة التخلف الديمقراطي التي تمثل البعد السياسي لمشكلة التخلف الحضاري، وتمثل في انعدام أو ضعف التقاليد الديمقراطية؛ بسبب أن النظام الاجتماعي السائد قائم على السلطة الذكورية (سلطة الأب) بحيث إن الجيل الجديد من الشباب يواجه مشاكل عديدة على صعيد الأسرة؛ حيث إن الصورة الغالبة للعلاقات الأسرية بين الشباب والأبوين هي علاقة فوقية، وأيضا غياب الحوار وتهميش الشباب وصراع الأجيال.

كما أن مشكلة التعصب والتطرف ومشكلات الهوية والانتماء تشكل تحديات هامة للشباب فالعمل السياسي هو المظهر الأساسي للمشاركة المباشرة للشباب في الحياة العامة، غير أن هناك العديد من المشاكل التي تحول دون مشاركة الشباب والوصول إلى مراكز صنع القرار.

كما أن قلة الفرص المتاحة للشباب سواء للعمل أو للترفيه والتفرغ تشكل مشكلة نتج عنها شعور باليأس الشديد والإحباط، وانخفاض القدرات في التفاعل المجتمعي والرغبة في التغيير، والتوجه نحو ظواهر تساهم في تراجع وضعية الشباب.

### ٤- تحديات تربوية تعليمية

القصور في كفاءة النظام التعليمي والتربوي الذي لا يلبي احتياجات الشباب والمجتمع، من اكتساب وتطوير المعارف والمهارات والقدرات، وعدم التوازن بين الكم والكيف، وطرق التدريس والتمويل... الخ؛ لذا فإن قيام التعليم بدوره في الإعداد لمشاركة الشباب في الحياة العامة لا يتحقق إلا من خلال حل هذه المشاكل.

### ٥- تحديات قانونية

عدم وجود تشريعات وسياسات واضحة المعالم تتعلق بالشباب، حيث يغيب قانون فلسطيني لرعاية الشباب؛ وهذا يعني غياب رؤية تنموية ممنهجة تكفل تفعيل دور الشباب في المجتمع، وتعزز من مشاركتهم في عملية صنع القرار.

## اقتراحات وتوصيات

- تعزيز الفرص الاقتصادية للشباب الفلسطيني وتوفير فرص عمل من خلال تشجيع المشروعات الصغيرة، وإنشاء صناديق دعم حكومي توفر قروضا للشباب.
- سن تشريعات وإيجاد سياسات تنموية واضحة المعالم تركز على تمكين الشباب وتفعيل دورهم وحمايتهم، وفتح المجال أمام مشاركتهم في مراكز صنع القرار وإيجاد آليات لتطبيقها على أرض الواقع.
- تشجيع الممارسة الديمقراطية على أوسع نطاق ممكن في إطار المجتمع والحياة العامة، وأن تكون وسائل ممارسة الديمقراطية إحدى الخدمات التي تقدمها الدولة.
- استحداث أساليب التعليم القائمة على مشاركة الطلاب وتفعيل الدور الخدماتي والثقافي والأكاديمي والاجتماعي وبخاصة للاتحادات الطلابية بدلا عن الاقتصار على النشاط السياسي، وتخفيض الأقساط الجامعية وتسهيل عمليات الإقراض للطلاب والمنح الجامعية.
- وجود أماكن للإعداد والتأهيل لممارسة العمل وتهيئتهم مهنيا كل وفق استعداداته وقدراته وميوله وعطائهم المزيد من الخبرات عن طريق التدريب ليكونوا منتجين.
- دراسة احتياجات السوق من قبل الجهات المختصة لتوجيه الطلبة نحو التخصصات التي تحتاجها سوق العمل الفلسطيني.
- تعزيز المبادرات الشبابية ضمن السياسات الوطنية العامة والخطط الاستراتيجية.
- وجود مؤسسات لرعاية الشباب لاستثمار أوقات الفراغ من خلال الأنشطة الترفيهية والثقافية والفنية.
- زيادة وعي الشباب وتشجيعهم على المشاركة الفاعلة في الحياة المجتمعية، وتمكينهم عبر تطوير قدراتهم وتزويدهم بالمهارات الحياتية للنهوض بالمجتمع.

## خلاصة القول

إن الاستثمار في الشباب من خلال إدماجهم في التنمية يعتبر من أعظم الاستثمارات التي تبشر بغد أفضل وبنوعية أجود من الحياة؛ لذا فهم بحاجة إلى التمكين عبر تطوير قدراتهم وتزويدهم بالمهارات الحياتية وزيادة وعيهم، والنهوض بهم والعمل على تفعيل وتعزيز دورهم والاحترام المتبادل لمساعدتهم لإعداد أنفسهم كمواطنين مشاركين وفاعلين؛ وهذا يؤكد على أن قضية الشباب هي مسؤولية وطنية يجب الاهتمام بها ووضعها في مقدمة المسائل الوطنية، ووضع الحلول وتطبيقها لمصلحة الأجيال القادمة، ولما لمشاركة الشباب من أهمية كبرى في إحداث التغيير والتقدم والتنمية المستدامة، ولأن الشباب هم المستقبل الحقيقي لهذا الوطن؛ فحياة الإنسان تفاعل وعطاء ومنح وأخذ؛ فالمجتمع يحتاج للشباب تماما كحاجة الشباب للمجتمع.



# مظاهر العنف بين الطلبة في الجامعات الفلسطينية

فضل الخالدي \*

بداية أود التوضيح أنني لا أتحدث عن العنف في هذه الورقة وكأنه موجود بذاته وسط البشر، ويعمل بدافع ذاتي؛ ففي الواقع لا يوجد عنف ولا يعمل إلا عبر الإنسان، فالإنسان دوماً هو المسؤول عن أعمال العنف، وهنا الحديث يدور عن عنف الإنسان والبشر وليس عنف الطبيعة.

والتساؤل الرئيسي الذي يطرح هو: هل العنف جزء لا يتجزأ من الحياة؟ هل هو جزء من الطبيعة الإنسانية؟ بمعنى آخر هل العنف وراثي أم مكتسب؟ هذه التساؤلات فلسفية لا أريد الدخول بتفاصيلها وإنما أود القول إنه لا يوجد عنف إذا عزل الإنسان عن الحياة، فالإنسان كائن عقلائي في طبيعته، ويتعنف من المجتمع من الثقافة السائدة، أي أن العنف يستقي مصدره من صنع الحياة، وهنا يجب على الإنسان السيطرة على عنفه، أن يتعلم كيف يصبح عاقلاً.

إن طاقة العنف عندما يتم قبولها وتطويعها وتصريفها والسيطرة عليها وتحويلها، هي التي تعبر عن الحركة البناءة للحياة، وليس العنف المتفجر، الهمجي، القاسي الذي يصبح في الواقع انحرافاً للعدوانية للذات لنفي الآخر وفي المحصلة أن هذا العنف لا يوجد حياة بل اغتصاب للحياة؛ لأن كل عنف يمارس على الفرد الإنسان، إنما هو اغتصاب للهوية، للشخصية، للحقوق، للكرامة الإنسانية؛ العنف هو انتهاك للقانون المكتوب وغير المكتوب، هو اعتداء على الروابط الاجتماعية، على القيم الأصلية. وعندما تقول لا لعنف الذات تقول نعم للحياة، نعم للحب، نعم للتسامح، نعم للعدالة.

لا أريد أن أتحدث بتفاصيل فلسفة اللاعنف والعنف وإنما أريد من ذلك التأكيد على أن العنف وبكل مستوياته وأشكاله هو فعل خاطئ ومرفوض، وهو فعل الظالم، هو فعل الجبناء، يجب على الجميع مقاومته والقضاء عليه دون تردد لأنه مرض خطير وهالك طرق عديدة ومتنوعة لحل أي خلاف أو نزاع بين طرفين.

\* نائب عميد شؤون الطلبة في جامعة بيرزيت

## ظاهرة العنف بين الطلبة في الجامعات الفلسطينية

إن ظاهرة العنف في الجامعات الفلسطينية ليست معزولة عن ظاهرة العنف في المجتمع الفلسطيني بل هي انعكاس لها، انعكاس للواقع والحالة الفلسطينية.

وقبل الخوض بتفاصيل ذلك، لا بد أن نقر ونعترف أن العنف أصبح ظاهرة خطيرة في مجتمعنا الفلسطيني؛ حيث إن العنف أصبح مؤشراً من مؤشرات التراجع والانهييار والانزلاق الذي يشهده مجتمعنا، وهو يعبر عن خلل كبير في صانعي هذه الثقافة، حيث إن العنف يعرقل ويعيق تطور الحياة الاجتماعية والسياسية والتنمية.

لذلك مطلوب منا جميعاً إزالة كل المسببات التي تدفع الفرد إلى تبني خيار العنف والتعصب في علاقته مع الآخرين، والعمل على ترسيخ قيم التسامح وتقبل الآخر، واللجوء إلى الحوار في حل أي نزاع أو خلاف، وبناء حياة سياسية تسمح لجميع القوى والتيارات بالمشاركة في عملية البناء والتطوير.

إذن لا يوجد خلاف على أن العنف يمثل وباءً وخطراً على مجتمعنا، وهو أحد المظاهر المرضية التي تهدد المجتمع وبخاصة إذا تحول وأصبح ثقافة يمارس في حياتنا، وهنا يجب علينا أن نتساءل، هل ظاهرة العنف موجودة في الأصل في ثقافتنا وقيمنا الوطنية؟ أم هي ظاهرة غريبة وطارئة علينا؟ وهل أصبحت ممارسة العنف في مجتمعنا الفلسطيني وجامعاتنا جزءاً من الثقافة السائدة أم هي حالة مؤقتة يمكن علاجها والسيطرة عليها؟

والسؤال الأساسي في هذه الورقة: من المسؤول عن ظاهرة العنف في الجامعات الفلسطينية، هل هو الطالب أم المجتمع الفلسطيني؟ وأين دور مؤسسات التعليم من ذلك؟ وأين دور الحركة الطلابية ومجالس الطلبة؟ ومن المسؤول عن تحصيل الطالب الجامعي من ثقافة العنف، والوقوع في فخ الفوضى، والانسحاق وراء جماعات عنيفة، هل هي مؤسسات التعليم ممثلة بإدارة الجامعات أم المجتمع أم الحركة الطلابية أم غير ذلك؟ للإجابة عن هذه التساؤلات لابد من الحديث أولاً عن واقع المجتمع الفلسطيني وعلاقته بالعنف الحاصل، ومن ثم سوف أتحدث عن تجربة الجامعات الفلسطينية، جامعة بيرزيت نموذج عن مظاهر العنف فيها، خلال فترتين وعلاقته بالقيم السائدة خلال الفترتين:

- القيم السائدة في الفترة (١٩٧٥ - ١٩٩٥)
- القيم السائدة في الفترة (١٩٩٥ - ٢٠٠٩)

## واقع المجتمع الفلسطيني وعلاقته بالعنف

اتفق بذلك مع ما قاله مدير مركز رام الله لحقوق الإنسان الدكتور إياد البرغوثي بأن المجتمع الفلسطيني كغيره



من المجتمعات البشرية يتأثر بوجود العوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية التي تنتج ثقافة العنف، موضحاً أن الاحتلال وما يعززه من سياسات قاسية بل وقاتلة بحق مجمل تفاصيل الحياة الفلسطينية، يلعب دوراً رئيساً وفاعلاً في توليد وتعميم مثل هذه الثقافة والتي لا تسلم منها الجامعات باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من كينونة المجتمع الفلسطينية.

إن ظاهرة العنف في الجامعات الفلسطينية تعتبر مؤشراً واضحاً على ضعف الحركة الطلابية والتي هي انعكاس لما وصلت إليه الحالة الفلسطينية وحالة الأحزاب والتنظيمات السياسية، وتراجع لدورها، وعدم قدرتها على الفعل والتأثير والتغيير والاستقطاب، وما رافق ذلك من انهيار للقيم الأصلية والمفاهيم الوطنية، والتوجه نحو الفردانية والفتوية الحزبية الضيقة، على حساب القيم الأصيلة المتمثلة بالعمل الجماعي والانتماء أولاً للوطن والعمل التعاوني، والتكافل الاجتماعي وتقبل الرأي الآخر كما هو؛ لذا فإن واقع المجتمع الفلسطيني واقع يتجه نحو التعنيف.

أما فيما يتعلق بالجامعات الفلسطينية فإنني سوف أتحدث من وجهة نظري عن واقع الجامعات الفلسطينية من خلال مقارنة بين فترتين حول مظاهر العنف وعلاقتها بالقيم السائدة في جامعة بيرزيت.

### القيم التي سادت في الفترة (١٩٦٥-١٩٧٥)

هناك العديد من العوامل التي يجب إلقاء الضوء عليها لعمق تأثيرها في القيم السائدة في مجتمع الجامعة ومنها الأوضاع المتعلقة بالثقافة السائدة، والوضع السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، والديني.

تميزت هذه الفترة باستقلال سياسي شبه كامل للطلبة عن قياداتها في خارج فلسطين؛ مما جعل الحركة الطلابية وبغض النظر عن توجهاتها أن تنصهر في بوتقة واحدة، حافظها الأساسي مبني على مواجهة ظلم الاحتلال بالوسائل المتاحة بعيداً عن إملاءات القيادات في الخارج والمختلفة أصلاً في التوجهات والأيدولوجيات؛ وبالتالي عدم التورط في الفساد السياسي والمالي، ونظراً لعدم وجود سلطة ومؤسسات تابعة لها، لم يكن هناك تنافس سلبي من أجل الحصول على الوظائف.

وعلى الصعيد الثقافي كان الموروث الفني والأدبي هو الحاضر دائماً عند الجميع، وفي هذه الفترة ساهم المثقفون والأكاديميون في عملية التوعية الثقافية للطلبة وشاركوهم همومهم.

وعلى الصعيد الديني لم تكن أصلاً الأحزاب الدينية قد أبانت رؤوسها واشتد عودها. أما على الصعيد الاجتماعي فكانت الجدبة والمثابرة وظهرت مبادرات إيجابية من الطلبة تجاه المجتمع، ومن أهمها العمل التعاوني ومساعدة الناس في الريف والمخيمات الفلسطينية في جني محاصيلهم الزراعية ومساعدة المسنين وما أفرزته هذه الأعمال من العلاقات الإيجابية بين الطلبة أنفسهم والمجتمع، كل ذلك أفرز تعاوناً مثمراً

استفاد منه الجميع، وأشاع أجواء خالية من العنف ومليئة بالتعاون والمحبة. باختصار، تميزت هذه الفترة بقيم ونزعات أصيلة وإنسانية لدى طلبة الجامعة، فالأمانة والصدق والتعاون والتسامح والمنافسة الإيجابية والالتزام والجدية في العمل وحب المعرفة، ساهمت في إرساء علاقات صحية بين الطلبة ابتعدوا من خلالها عن كل أنواع العنف وساهموا في رفع الظلم عن مجتمعهم، وأبدعوا في تقديم أفضل طريقة نضالية سلمية عرفها القرن الماضي ألا وهي الانتفاضة الأولى عام ١٩٨٧.

### القيم السائد في الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٩)

اتسمت هذه الفترة وبعبكس الفترة السابقة بقيم سلبية ساهمت وبشكل واضح في تغيير جذري في سلوك الطلبة؛ فالقيم والسلوكيات تدنت إلى أقصى درجاتها والعنف استشرى وأصبح لا يطاق. ومن الجدير بالاهتمام ذكر بعض الأسباب التي تسببت في تغيير القيم وبالتالي السلوك العام للطلبة، ومنها:

١. عودة قيادات الأحزاب السياسية من الخارج وإمساكها بزمام الأمور وانحسار استقلالية الطلبة في اتخاذ القرارات النضالية والمشاركة فيها.
٢. عملية الإفساد للطلبة بصورة مبرمجة على الصعيد المالي والاجتماعي والسياسي وخلق التنافس السلبي بينهم.
٣. التعيينات في وظائف السلطة والحكومة بدأت تأخذ منحى المحسوبيات وليس الكفاءة؛ مما ساعد على تفشي ظواهر وسلوكيات الغش الأكاديمي والتنافس غير الشريف كمقدمة لاستخدام العنف.
٤. أصبح الدين يعبر عن أيديولوجية سياسية منغلقة ومتعصبة أحدثت شرخا عميقا بين فئات الطلبة.
٥. استبسال الأحزاب السياسية وقياداتها في شراء أصوات الطلبة من أجل الحصول على الحصص في مؤسسات السلطة؛ مما خلق المزيد من المنتفعين من الطلبة، وانعكس ذلك على قيمهم.
٦. انغماس المثقفين والأكاديميين في تحسين وضعهم المالي والسياسي والابتعاد عن مساهمتهم في توعية الطلبة سياسيا وثقافيا، ليصبح عندنا جيش من الطلبة الجهلة.

هذه الأسباب وغيرها ساهمت، بشكل واضح وسريع، في قلب طاولة القيم رأسا على عقب وانعكست بسلوكيات عنيفة لدى طلبة الجامعة حيث وصل العنف إلى أعلى مستوياته؛ والأرقام التي سوف أذكرها تعطي بعض المؤشرات على العنف السائد في ساحة الجامعة في الفترتين المشار إليهما سابقا:

الفترة الأولى: تم فصل أربعة طلاب من الجامعة لاستخدامهم العنف على خلفية سياسية،  
الفترة الثانية: تم فصل ستة وعشرين طالبا من الجامعة لاستخدامهم العنف أغلبها على خلفية سلوكية.

## مظاهر ودوافع ممارس العنف بين طلبة الجامعات الفلسطينية

هناك عوامل خاصة ومتعلقة بواقع الجامعات الفلسطينية، وهناك عوامل مجتمعية وهي على علاقة مباشرة بدفع الطالب أو الحزب إلى تبني وممارسة خيارات عصبوية وعنيفة مع الآخرين، وهي على النحو الآتي:

- ١ . الواقع الفلسطيني والظروف الصعبة التي يتعرض لها شعبنا ويمر فيها .
- ٢ . سياسة وممارسات الاحتلال الإسرائيلي والقمع الذي يتعرض له الشعب، وما يسببه من توترات نفسية وفردية ناجمة عن الوضع السياسي السيئ والظروف الاقتصادية والاجتماعية المتدهورة .
- ٣ . طبيعة التربية في الأسرة أو المدرسة أو الحي . . . الخ .
- ٤ . التفاوت في مستويات الدخل والمعيشة والبطالة، وتدني مستويات الحياة والعيش الكريم، وانتشار ظاهرة الفقر .
- ٥ . غياب القانون الذي يحكم الجميع، وانتشار الفساد والمحسوبية، وضعف الرقابة التشريعية على الأجهزة والمؤسسات الوطنية .
- ٦ . الصراعات السياسية بين الفصائل والأحزاب الفلسطينية - الاقتتال الداخلي وما حصل ويحصل في غزة والضفة .
- ٧ . الفئوية الحزبية وغياب مفهوم المواطنة، حيث حل الانتماء للأشخاص أو للجهاز أو الجماعة أو عشيرة أو المنطقة الجغرافية محل الانتماء للوطن .
- ٨ . ضعف الحركة الطلابية كقوة فاعلة ومؤثرة موحدة قادرة على العمل والتغيير والبناء بين أوساط جمهور الطلبة، من خلال طرح برامج ونشاطات طلابية لا منهجية تستقطب جمهور الطلبة .
- ٩ . قلة المعرفة في الثقافة والتجربة الفلسطينية، وحتى في تاريخ الحركة الطلابية .
- ١٠ . وجود مجموعة من الطلبة المتفرغين على الأجهزة الأمنية .
- ١١ . تجاوزات لا أخلاقية من قبل الطلبة بحق طلبة آخرين .
- ١٢ . سيادة قيم الكذب والنفاق والإحباط، بدلا من قيم التعاون والتكافل والتضامن .
- ١٣ . التغيير الحاصل في بعض جوانب البناء الاجتماعي والثقافي في المجتمع الفلسطيني والمتمثل في تشوه العلاقات الاجتماعية داخل المجتمع، وتزايد مظاهر التخلف المتمثلة بالانتماء العشائري والعائلي والحزبية الفئوية والزعرنة والبلطجة وأخذ القانون باليد .

كل هذه العوامل تعزز ممارس العنف في مجتمعنا وفي جامعتنا الفلسطينية؛ لذلك وفي الفقرة الأخيرة من هذه الورقة سوف أطرح بعض التوصيات والاستخلاصات لوقف هذه الظاهرة .

## توصيات واستخلاصات

- ١ . مظاهر العنف في الجامعات الفلسطينية لا تأتي من الفراغ ورغبة في العنف ، وإنما تعكس ظاهرة موجودة في المجتمع الفلسطيني ، يجب أن نعمل جميعا للقضاء عليها وعدم السماح بدخولها للحرم الجامعي ؛ وأعتقد أنه يوجد أطراف خارجية تعمل على تغذية ونشر العنف داخل الجامعات .
- ٢ . المطلوب من الحركة الطلابية ومجالس الطلبة رفع الغطاء عن أي طالب/ة يمارس العنف داخل الحرم الجامعي ، وتحويله للجان النظام العاملة في الجامعات الفلسطينية ومحاسبته ضمن أنظمة وقوانين الجامعة ، أي ترسيخ القانون ومعاقبة المتورطين في أحداث عنف داخل الجامعة .
- ٣ . احترام مؤسسات التعليم العالي وبخاصة الجامعات ، وعدم تسييس التعليم واستغلال الجامعات في تنفيذ سياسات خارجية فئوية وحزبية ، والالتزام بأنظمة وقوانين الجامعة المعمول بها وبخاصة فيما يتعلق بالأنشطة السياسية والانتخابات الطلابية .
- ٤ . زرع القيم الأصيلة في نفوس الطلبة من خلال تنمية روح التطوع والتعاون والعمل الجماعي والمحبة والتسامح بين الطلبة .
- ٥ . تفعيل الأنشطة الطلابية اللامنهجية داخل الجامعات والتي تهدف إلى تفرغ طاقات الطلبة واستغلالها في أنشطة أخرى ، وإقامة الندوات والمحاضرات التي توضح خطورة العنف في المجتمع .
- ٦ . تعزيز دور الحركة الطلابية ومجالس الطلبة على قاعدة الشراكة واحترام الرأي وتقبل الآخر ، والعمل لمصلحة الطالب والمجتمع ، والمساهمة في عملية البناء والتغيير من خلال تفعيل الأنشطة اللامنهجية الوطنية ، مثل : أسبوع فلسطين الثقافي والفني والتراثي وغيره ، وكذلك التمسك بممارسة العملية الديمقراطية والانتخابات الطلابية بطريقة ديمقراطية بعيدة عن القدح والتشهير والتخوين واللجوء لاستخدام العنف ضد الآخر .

ختاماً نقول إن ظاهرة العنف في الجامعات الفلسطينية ظاهرة غريبة وخطيرة علينا ومتشعبة الاتجاهات ، يجب معالجتها بشكل سريع ، وإذا لم يتم ذلك فإن مستقبل الجامعات يقع داخل دائرة الخطر الشديد \_ خطر العنف والفوضى والخروج عن منظومة القيم الإنسانية والعقلانية ؛ وأخيراً فأنتني أدعو كل مؤسسات المجتمع الحكومية والمدنية وكافة الأحزاب والتنظيمات السياسية ، إلى العمل الفوري لوقف ظاهرة العنف ، ووضع مصلحة الشعب والوطن فوق كل اعتبار حزبي .

إن المجتمع الفلسطيني مجتمع قائم على التعاون والتكاتف والاحترام ؛ وبالتالي لا بد من العمل الجاد لنبذ ظاهرة العنف ، وذلك من خلال نشر الوعي التسامحي واللاعنف عبر خطة ثقافية تتمثل في الندوات ، والكتابات ، واللقاءات الثقافية في صفوف الطلبة .

# مشاركة الطالبات في مجلس الطلبة في جامعة بيرزيت

## المقدمة

شهد المجتمع الفلسطيني \_ كمجتمع نضالي ذي خصائص مميزة عن المجتمعات العربية \_ مشاركة واسعة وفعالة للمرأة الفلسطينية جنباً إلى جنب مع الرجل الفلسطيني في شتى الميادين، وفي مقدمتها الساحة التعليمية، بشقيها المنهجي واللامنهجي، وبرزت فيها المرأة بإمكانية متميزة ومتفردة جعلتها توازي نصفها الآخر الرجل وتساويه، وإن أبى البعض وتحفظ البعض الآخر .

إلا أن تميز المجتمع الفلسطيني لا يعني انسلاخه المطلق عن شقائقه من المجتمعات العربية المحيطة؛ إذ ليس لنا أن ننكر دور التفكير التقليدي الذي تبلور كأحد مخرجات حقبة تاريخية طويلة، ساد فيها الرجل وسن قوانينه وصاغ مبادئه، مقصياً بذلك المرأة بصفتها المخلوق الأضعف جسداً! وقد تركت هذه الحقبة أثرها على بعض العقول الذكورية والأثوية على حد سواء، حول قدرة الفتاة على خوض غمار الحركة الطلابية، مما أفرز عدداً من العوائق والتحديات التي واجهت الفتاة في دخول العمل اللامنهجي والحركة الطلابية الجامعية؛ إلا أن الفتاة الفلسطينية وكعادتها أثبتت قدرة متميزة لتفند النظريات الذكورية حول عجزها عن الإبداع في هذه الميادين .

تكمن أهمية هذه الورقة البحثية من الناحية النظرية في إلقاء مساحة من الضوء على المشاركة الطلابية للفتاة في مجلس الطلبة بوصفه أحد أهم الأجسام التي تمثل الحركة الطلابية في الجامعات الفلسطينية، وعلى عدد من الممارسات والأفكار الطلابية التي تحد من مشاركتها فيه .

بينما تكمن الأهمية العملية لهذه الورقة البحثية في وضع نتائجها بين يدي صانعي القرار والقوى المؤثرة في الجامعات الفلسطينية ومن بينها الحركات الطلابية ذاتها؛ لتضع يدها على مواضع النقص والخلل ولتفادي الثغرات التي تعاني منها جامعاتنا الفلسطينية، كمقدمة لمجتمع متسامح يقدر دور المرأة الفلسطينية بوصفها قوة

فاعلة ومؤثرة فيه، ويعمل على تثبيت قدمها في العمل اللامنهجي والحركة الطلابية.

اتبعت مجموعة البحث في هذه الورقة البحثية المنهج الوصفي التحليلي؛ حيث قامت بتقصي الواقع الفعلي على أرض الجامعة، ووقفت على أسباب الظواهر التي أحاطت بمشاركة الفتاة وحاولت ربطها بغيرها من الظواهر، وقد استخدمت في سبيل ذلك العمل الميداني المتمثل بإجراء عدد من المقابلات مع ذوي الشأن والاختصاص في الحركات الطلابية والأجهزة الإدارية الرسمية في الجامعة، إضافة إلى استطلاع رأي عينة عشوائية بسيطة مكونة من ٥٠ طالبة أُنثى في الجامعة، وأخيراً تم توزيع استبانة على عينة عشوائية بسيطة تمثلت في ٣٠ طالبة وطالب (أُنثى وذكر) من الجامعة، بينما كان مجتمع الدراسة في هذه الورقة هو جامعة بيرزيت بوصفها إحدى الجامعات الفلسطينية المميزة والفاعلة على الصعيدين الوطني والدولي.

وتتمثل إشكالية الورقة البحثية في الفرق الشاسع بين عدد المقاعد التي تشغلها الفتيات في جامعة بيرزيت وبين نسبة مشاركتهن في الحركة الطلابية في الجامعة، إذ رغم أن نسبة الفتيات الإناث في جامعة بيرزيت للعام الدراسي ٢٠٠٩/٢٠١٠ بلغت ٩٩,٥٦٪ مقابل ٤٣,٠١٪ للذكور إلا أن نسبة مشاركتهن في مجلس الطلبة لا تتعدى لجتين مقابل ٩ لجان للذكور.

بينما تتمثل فرضيات هذه الورقة البحثية بمحدودية بل وندرة مشاركة الطالبات في أجسام الحركة الطلابية داخل حرم جامعة بيرزيت، وحصر نوع مشاركتهن بأعمال ولجان معينة بدعوى ملاءمتها «للطبيعة الأنثوية»، كما أن جامعة بيرزيت ذاتها تعاني من عزوف بين طالباتها الإناث عن المشاركة في الحركة الطلابية، إضافة إلى معاناة الفتاة التي تخوض هذا المضمار فعلاً من عدد من العوائق التي تحول دون استغلالها الكامل لطاقتها الكامنة.

### أولاً: أهمية خوض الفتاة مضمار العمل اللامنهجي في إطار الحركة الطلابية الجامعية

سبقت الإشارة إلى دور المرأة المتميز على الساحة الفلسطينية، وإلى كون ساحات الجامعات المنهجية منها واللامنهجية تعد امتداداً للساحة النضالية الفلسطينية، فكان لزاماً على الفتاة الفلسطينية إكمال دورها في هذا المجال بالمشاركة المتميزة والفعالة، وبما أن أهمية المشاركة نسبية لا يمكن إجمالها وحصرها فقد أثرنا الإشارة إلى بعض نواحيها دون حصر، ومنها:

- شيوع ظاهرة الخجل لدى فئة من الفتيات في شرح أمورهن الأكاديمية والاجتماعية لشاب، وارتياحهن أكثر لدى الحديث عنها لفتاة.
- فهم معمق لحاجات الطالبات والمرونة في التعامل معهن أكثر من الذكور.
- خلق شعور لدى الطالبات بأن لديهن مساحة لوضع أفكارهن وآرائهن موضع التنفيذ من خلال تمثيلهن بفتاة في مجلس الطلبة.

- التناسب والتقارب بين عدد المقاعد التي تشغلها الفتيات في الجامعة وبين مشاركتهن الفعلية في الحركة الطلابية والعمل اللامنهجي .
- تنمية دور المرأة الفعال على الصعيد اللامنهجي والانطلاق منه كأساس متين لنشر ثقافة المساواة في المجتمع الخارجي بتقليص الهوة بين المشاركة الذكورية ونظيرتها الأنثوية .

### ثانياً : نسبة المشاركة الفعلية للطالبات في الحركة الطلابية

إن المشاركة الأنثوية في الحركة الطلابية محدودة ونادرة ، وقد أثرنا إلقاء مساحة من الضوء على عدد من الأقسام الطلابية الفاعلة لتتبع مشاركة الطالبة الأثني فيها ، كالتالي :

- اللجنة التحضيرية للانتخابات : تكاد تكون نسبة مشاركة الفتيات في اللجنة التحضيرية شبه معدومة ، حيث تتمثل آلية الترشيح في هذه اللجنة بقيام كل حركة بترشيح شخص واحد ينوب عنها في اللجنة التحضيرية ؛ وفي الأغلب الأعم يكون المرشحون من الذكور .
- لجان مجلس الطلبة : تمثل الفتيات في مجلس الطلبة الحالي والذي انتخب في دورة الانتخابات الأخيرة ٢٠٠٨/٢٠٠٩ لجنتين من لجانته مقابل ٩ لجان يشغلها الذكور .
- المؤتمر في مجلس الطلبة : عدد أعضاء المؤتمر الكلي هو ٥١ عضواً ، منهم «٩» إناث فقط ، تمثل ٦ منهم الكتلة الإسلامية بينما تمثل ٣ كتلة الشهيد ياسر عرفات ، وتنعهد مشاركة الفتيات الإناث من القطب الطلابي ومن كتلة اتحاد الطلبة التقدمية .
- التنظيم الحزبي الداخلي : رغم تراوح نسبة الفتيات المنتميات إلى الأطر الطلابية للأحزاب السياسية الفلسطينية بين الأغلبية أو ما دونها بقليل ، إلا أن مشاركتهن الفعلية في التنظيم الداخلي لتلك الأطر ما يزال محدوداً ؛ حيث لا يتجاوز عدد الطالبات المشاركات في التنظيم الداخلي لكتلة الشهيد ياسر عرفات (الإطار الطلابي لحركة فتح) ٢ من أصل ١٠ ، بينما يشكلن ٥ من أصل ١٧ في كتلة اتحاد الطلبة التقدمية (الإطار الطلابي لحزب الشعب) ، أما عددهن في التنظيم الداخلي للقطب الطلابي (الإطار الطلابي للجبهة الشعبية) ٥ من أصل عشرة أعضاء إداريين ، ولم يشر إلى عددهن في مؤتمر القطب ، كذا لم يفعل ممثل الكتلة الإسلامية (الإطار الطلابي لحركة حماس) .

### ثالثاً : نوع مشاركة الطالبات في الحركة الطلابية وفعاليتها

تبعاً لمحدودية مشاركة الفتاة في الحركة الطلابية فقد تم حصر تلك المشاركة في نواحٍ معينة دون غيرها ؛ وقد قمنا بالإشارة إلى عدد من هذه النواحي كالتالي :

- لجان المجلس : جرى العرف في جامعة بيرزيت على تولي الطالبة المنتخبة في مجلس الطلبة للجنة العمل التعاوني أو اللجنة الثقافية ، وهذا ما هو حاصل فعلاً في آخر دورة انتخابات ٢٠٠٨/٢٠٠٩ دون وجود

نص قانوني يحصر دور الفتاة في تلك اللجان، وقد أجمعت كل من الكتلة الإسلامية وكتلة الشهيد ياسر عرفات على تولي الفتاة للجنة الثقافية أو الفنية أو الاجتماعية أو العمل التعاوني؛ بينما لم ير كل من القطب الطلابي وكتلة اتحاد الطلبة التقدمية مانعاً من تولي الفتاة للجنة المالية أو التنسيق أو سكرتارية الكتل الطلابية؛ وقد أشارت الطالبة حنين أبو بكر مسؤولة لجنة العمل التعاوني في مجلس الطلبة إلى رغبتها في تولي هذه اللجنة نظراً لتعدد نشاطاتها واحتكاكها المباشر في شريحة الطلبة والعمل الاجتماعي وهو ما تفضله أبو بكر بدورها.

- المناظرة الطلابية: بلغ عدد الإناث المناظرات في تاريخ جامعة بيرزيت ٣ مناظرات فقط، واحدة عن القطب الطلابي وأخرى عن التيار التقدمي وثالثة عن المبادرة، بينما رفضت كل من الكتلة الإسلامية ترشيح إحدى فتياتها لتولي هذا الدور بدعوى أنها عاطفية ورقيقة وليس لها في التحدي العنيف الذي يشوب المناظرة؛ كما كررت كتلة الشهيد ياسر عرفات رفضها لترشيح الفتاة للمناظرة الطلابية، ولكن بدعوى وجود خصم قوي هو الكتلة الإسلامية التي تعجز فتاة عن مقارعتها.
- رئاسة مجلس الطلبة: لم يسبق لفتاة في تاريخ جامعة بيرزيت أن تم انتخابها لشغل منصب رئيس مجلس طلبة، وقد أشار أ. محمد الأحمد (عميد شؤون طلبة جامعة بيرزيت) إلى أن المشكلة لا تكمن في جنس من يتولى هذا المنصب بل بمقدرته على شغله، ومتابعة مشاكل الطلبة والسعي لإيجاد الحلول الممكنة لها، بينما رفضت كل من الكتلة الإسلامية وكتلة الشهيد ياسر عرفات هذا الترشيح، ولم يجد القطب أو كتلة اتحاد الطلبة التقدمية إشكالية في ذلك.
- الأجسام الداخلية في الأطر الطلابية الحزبية: تتميز الأطر الطلابية الحزبية في جامعة بيرزيت، على الرغم من كل القصور السابق، بوجود أجسام داخلية أنثوية ترشحها فتاة وتتخبها فتاة وتتولاها فتاة دون مشاركة ذكورية فعلية، وتعد مثل هذه الأجسام الأنثوية أجساماً فاعلة على الصعيد الجامعي كحرائر الكتلة الإسلامية وأخوات دلال في كتلة الشهيد ياسر عرفات.

#### رابعاً: أسباب عزوف الطالبات عن المشاركة في مجلس الطلبة

لقد تم استقصاء أسباب عزوف فتيات بيرزيت عن تولي اللجان في مجلس الطلبة من خلال استطلاع رأي استهدف عينة عشوائية بسيطة مكونة من ٥٠ طالبة في جامعة بيرزيت حول رغبتهن في المشاركة في مجلس الطلبة أو عدمها والسبب وراء ذلك، فأجابت ٦/٥٠ أي ما نسبته ١٢٪ من العينة بالإيجاب بينما أجابت ٤٤/٥٠ أي ما نسبته ٨٨٪ بالنفي، وقد تنوعت الأسباب الكامنة وراء الإجابات النافية، وهي كالتالي (مرتبة تنازلياً من الأكثر تكراراً إلى الأقل):

- عدم وجود ميل للمشاركة في الأعمال اللامنهجية والجماعية.
- عدم الرغبة في التحزب السياسي وخوض المحسوبيات.
- عدم وجود وقت للمشاركة فالأولوية للدراسة الجامعية المنهجية.
- عدم وجود دور فعال لمجلس الطلبة.



- عدم الرغبة في خوض المشكلات وتربية العداوات .
- عدم الرغبة في تحمل المسؤولية .
- الرجال أقدر من النساء على تولي مثل هذه المناصب .

### خامساً: العوائق التي تواجه مشاركة الطالبات في مجلس الطلبة

تنوعت العوائق التي تواجه مشاركة الفتاة في الحركة الطلابية وتعددت الحواجز في سبيل ذلك مما يصعب معه حصرها وتحديدها، وقد أثرنا أن نذكر بعضها على سبيل المثال لا الحصر:

- التربية: حيث عماد تربيتهنا مسألة الحرام والعيب وكون الفتاة «فتاة» لا يجوز لها ما يجوز لمثيلها الذكر، وهو موروث ثقافي تناقله آباؤنا عن آبائهم وتأصل في المجتمعات العربية بخاصة .
- نقص الآليات للتعامل مع الجنس الآخر: من حيث الفصل المطلق بين الجنسين في حياة ما قبل الجامعة سواء في المدارس أو الحياة الاجتماعية بنواحيها المختلفة من نواد وجمعيات ولقاءات؛ مما أورث بعض الفتيات مشكلة فعلية في التعامل المتوازن مع الجنس الآخر والعكس صحيح .
- قلة الوعي والإدراك لفلسفة العمل الطلابي: حيث يعتبره البعض مجرد مناصب براقية يختص بها الذكر دون الأنثى، بينما يرى البعض الآخر أن هذا العمل مضمّن وشاق لا يتناسب مع البنية الجسدية والعاطفية للأنثى .
- التغييرات التي طرأت على العمل الحزبي في الآونة الأخيرة: حيث فقد المجتمع احترامه وثقته للتنظيمات السياسية، التي باتت أشباه تنظيمات يسودها التخوف وانعدام الأمن؛ مما يحول دون خوض الفتاة لمضمارها .
- نظرة المجتمع الذكوري: التي تعد مجحفة في حق الإناث المشاركات في العمل اللامنهجي؛ إذ تطلق عليهن عبارات غير لائقة مثل (والله إنها فلتانة، ما في حدا يضبطها، دايرة على حل شعرها . . .) وغيرها من العبارات التي تثبط عزيمتها .
- معارضة بعض الأهل لمشاركة بناتهم في العمل الطلابي وبقائهن لساعات متأخرة في الخارج أو التدخل في العمل السياسي .
- خلو النظام الأساسي لمجلس الطلبة من أي مواد قانونية تعالج مسألة تمثيل الفتيات في مجلس الطلبة: وهذا عائق ما زال يشكل جدلاً من حيث ضرورة وجود «كوتة» لتمثيل الطالبات في مجلس الطلبة، حيث اعتبر البعض ككتلة الشهيد ياسر عرفات وجودها أمراً مهماً مما حدا بها إلى إضافتها في نظامها الأساسي بما لا يقل عن ٢٪ كحد أدنى، بينما رفضت كتلة اتحاد الطلبة التقدمية هذه الكوتة وأشارت إلى أن نظامها الأساسي قد قام بإلغائها منذ ٣ سنوات، كما أشار أ. محمد الأحمد إلى كون دستور مجلس الطلبة مشروع لم يتم إقراره بعد، وهو يحتاج إلى إدخال عدد من التعديلات، ولا يرى الأحمد ضرورة لوجود نظام الكوتة إذ ليست المرأة طرفاً ضعيفاً في الانتخابات .

## التائج :

- اتساع الهوة بين عدد مقاعد التي تشغلها الإناث في جامعة بيرزيت وبين مشاركتهن في الحركة الطلابية بعامة ومجلس الطلبة بخاصة .
- حصر مشاركة الفتاة في مجلس الطلبة في لجان العمل التعاوني والاجتماعية والثقافية والفنية دون غيرها من المناصب كرئاسة المجلس ، أو مناظرة كتلة ، أو حتى منسقة كتلة طلابية ؛ وهو ما يعني تكريس للمفهوم النمطي القائم على أساس تقسيم الأدوار .
- عزوف نسبة كبيرة من طالبات جامعة بيرزيت عن المشاركة في العمل اللامنهجي والحركة الطلابية لأسباب نفسية وسياسية .
- وجود عدد من العوائق البيئية الخارجية والداخلية التي تحول دون بروز شخصية الفتاة وقدرتها بشكل فعال ومبدع على صعيد الحركة الطلابية والعمل اللامنهجي .
- وجود نوع من التمييز ضد الفتاة التي تشارك في العمل الطلابي ، نتيجة للنظرة الذكورية الدونية التي تعد من أهم الموروثات الثقافية في مجتمعاتنا العربية .
- وجود اختلاف بين الأطر الطلابية في التعامل مع الفتاة ، حيث تتجه أحزاب اليسار بشكل عام إلى مشاركتها ومقاسمتها في الأعمال اللامنهجية والمسؤولية الطلابية والحزبية ، على عكس كتلة الشهيد ياسر عرفات والكتلة الإسلامية التي تركز على الذكور أكثر من الإناث .
- فقد الطلبة ذكورا وإناثا ثقتهم بدور الفتاة وقدرتها على تولي أعمال الذكور بذات الفاعلية والكفاءة ؛ مما حدا بهم إلى العزوف عن ترشيحها ، أو انتخابها ، أو اللجوء إليها في المجلس .

## التوصيات :

- نشر الوعي والثقافة بين الكتل الطلابية بضرورة ترشيح الفتيات لتولي مناصب فعالة في الحركات الطلابية بعامة ومجلس الطلبة بخاصة .
- تعزيز فهم وثقة طلبة الجامعة بدور الفتاة ، وقدرتها على التصرف ، وتولي ما يتولاه الرجل من أعمال إذا توفرت الدافعية الشخصية والإيمان بقدسية الرسالة التي تحملها .
- تعديل الأنظمة الداخلية للكتل الطلابية وللمجلس الطلبة في الوقت الراهن على الأقل بحيث تتضمن وجود نسبة معينة لمشاركة الفتاة في الحركة الطلابية .
- حشد وتشجيع الفتيات في جامعة بيرزيت لترشيح أنفسهن والمشاركة في الحركة الطلابية وتوعيتهن للدور الفعال الذي بإمكانهن القيام به .
- العمل على التخفيف من حدة تأثير الحركة الطلابية بالعمل الحزبي الخارجي ، لإتاحة الفرصة امام الفتيات غير المنتميات أو اللواتي يحول أهلهم دون مشاركتهن للتخوف من تبعات العمل السياسي بالانضمام إلى الحركة الطلابية .
- الارتكاز إلى فئة الطلاب المثقفة لتحمل على عاتقها نشر ثقافة المساواة وتعزيزها ، بالعمل على تأليف جبهة

أوائتلاف بين مؤسسات المجتمع المدني لهذا الغرض .

## توثيق المقابلات :

- ١ . أ . محمد الأحمد (عميد شؤون الطلبة في جامعة بيرزيت)
- ٢ . جاك جاسر (منسق الكتل الطلابية في جامعة بيرزيت)
- ٣ . أحمد سعيد (ممثل الكتلة الإسلامية في مجلس الطلبة وسكرتير العلاقات العامة)
- ٤ . أسامة شبانة (ممثل كتلة الشهيد ياسر عرفات في مجلس الطلبة وسكرتير اللجنة المالية)
- ٥ . عماد توما (سكرتير كتلة اتحاد الطلبة التقدمية)
- ٦ . أبي عودة (سكرتير كتلة القطب الطلابي)
- ٧ . حنين أبو بكر (مسؤولة لجنة العمل التعاوني في مجلس الطلبة)

مجموعة العمل من طلبة جامعة بيرزيت :

هبة بعبيرات ، نجوى قرعان ، حنين أبو بكر ، منتهى قرعان ، طارق صوان



# واقع الطالبات في المجالس الطلابية في جامعات قطاع غزة

هالة جودة \*

## مقدمة

تشهد جامعات قطاع غزة، تراجعاً حاداً ليس فقط على المستوى الأكاديمي، بل أيضاً على مستوى تطبيق مبدأ العدل الاجتماعي وحق التمثيل لكلا الجنسين القائم على أساس المساواة.

يتأسس ذلك على ضوء مدى إدراكنا لأهمية الصرح الأكاديمي في دفع مسيرة التعليم، والتنمية المجتمعية نحو الأفضل دوماً.

تخرج جامعاتنا كل سنة كادراً شبابياً مثقفاً قادراً على العلو بقضايا مجتمعه؛ ولكن المجتمع العربي الشرقي، ونحن كفلسطينيين جزء منه، تغلب عليه الهيمنة الذكورية، وتنعكس هذه الهيمنة حتى في جامعاتنا، وهو ما انعكس تهميشاً واضحاً وجلياً أثر على الطالبات كشريكات في نفس الجامعة.

منحت القوانين المعمول بها في جامعات غزة الطالبات حق من يمثلهن، من خلال ممثلات لهن في مجالس الطلبة، وربما يكون هناك مجلس خاص بهن، لكن السؤال هو: هل يتمتعن بالصلاحات الكاملة كمجلس الطلاب؟ وإن كان الطلاب والطالبات في مجلس واحد فهل تحصل الطالبات على مقاعد متناسب وحجمهن لتثيت حق تمثيلهن؟ وإن كان فأى دور قيادي يتخذن؟ تساؤلات معاً سنستخلص إجاباتها.

إن دور الطالبات في الحياة الأكاديمية، لا يقل أهمية عن دور الطلاب؛ فالمرأة نصف المجتمع إن لم تكن بأكملها، باعتبارها صانعة الأجيال والمربية. فلا بد من منحها الدور الذي تستحقه في المجتمع، ابتداءً من واقعها الجامعي؛ بالتالي من حقها وجود من يمثلها، ويدافع عن قضاياها كطالبة في مؤسسة أكاديمية أسوة بالطلاب. وانطلاقاً من الأزمة التي تتعرض لها الطالبات من تهميش داخل الجامعات، مما جعلها مجرد إمعة للطابع الذكوري المسيطر، وبسبب التجاوز الواقع على حقها في التمثيل والمواقع القيادية، لاسيما في المجالس الطلابية، لم يكن بد من التطرق لهذا الواقع استناداً لمجموعة من الأهداف هي:

\* طالبة في جامعة الأزهر، غزة

- ١- توضيح دور الحركة الطلابية في الجامعات .
- ٢- كشف ضعف التجربة الطلابية القائمة على التمييز .
- ٣- إلقاء نظرة متفحصة على واقع الطالبات في المجالس الطلابية في جامعات قطاع غزة .
- ٤- التأكيد على العلاقة بين الأزمة الراهنة وواقع الطالبات في المجتمع .
- ٥- وضع الطالبات أمام مسؤولياتهن؛ فعليهن الدفاع عن حقوقهن بأنفسهن فإن لم تثبت نفسك لن ينتظرك الآخرون لتقول: أنا هنا .
- ٦- تحديد دور المجتمع ومؤسساته كجزء من محاولة الوصول إلى الحل الأمثل نحو واقع أفضل، قائم على المساواة بين الجنسين باسم الإنسانية .

### التجربة الطلابية بين الديمقراطية والتمييز

مما لا شك فيه أن للحركة الطلابية دورها الهام والطلبيعي في عملية التحرر الوطني والمجتمعي وفي البناء التقدمي الديمقراطي المنشود؛ ولكن على الرغم مما حققته تلك التجربة من إنجازات نلاحظ العديد من الشوائب في الحالة التي عاشتها الحركة الطلابية في قطاع غزة، والمتمثلة في الفئوية السياسية والصبغة العقائدية ورفض التعددية بشكلها الحقيقي، وبطبيعة الحال اثر ذلك بشكل سلبي على فاعلية المرأة في صفوف الحركة الطلابية في قطاع غزة؛ حيث إننا نلمس التراجع الملحوظ للتمثيل النسوي في المجالس الطلابية، ومدى تراجع تأثيرها على القرارات الديمقراطية داخل الجامعات؛ ذلك لأن اتخاذ القرارات ورسم السياسات تقر من قبل مجالس الطلبة الذكورية، التي تفرض توجهاتها السياسية والنقابية على مجالس الطالبات التي يقتصر دورها على التبعية والتنفيذ لتلك السياسات والتوجهات فهي ما زالت غير قادرة على اتخاذ أي دور قيادي؟

إن تلك السياسات أنفة الذكر من شأنها أن تضعف التجربة الطلابية، وتفرغها من مضامينها الديمقراطية والاجتماعية، وتضعف اتجاهها نحو تبني قضايا النوع الاجتماعي؛ حيث إن الممارسة الديمقراطية التقدمية السليمة هي وحدها القادرة على تفعيل طاقات المجتمع، والقضاء على التمييز داخل مجالس الطلبة عبر الدفاع عن حقوق المرأة وقضايا الطالبات داخل الجامعات، للوصول إلى تمثيل حقيقي للطالبات داخل المجالس الطلابية، وتمكينهن في مواقع اتخاذ القرار .

### واقع الطالبات في مجالس الطلبة

بنظرة تأملية لواقع المجالس الطلابية في جامعات قطاع غزة نلاحظ وبوضوح وجود التمييز؛ فالجامعة الإسلامية مثلاً فيها مجلس خاص بالطالبات وآخر للطلاب؛ وبما أن الجامعة تفصل بين الجنسين ينبغي أن يكون لمجلس الطالبات استقلاليته أو على الأقل أن يكون شريكاً فاعلاً في صنع القرار ومخرجا لكادرات نسوية تكون قادرة على تحمل مسؤولياتها المجتمعية؛ إلا أننا نجد العكس تماماً، فمجلس الطالبات يدين بالتبعية المطلقة لمجلس الطلاب، حيث إن رسمي الخطط المنهجية والعملية للحياة النقابية في الجامعة الإسلامية لدى

الطالبات والطلاب على حد سواء هم مجلس الطلبة الذكوري .

ولو أنعمنا النظر بما يدور داخل أروقة جامعة الأزهر نجد أن هناك مجلسين أحدهما للطلاب وآخر للطالبات على رغم أن جامعة الأزهر لا تطبق مبدأ الفصل بين الجنسين ، وهنا يجب أن نسال عن مبررات وجود مجلسين داخل جامعة واحدة لا تفصل بين الجنسين؟ أعتقد أن هذا التوجه بحد ذاته يعبر عن تمييز بين الجنسين حيث كان من الأجدر الاكتفاء بمجلس واحد يمثل الطالبات والطلاب داخل جامعة واحدة ، ويطبق فيه مبدأ «الكوتة» بمعنى أن تخصص نسبة لمقاعد المجلس للطالبات وبما يتيح إمكانية تولي طالبة لرئاسة المجلس ، وليس كما هو قائم حاليا إذ يشكل تبعية مطلقة لمجلس الطلاب من قبل مجلس الطالبات، ويظهر ذلك جليا بغياب موقف مجلس الطالبات تجاه العديد من قضايا التمييز داخل الجامعة وينسحب ما سبق على جامعة الأقصى أيضا .

أما بالنسبة لجامعة القدس المفتوحة فالوضع اشد خطورة ، حيث وجود مجلس واحد يمثل عموم الطالبات والطلاب داخل الجامعة لم يبلغ التمييز بل يعززه؛ الأمر الذي يؤكد أن المجلس يغلب عليه الطابع الذكوري ، ويظهر ذلك واضحا من خلال غياب تمثيل الطالبات داخل المجلس وإن مثلن مرة واحدة يكون تمثيلهن بطالبة أو اثنتين على الأكثر؛ ولم يحدث على الإطلاق أن تولت طالبة رئاسة المجلس وهو ما يعكس الأزمة الخائفة التي تحياها الحركة الطلابية في جامعات قطاع غزة .

### الطالبات بين التبعية وإثبات الذات

جميعنا متيقنون من أن صعوبة الواقع لا تعني قبول التهميش ، والإنسان إن لم يثبت ذاته بنفسه متحملا الصعاب ، فإن أحدا لن يبحث عنه . وإثبات الوجود بحاجة لهضة قوية ومؤمنة من أجل تغيير الواقع لا الاستسلام له ، وهنا أود تأكيد أن واقع طالباتنا وما يتعرضن له من إلغاء ليس سببه فقط المجتمع أو الجامعة أو الذكور؛ فالطالبات أيضا يتحملن مسؤولية في ذلك؛ وكوننا طالبات اتخذن العلم سلاحا لا بد أن نثبت وجودنا ودورنا في الجامعة لنتمكن من الالتحاق بالمجتمع ككادر ينتج ، بقراراته وذاته ، لا بالتبعية والخضوع وذلك من خلال المشاركة في كافة الأنشطة المنهجية واللامنهجية في الجامعة ، وخوض العملية الانتخابية ، كحق مشروع لنا لا اختيار من يمثل قضايانا ، بالاستناد في ذلك إلى القوانين والأنظمة التي تعطيها حق تقلد المواقع القيادية .

فالطالبات بحاجة لواقفة مع أنفسهن ، قبل الآخرين لتطالب الطالبة بحقوقها كطالبة بكل الوسائل التي اقرها قانون الجامعة ، لنعلو بأنفسنا أولا ، حتى يدرك الآخرون أننا هنا .

### واقع الطالبات بين الأزمة الراهنة ودور المجتمع بمؤسساته

إن ما تعيشه الحركة الطلابية من أزمة التمييز على أساس الجنس لا ينفصل عن الأزمة التي تعصف بمجتمعنا الفلسطيني بشكل عام وقطاع غزة بشكل خاص ، لكونه مشعبا بثقافة ذكورية متسلطة تقسم الأدوار فيه لصالح

الذكور، وبما يعزز المفاهيم التقليدية تجاه المرأة.

ولعل الخروج من هذه الأزمة يتطلب المساهمة الفاعلة والحقيقية من قبل جميع الهيئات والأحزاب والمؤسسات التقدمية التي تهتم بالنوع الاجتماعي والقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛ وذلك بتضافر الجهود وفق خطط منهجية مدروسة تستهدف شريحة واسعة من طالبات وطلاب الجامعات في قطاع غزة، وإصدار العديد من المجلات والنشرات التي من شأنها أن توسع من مدارك الفئة المستهدفة، حول أهمية وضرورة التمثيل الحقيقي للطالبات داخل المجالس الطلابية، وأهمية المشاركة الفاعلة للطالبات في صنع القرار والأخذ بزمام المبادرة وكسر القيود التي يضعها المجتمع الذكوري كخطوة أساسية في طريق التقدم والمساواة، والتنمية، والتحرر الوطني.



## التوصيات

- يتضح مما سبق ومن خلال استعراضنا لواقع الطالبات في المجالس الطلابية ضرورة النهوض بهذا الواقع؛ لأنه جزء أساسي من المجتمع، وهنا نؤكد على:
١. القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، وبالأخص في المحافل العلمية والعملية.
  ٢. العمل على نشر قيم التسامح والمساواة بين جموع الطلبة والطالبات ليدركوا أهمية قبول الآخر.
  ٣. ضرورة تحديد دور المؤسسات المجتمعية في نشر التوعية حول أهمية مشاركة الطالبات في صنع القرار.
  ٤. قيام إدارة الجامعات بإعطاء الطالبات حقهن بالتمثيل الحقيقي في المجالس الطلابية.
  ٥. قيام الجهات المختصة بورش عمل ونشرات تستهدف فئة من الطلاب والطالبات لتوسيع مداركهم حول أهمية المشاركة الطلابية لكلا الجنسين، دون تمييز.
  ٦. نهوض الطالبات بأنفسهن من خلال المشاركة، بكافة الأنشطة لإثبات دورهن، وخوض غمار العملية الانتخابية لتأكيد ضرورة تمثيل أنفسهن بمواقع لا تقل أهمية عن الطلاب.

## الخلاصة

إن واقع الطالبات في مجتمع يغلب عليه الطابع الذكوري، جعلهن يتعرضن لمجموعة من العقبات حالت دون تقدم دورهن فيه. ولا ننسى أن الحركة الطلابية، وما عاشته من تراجع للتمثيل النسوي في المجالس الطلابية بسبب الفئوية التي مرت بها سياسيا وعقائديا، أثر بشكل ملحوظ على هذا الواقع.

وبالاستناد للحقائق التي ذكرت سابقا يتضح مدى التمييز بين الطلاب والطالبات في المجالس لكون الطلاب من يسيطر على مقاعد المجالس ويملي القرارات على مجالس الطالبات؛ وإن كان لهن مجلس خاص فيقتصر دورهن على التبعية والتطبيق دون المشاركة في صنع القرار؛ ولكن المسؤولية في ذلك ليست على عاتق الذكور أو الإدارة أو حتى المجتمع فقط، فالتطالبات كيان إنساني مستقل قادر على إثبات حقه بالوجود والمشاركة؛ ويجب عليهن عدم الانصياع للقرارات فقط بل إعلاء صوتهن، والمشاركة في تغييره وصنعه؛ ولكنهن بحاجة لمن يدفع بهن للأمام، فوجود المؤسسات المجتمعية لم يكن من فراغ، بل لهدف وعليها الاهتمام بالنوع الاجتماعي، وتوعية الطالبات بضرورة إثبات أنفسهن، ليتمكن مستقبلًا من بناء جيل قادر على تحمل مسؤولياته تجاه نفسه أولاً، ووطنه ثانياً.

## الخطاب الديني للحركات الطلابية في جامعة بيرزيت

خطاب ديني، هذا هو حال خطاب الحركة الطلابية في جامعة بيرزيت من خلال بياناتها، أو دعاياتها الانتخابية، أو حتى في مناظراتها، بعد أن كان خطاب الحركة الطلابية في معظم كتلها خطاباً يسارياً أو علمانياً أو متطرفاً على الأقل من عبارات الدين والتدين والتكفير. هذا يدل بشكل واضح على أن خطاب تلك الكتل يتغير ويتبدل ويتقلب بتغير وتبدل الظروف في الساحة الفلسطينية، ففي بداية الحركة الطلابية في جامعة بيرزيت كان خطاب هذه الكتل إما متعارضاً مع الدين بشكل واضح، أو متطرفاً من عبارات التدين على الأقل، بما في ذلك الكتل الإسلامية التي كانت ترفض الدخول في انتخابات مجلس الطلبة في الجامعة خوفاً من مهاجمتها بسبب أيديولوجيتها الدينية، حيث كانت الساحة الداخلية في بيرزيت تميل بغالبيتها إلى اليسار، لدرجة أنها كانت تعرف في ذلك الوقت بالقلعة الحمراء.

ومع مرور الوقت انقلبت الآية تماماً، فلم تعد جامعة بيرزيت الجامعة الحمراء، ولم يعد يسودها ذلك الخطاب اليساري أو العلماني المتباعد كثيراً عن عبارات الدين، بل أصبح يسودها بشكل واضح الخطاب الديني على الصعيدين الإسلامي أو المسيحي أو كليهما معاً كما سنرى، لأن ذلك الخطاب من أقوى الأوراق التي تجمع الأصوات في الانتخابات العامة لمجلس الطلبة. وسنختصر الحديث في هذه الورقة عند خطاب الكتل الطلابية في جامعة بيرزيت من خلال مناظراتها ودعايتها الانتخابية.

## خطاب حركة الشبيبة الطلابية - الإطار الطلابي لحركة فتح -

إن حركة الشبيبة الطلابية كما يعرفها منسقتها وأعضاؤها هي حركة وطنية علمانية - تضم المتدين وغير المتدين، والعلماني والماركسي - وتأخذ منحى الوسط من الكتل اليسارية والكتل الإسلامية اليمينية. ولكن الحقيقة مغايرة لذلك تماما، فخطاب حركة الشبيبة في جامعة بيرزيت من خلال الدعاية الانتخابية والمناظرة التي تسبق الانتخابات العامة لمجلس الطلبة بيوم واحد، هو خطاب ديني بحت ويكاد الطالب لا يفرق بينه وبين خطاب الكتل الإسلامية، وما يميز خطاب الشبيبة أنه خطاب ديني مختلف بعض الشيء إذ يجمع بين الخطاب الديني الإسلامي والخطاب الديني المسيحي، والنتيجة طبعاً الحصول على أصوات المتدين المسيحي والإسلامي الرافضين لخطاب الحركات الإسلامية المتطرفة والمتمثل بالنسبة لهم في الكتلة الإسلامية التابعة لحماس. والأمثلة كثيرة على ذلك الخطاب، فحركة الشبيبة لا تبدأ دعاياتها أو مهرجاناتها وحتى المناظرة الطلابية إلا بأية من القرآن، ربما لم يسمع بها من تلاها إلا يوم المناظرة، وكذلك بات الاستشهاد بأقوال وخطابات الظواهري في حركة حماس شيئاً اعتيادياً بل محبباً ومفضلاً في مناظرة ودعاية الشبيبة الانتخابية، أما البيانات التي تصدرها حركة الشبيبة في جامعة بيرزيت فحدث ولا حرج، فهي بيانات تملؤها العبارات الدينية والتكفيرية، والآيات القرآنية والأحاديث النبوية، لدرجة أنك قد لا تميز مصدر هذا البيان أو ذلك هل هو حركة الشبيبة أم الكتلة الإسلامية، إلا من خلال الختم الموقع على البيان أو الشخص الذي قام بتوزيعه فقط.

وبعد الانتهاء من الخطاب الديني الإسلامي والاستفادة منه، تنتقل إلى مرحلة الخطاب المسيحي والذي يسير بالتوازي مع الخطاب الإسلامي، فكما حدث في إحدى الدعايات الانتخابية حيث قامت الشبيبة بوضع كلمة للجلالية المسيحية في جامعة بيرزيت، بالإضافة إلى هذا الأسلوب في الخطاب، فإن حركة الشبيبة تقوم وفي كل عام عند اقتراب الانتخابات العامة بترهيب الطلبة المسيحيين والمسلمين غير المتدينين من الشبح المرعب المسمى بحماس، والذي سيلتهمهم في حال فوزه كما يقولون.

### الكتل اليسارية في جامعة بيرزيت

هنا تكمن المصيبة العظمى، وذلك لأن اليسار من المفروض أن يكون خطابه هو الخطاب الموازي، والذي لا يلتقي بتاتا مع الخطاب الديني للحركات الأخرى، ولكن في جامعة بيرزيت نجد الآن يتفنن في صياغة خطابه، حيث يظهر للطلبة بشكل ديني، والدليل على وجود هذا الخطاب الشيء الكثير.

وفي البداية سنبدأ بالقطب الطلابي الديمقراطي التقدمي، الذي كان شعاره الانتخابي في انتخابات مجلس الطلبة عام ٢٠٠٧ «لا تستوحشوا طريق الحق لقلّة السائرين فيه» وهذه العبارة لعلي بن أبي طالب، وفي نفس العام - مناظرة ٢٠٠٧ - كانت المناظرة دينية بحتة من قبل القطب الطلابي ممثلة بمناظرهم، فيرد على مناظر الشبيبة بحديث نبوي «آيات المنافق ثلاث» وفي معرض رده على مناظر كتلة الوفاء الإسلامية يفتخر بكونه

أمياً حاله حال الرسول محمد - ص - ، كما يوضح بأنه كان أحد المصلين في مسجد جمال عبد الناصر عندما هاجمت السلطة من كانوا فيه ، متسائلاً عن مكان مناظر الكتلة الاسلامية في ذلك الوقت ، ولا يتوقف هذا الخطاب الديني عند ذلك العام ، فقد أصبح اليسار يتفنن في استخدامه وبحرفية عالية ، فنجد أن القطب وفي أحد المهرجانات الخطابية جاء دوره للحديث مع وقت الأذان ، فيتوقف المهرجان إلى ما بعد الأذان وبعد انتهائه نسمع الناطق باسم القطب يتلو الدعاء الذي يتبع الأذان .

وبالانتقال إلى كتلة الاتحاد التابعة لحزب الشعب الفلسطيني ، نجد أنها ابتعدت وبشكل ذكي عن استخدام العبارات والخطاب الديني بشكل واضح وصریح في دعاياتها ومناظرتها ، إلا أنها كذلك ابتعدت وبطريقة بعيدة عن الذكاء عن الخطاب اليساري الذي من المفترض أن يتغلغل في جميع نصوص وعبارات خطاباتها .

وبعد هذه الأمثلة والتحليل البسيط لما يحدث في جامعة بيرزيت وفي حركتها الطلابية ، والذي ارتكزنا فيه إلى خبرتنا الشخصية لكوننا نشيطين في الحركة الطلابية ، ومن خلال ملاحظتنا الشخصية على هذه الكتل ، قد يخرج البعض وينسب هذه التغيرات والتقلبات للوضع الخارجي في المجتمع الفلسطيني ، وتأثيره الطبيعي على مجتمع الجامعة ، وربما يكون هذا الأمر هو الذي يحدث بالضبط ، ولكننا هنا نتحدث عن نخبة المجتمع النخبة المتعلمة والثقافة ، النخبة القادرة على التمييز بين الصحيح والخطأ ، النخبة المطالبة بالتغيير في المجتمع ، فالحركة الطلابية يجب أن تؤثر في المجتمع أكثر من أن تتأثر به ، ويجب على هذه الكتل أن تعبر عن فكرها هي كما هو ، لا أن تعبر عما يريده المجتمع دون تمييز ، فقد وصلنا إلى وضع لا يطاق حتى ذهب البعض ليقول بأن تقسيم الحركة الطلابية في جامعة بيرزيت لم يعد كما المعتاد الذي يحوي اليمين والوسط واليسار ، بل أصبح اليمين واليمين واليمين .

مجموعة العمل من طلبة جامعة بيرزيت :  
الحارث يوسف اطميزي ، رامي البرغوثي .





## حالة التسامح بين طلبة جامعة بيرزيت

### التسامح الديني

يعني التسامح الديني بشكل عام تقبل الآخر المختلف دينياً كما هو، وهو حق وواجب فحرية الاعتقاد حق من حقوق الإنسان. فلكل شخص الحق في أن يختار ديناً أو لا يختار، فحرية الاعتقاد لا تقتصر على اختيار الفرد ديناً معيناً بل تتعداها إلى فضاء أوسع وأكبر يتمثل بحق الإنسان في أن يؤمن بما يريد في إطار احترامه لمعتقدات الآخرين وأفكارهم.

وفي هذه الورقة سوف نتحدث عن حالة التسامح في جامعة بيرزيت كمجتمع مصغر يضم طلاباً من خلفيات دينية وثقافية واجتماعية وفكرية متباينة، فهي تجمع المسلم والمسيحي والعلماني والغني والفقير . . . الخ. أي أناساً مختلفين. وهذا الاختلاف في جوانب عديدة منه قد يتحول إلى تنافر يتطور إلى تعصب عند البعض بسبب غياب أو ضعف ثقافة قبول الآخر في العقلية المجتمعية.

من حيث المبدأ لا أحد يستطيع إنكار حقيقة أن التسامح موجود في أوساط طلبة بيرزيت وهناك مظاهر عديدة أبرزها مجلس الطلبة ورئيسه وقيامه ببعض الأنشطة في فترة الأعياد كمحاولة لدمج الطلاب والاشتراك بنفس البهجة، وأيضا لتقوية العلاقات بين الطلاب.

ولكن هذه الأنشطة الايجابية قليلة وبحاجة إلى التطوير والتنوع بحيث تصبح ثقافة وليس نوعاً من التقليد أو المجاملة. فمن الملاحظ خلال هذه الأنشطة أن التسامح فقط يكون وقت النشاط أو الاحتفال وبعدها يختفي إلى حين ظهور نشاط آخر.

تجلى مظاهر اللاتسامح الديني في الجامعة بعدد من المظاهر منها على سبيل المثال اعتقاد بعض الطلبة بأن وضع الصليب هو نوع من أنواع التعصب عند المواطنين المسيحيين، ولكن وضعه هو جزء من حق المواطنين المسيحيين في التعبير عن هويتهم الدينية مثلما هو حق للمواطنات المسلمات في التعبير عن دينهن من خلال ارتدائهن للحجاب أو ما شابه .

ومن الطلاب أيضا من يحاول الاعتداء لفظيا على بعض المظاهر والرموز الدينية وبخاصة إذا ما اختلفت هذه المظاهر مع اعتقاده وأفكاره مما يقود إلى التعصب الديني بين الطلبة، وهذا الأمر بحاجة إلى عمل جاد من قبل الجميع للقضاء على هذه الظواهر السلبية وغير المتسامحة .

## التسامح الاجتماعي

إن القبول بالآخر كيفما يكون دون تصنيف أو تحديد هوية كشرط مسبق، وكما هو كإنسان في المقام الأول، هو الأساس في نظرية التسامح الاجتماعي، وحيث يقتضي هذا التسامح الإنساني الاتفاق على العيش المشترك في ظل قيم إنسانية مشتركة يجسدها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي أقرته الأمم المتحدة وما لحقه من معاهدات ضد التمييز .

ويعتبر التسامح سمة اخلاقية مبنية على عوامل تربوية تبدأ منذ نشأة الانسان وسط محيطه، ولعل في الكثير من الأحداث التي مرت بحياة أي منا مايدلل على ذلك، وفضيلة التسامح الاجتماعي لا تكاد تجد لها موضعا في حياتنا، وهذه حقيقة يجسدها الواقع الذي نعيشه كطلاب جامعات بغض النظر عن الادعاءات التي يتم التمسك بها في العلن .

ويبقى الحل الوحيد في تبني فضيلة التسامح والتي لا تعني التسامح مع الآخر فقط، بقدر ما تعني القبول الاجتماعي كمياري إنساني للتعامل بين الطلاب بغض النظر عن هويتهم الدينية أو العرقية أو الجنسية، ولاشك أن الهوية الدينية هي أحد أسباب الانقسامات في عصر العولمة كعامل تمييز بين الناس؛ فمن خلال الهوية الدينية وبعتمادها عنصراً معيارياً في التفاضل والتمييز بين الناس، أصبح هناك متاهة الهوية، حيث ضاعت الهوية الوطنية في ظل الصخب الديني القائم، وباسم الدين تم تضييع حقوق الإنسان، كما تم رفض الرأي الآخر . وبالتالي يعتبر التعامل الاجتماعي العام مطلباً أساسياً وجوهرياً لوضع أقدامنا على أول طريق التسامح الاجتماعي .

والتسامح كحقيقة اجتماعية لا يمكن ان يتجسد من دون تطوير الثقافة المجتمعية التي تحتضن كل معالم وحقائق هذه القيمة؛ وبالتالي فان المسؤولية الاجتماعية الأولى هي العمل على تطوير ثقافة الحوار، والحرية، والتواصل وحقوق الإنسان، ونبذ العنف والإقصاء والمفاصلة الشعورية بين طلاب الجامعة الواحدة، لكي يبني التسامح الاجتماعي وتسود علاقات المحبة والألفة والتفاهم .



والتفاهم الذي نقصده هنا لا يعني تطابق وجهات نظر الجميع حول مختلف القضايا والأمور لأن ذلك مستحيل من الناحية الطبيعية والواقعية، وإنما نعني وجود الاختلافات التي يمكن إدارتها وحلها بوسائل بعيدة عن ممارسة العنف والتعسف. وعليه فإن الاختلاف هو لازمة من لوازم الإنسان وسنة كونية واجتماعية وليس مدعاة للشقاق والنزاع والاحتراب، وإنما هو يؤسس للتعايش والتعاون.

وعالمنا اليوم في أشد الحاجة إلى التسامح الفعال والتعايش الإيجابي بين الناس أكثر من أي وقت مضى، نظراً لأن التقارب بين الثقافات والتفاعل بين الحضارات يزداد يوماً بعد يوم بفضل ثورة المعلومات والاتصالات والثورة التكنولوجية التي أزال الحواجز الزمانية والمكانية بين الأمم والشعوب، حتى أصبح الجميع يعيشون في قرية كونية كبيرة. ومن شأن الممارسة المسؤولة للحرية أن تجعل المرء على وعي بضرورة إتاحة الفرصة أمام الآخرين لممارسة حريتهم أيضاً؛ لأن لهم نفس الحق الذي يطلبه الإنسان لنفسه. وهذا يعني أن العلاقة الإنسانية بين أفراد البشر هي علاقة موجودات حرة يتنازل كل منهم عن قدر من حريته في سبيل قيام مجتمع إنساني يحقق الخير للجميع، كما يعني بعبارة أخرى أن هذا المجتمع الإنساني المنشود لن يتحقق على النحو الصحيح إلا إذا ساد التسامح بين أفرادها، بمعنى أن يحب كل فرد فيه للآخرين ما يحب لنفسه.

عند الحديث عن التسامح الاجتماعي في أوساط جامعة بيرزيت قد لا نلاحظ في كثير من الأحيان من يلجأ إليه في معاملته، وأبرز ملامح عدم التسامح الاجتماعي في هذه الجامعة هو:

أولاً: تقسيم الجامعة (نظرياً) إلى مناطق للجلوس يتقاسمها الطلبة بناء على خلفياتهم الاجتماعية أو الدينية أو غيرها، فمثلاً وجود ما يسمى بـ «شارع يافا» في جامعة بيرزيت وهو معروف بأنه للطلاب من الطبقة البرجوازية أو من (الفايعين) بحسب التعبير الدارج. وفي المقابل نجد أن هناك شارعاً يسمى (شارع العلوم) وهو معروف بأنه منطقة تجلس فيها الفتيات المحجبات ونادراً ما ترى فتاة غير محجبة تجلس فيه.

هذا التقسيم وغيره يعطي مؤشراً غير صحي على العلاقة الاجتماعية بين الطلبة.

ثانياً: هناك مشهد آخر يتكرر في جامعة بيرزيت يدل على عدم التسامح وهو وجود ما يسمى هوية قدس وهوية ضفة. فالطلاب حاملو هوية القدس منهم من ينظر نظرة دونية ويتعامل بتكبر مع حاملو هوية الضفة، ومن ناحية أخرى الطلاب حاملو هوية الضفة ينظرون إلى حاملو هوية القدس وخصوصاً الشباب منهم على أنهم «كتاكيت» بحسب التعبير الدارج أي لا يتحملون المصاعب والضغوطات، وهذا أيضاً لا يدل على وجود تسامح بين أفراد المجتمع الواحد.

ثالثاً: الوساطة، فمن له واسطة في الجامعة أو في إدارة الجامعة تكون أموره ميسرة بدرجة كبيرة وهذا يخلق عدم التسامح بين الطلبة، ويؤدي إلى اضطراب زملائه إلى عدم تقبله.

## التسامح السياسي

مفهوم التسامح السياسي : وهو التسليم بحق الاختلاف في الفكر أو المذهب واحترام ثقافة الآخر بما في ذلك بين الدول والحضارات والاعتراف بحق الآخر أقلية أو أغلبية في العمل والتنظيم وترويج افكاره السياسية بعيدا عن القمع .

### • التسامح السياسي بين قيادات الحركة الطلابية :

إن ما يحدث داخل اجتماعات الحركة الطلابية هو صراع وقمع للآخر، فما تقوم عليه بعض الكتل من أن تكون وحدها هي ممثلة للحركة الطلابية في اتخاذ قرارات تهتم جميع الكتل الطلابية وتهتم جميع الطلاب؛ فمثلا كانت تحاول الشبيبة الفتاوية والكتلة الاسلامية دوما تهيمش باقي الكتل الطلابية في كثير من القرارات الداخليه للحركة الطلابية، ومن المحزن أن نرى إحدى الكتلتين الكبيرتين بحجمهما ترفض اقتراحات لمشروع معين، والسبب الوحيد لرفضه هو أن الكتلة الأخرى هي من طرحت المشروع .

### • نقاش الأصدقاء والتسامح السياسي :

مما لاشك فيه أن جميع الطلبة لهم أصدقاء يخالفونهم سياسيا، ورغم ذلك نرى علاقاتهم جيدة ولا يشوبها خلافات؛ ولكن المشكلة هي في النقاش السياسي فنرى الأصدقاء يتشددون لرأيهم السياسي، وهو ما يولد نوعا من الفرقة بين الأصدقاء وبخاصة في الفترات التي تكون فيها الانتخابات الطلابية على الأبواب؛ مما يؤدي أحيانا إلى تدمير البناء الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية بفعل الولاءات الحزبية .

### • التسامح السياسي والخلاف والاختلاف والتعصب :

الاختلاف في الأصل أمر صحي وذلك لتنوع الافكار والمناقشة ولتنوير الآخرين . أما الخلاف وخصوصا الجاري داخل فلسطين والذي أدى إلى انقسام حاد في الشعب الفلسطيني فهو مرفوض لكونه يعكس آثارا حادة وخطيرة، نلمسها داخل حرم جامعة بيرزيت، وتتجلى بوجود أحقاد بين الطلبة لانتماءاتهم السياسية والحزبية؛ وهو ما يجعل روابط الصداقة والروابط الاجتماعية أقل تماسكا . وقد تطور هذا الخلاف ليصبح تعصبا يفهم منه تحقير الآخر المختلف سياسيا والعمل على محاربته بشتى الطرق غير الإنسانية أقلها النظر إليه نظرات حقد وبمعالم وجه قبيحة .

وبهذا الصدد فإن صراع حركتي حماس وفتح إثر الانقسام السياسي الخطير وأحداث غزة عكس نفسه بشك سلبي على التسامح السياسي، وولد مناخات من التعصب والإقصاء أدخلت الحركة الطلابية ككل في صراعات نحن في غنى عنها، عدا عن أنها لا تتفق وروحية الوفاق الديمقراطي التي كانت سائدة في أوساط الحركة الطلابية الفلسطينية قبل ذلك .

## الخلاصة :

إن مناقشة التسامح بأبعاده المختلفة في الجامعات لا يمكن عزله عن السياق الوطني العام وعن الثقافة السائدة في المجتمع وعن ثقافة النخب السياسية، وأيضاً لا يمكن عزله عن الجامعات وإداراتها والمناخات الموجودة داخل تلك الجامعات وأيضاً له علاقة بمناهج التعليم الموجودة في تلك الجامعات من ناحية إن كانت تشجع على التسامح السياسي والثقافي أم إنها تعتبره رجساً من عمل الشيطان؟ أما كيف تسهم جامعة بيرزيت في تشكيل عقلية ونفسية الطالب الجامعي تجاه الآخر؟ وعلى أي نحو تؤثر الجامعة في تشكيل رؤية وتصور الطالب الجامعي للتسامح؟ فإن هذا السؤال يحتاج إلى معالجة أشمل من هذه الورقة .

أيضاً من الضروري الإشارة إلى أن تعزيز قيم التسامح والتأكيد على احترام كافة الأديان والأفكار والحضارات باعتبارها مكملة بعضها لبعض تتداخل فيما بينها لتنتج مبادئ التسامح والديمقراطية؛ وما يجب فعله هو في نهاية المطاف تعزيز المواطنة بصفتها الموضوع والوعاء الجامع لكافة الاختلافات بين أفراد المجتمع؛ وبالتالي من الضروري القول إن على جامعة بيرزيت - إن كانت مهتمة بنشر ثقافة التسامح - اعتماد مساقات تعليمية إجبارية لتعزيز مفاهيم التسامح والتعايش السلمي والحوار، وتطوير المساقات مع ما يتناسب وواقعنا الحاضر، ووجود بعض النشاطات اللامنهجية لزيادة الوعي بين الطلاب وإكسابهم مزيداً من الوعي السياسي فضلاً عن إكسابهم مهارات التسامح .

مجموعة العمل من طلبة جامعة بيرزيت :

نجوى عواد، صابرين جرادات، ريم حمدان، إبراهيم جرادات، دبالا قرش، ماجدة دبور





# مستوى التسامح الديني في أوساط الطلبة العربية الأمريكية نموذجاً

## مقدمة

يعتقد كثيرون من بني البشر أنهم متميزون عن الآخرين؛ ومن هنا يظنون أنهم أفضل من غيرهم في كل شيء، مما يعني ميلهم إلى السيطرة على الآخرين، دون مراعاة كرامة وحرية الآخرين.

إن هذا الاعتقاد بالأفضلية لا يخلو من الأنانية والطمع؛ مما يؤدي إلى التفكير بالسيطرة على الآخرين الذين يختلفون معهم أو أقل قوة منهم. وقد يكون هذا الاختلاف بالمعتقد الديني أو الرأي السياسي أو العرق أو غير ذلك.

قد ينطبق ذلك على الأفراد أو الجماعات أو الشعوب أو دول ترى غيرها من بني البشر أقل تميزاً منهم، لذلك يؤول الأمر عند صاحب هذا التوجه إلى نفي الآخر وإقصائه من خلال اعتقاده أنه في المستوى الأكثر علواً وغيره في مستوى أدنى منه.

## مفهوم التسامح

يعتقد كثيرون أن مفهوم التسامح يقوم على علاقة راسية بين شخص متسامح وشخص متسامح معه، أي أن المتسامح يعتقد أنه يتساهل في حق يملكه لشخص آخر، وهو ما يعني وجود فارق أخلاقي بين الطرفين؛ وبالتالي فإن دلالة هذا المفهوم هي دلالة سلبية مضمونها المنّة والكرم. إن خطورة هذا المفهوم تكمن في خضوعه للرغبة والمزاج، فمتى شاء الشخص يتسامح، والعكس صحيح أيضاً. لذا فإن المفهوم الحقوقي للتسامح يقوم على فكرة القبول بالآخر المختلف دينياً وسياسياً وعرقياً وجنسياً، واحترام حقوقه وكرامته الإنسانية.

وفي تبسيط المعنى، فإن التسامح يعني «قبول اختلاف الآخرين عنك، سواء في الدين، أو السياسة، أو العرق، أو الجنس»، أو «عدم منع الآخرين من أن يكونوا آخرين، أو إكراههم على التخلي عن آخريتهم، وأن لا يميز ضدهم كونهم آخرين»؛ وبالتالي فإن هذه العلاقة علاقة أفقية تفاعلية تضبطها القوانين، وليس الأخلاق فقط.

## التسامح في النص الديني

تحدثت الأديان السماوية الثلاث عن فكرة التسامح بين بني البشر، كذلك تحدثت الديانات والأفكار غير السماوية أيضا عن فكرة التسامح، وكان القصد من هذا إيجاد قاعدة مشتركة للتفاهم والعيش وبناء المجتمعات، وإقامة العلاقات بين بني البشر على أسس سليمة.

توجد هناك نصوص في الديانة اليهودية تحث على التسامح منها:

- كل ما تكره أن يفعله غيرك بك فإياك إن تفعله بغيرك.
- اغتسلوا وتطهروا وأزيلوا شر أفكاركم (. . .) وكفوا عن الإساءة.
- تعلموا الإحسان والتمسوا الإنصاف.

أما التسامح في الديانة المسيحية فهو قائم على أساس النصوص التالية:

- لقد قيل لكم من قبل إن السن بالسن والعين بالعين. وأنا أقول لكم: لا تقاوموا الشر بالشر بل من ضرب خدك الأيمن فحول له الخد الأيسر، ومن أخذ رداءك فأعطه قميصك أيضا، وإن سخرك لتسير معه ميلا فسر معه ميلين.
- من استغفر لمن ظلمه فقد هزم الشيطان.
- عاشروا الناس معاشرة إن عشتم حنوا إليكم وإن متم بكوا عليكم.
- عاملوا الناس كما تريدون أن يعاملوكم.
- أحب قريبك كنفسك.
- أحبوا أعدائكم وباركوا مبغضيتكم.

التسامح في الديانة الإسلامية قائم على أساس:

أن الإسلام من جهته يعترف بوجود الغير المختلف، فرداً أو جماعة، ويعترف بشرعية ما لهذا الغير من وجهة نظر ذاتية في الاعتقاد والتصوير والممارسة تخالف ما ترتبه شكلا ومضمونا، هذا وقد اهتم الإسلام باحترام الديانات الأخرى حيث ورد في القرآن الكريم أكثر من مئة آية موزعة في ست وثلاثين سورة، وأيضا في السنة النبوية تشير لذلك.

ومن الأمثلة على التسامح في الإسلام:

- لا إكراه في الدين . . . .  
- لكم دينكم ولي دين . . . .

كما أشرنا في السابق فإن كل الديانات السماوية تحت على الاهتمام بالتسامح وروح المودة بين بني البشر . هذا في النص الديني ، ولكن على أرض الواقع وبسبب غلبة المصالح الشخصية أو الفئوية فقد أدى ذلك إلى عدم وجود هذا التسامح بين بني البشر ، والدليل على ذلك ما يشهده العالم أجمع من نزاعات بين دول مختلفة بسبب المصالح وتحت الادعاء الديني أو باسم الديمقراطية .

بعد هذا الشرح الوجيز عن اهتمام الديانات السماوية بالتسامح بعضها مع بعض ، نود أن نتحدث عن أنفسنا كطلبة داخل الحرم الجامعي باعتبارنا جزءا لا يتجزأ من المجتمع الفلسطيني ، كيف نتعامل بعضنا مع بعض في ظل الاختلاف الديني؟ وسوف أسرد لكم هذه القصص المختلفة التي حدثت داخل الحرم الجامعي مع بعض الطلاب .

إحدى الطالبات لديها عذر رسمي من قبل إدارة الجامعة لغيابها يوم عيد الفصح المجيد لدى المسيحيين ، وبعد عودتها من العطلة ، اعتبرها الأستاذ غائبة مبديا عدم اعترافه بهذا العيد ، وقال عبارات اعتبرتها الطالبة تطاولا على معتقدها ، علما بأن إدارة الجامعة لاحقا اعتبرت هذا اليوم يوم عطلة رسمية لجميع الطلبة .

يتكرر هذا الأمر أيضا مع الطلبة من أصحاب الاتجاهات السياسية ؛ في كثير من الأحيان يتغيب الطلاب بسبب مناسبة حزبية ويحتسبها بعض الأساتذة غيابا ، وبخاصة عندما يكون الأستاذ صاحب اتجاه فكري أو حزبي مختلف .

ومن مظاهر اللاتسامح الديني في شهر رمضان المبارك حيث تقوم الجامعة بفرض الصيام فرضا على كل طلبة الجامعة دون استثناء ، حيث تغلق أبواب المطاعم والكوفي شوب بشكل عام . ويعطى امن الجامعة صلاحية مراقبة من يخرق هذا الحظر . وقد يصل الأمر إلى إعطاء إنذار للطلبة الذين لا يلتزمون بذلك .

ونحن هنا لا نطالب ولا نسعى ولا ندعو لخرق حرمة شهر رمضان ، ولكن ندعو أن يكون هناك هامش حرية للطلاب الذين لا يصومون كالمسيحيين مثلا؛ وفي هذه الحالة من الفروض تخصيص أماكن معينة لهؤلاء الطلبة ، وبخاصة لأننا نتحدث عن حريات دينية وأكاديمية يجب أن تكون موجودة داخل الصروح العلمية من باب احترام الآخر المختلف .

في كل الأحوال احترام مشاعر الآخرين والحفاظ على حرمة الشهر الفضيل لا يكون بفرضه بالقوة ، وإنما ينبع من داخل الإنسان واحترامه لذاته والآخرين ، وإذا كان كل أعمال بني آدم له ، إلا الصيام فهو لله ؛ فمن صام إيمانا وإحسانا غفره له .

اسمحو لي أيضا أن أسرد هذه الحادثة التي حدثت مع إحدى الطالبات في أيام رمضان المبارك حيث خرجت من حرم الجامعة إلى إحدى المحلات القريبة، واحتراما للشرطي الذي كان هناك تناولت أكلها بعيدا، ولكنة لحق بها محاولا الإمساك بها لأنها تاكل، وطبعاً صار الصدام هنا وأخبرته أنه لا يحق له تنبيهها، وأنه ذوقا منها أكلت بعيدا عنه وأنها لا أصوم لأسباب عقائدية، وأن هناك شبابا آخرين يقومون بنفس الفعل فلماذا أنا؟

اعتقد أن هذه الحادثة تحمل بعدين :

الأول أنه لا يوجد احترام في غالبية الأحيان للرأي والمعتقد المختلف داخل المجتمع .  
والثاني أن المرأة لا تزال هي المستهدف الأول عندما تقوم بفعل لا يتفق مع معتقدات المجتمع . بينما في غالب الأحيان يتم التغاضي عن ما يفعله الذكور .

إن الغالبية العظمى من أفراد المجتمع لا يشعرون أو يعانون معاناة الأقليات والضعوفات التي يتعرضون إليها، وإن الكثيرين لا يطبقون ثقافة التسامح . فإذا كانت نسبة الطلاب الذين يؤيدون التسامح الديني قد تصل إلى ١٠٠٪ فإن الذين يطبقونه لا تتجاوز ١٠-٢٠٪ فقط .

على أية حال ما يجب قوله والتنويه له إن ذكرنا لهذه المواضيع لا نريد منه أن نعيب الجامعة أو أن نشوه سمعتها، ولكن يجب علينا أن نتعلم من غيرنا وأن يستمع غيرنا إلى هذه القضايا حتى لا يقع في ذات الإشكالات، ولكي نستفيد من هذه الأخطاء في المستقبل من أجل رفع روح التسامح الديني بيننا كأفراد داخل الحرم الجامعي، سواء على مستوى الطلاب أو الهيئة الإدارية أو التعليمية باعتبارنا جزءا واحدا يكون الهيكل الجامعي .

وفي محاولة لاستطلاع آراء الطلاب حول مستوى وأهمية التسامح بين الطلاب، رأى أغلب الطلبة أنه يجب أن يكون الاحترام متبادلا بين الطلاب بغض النظر عن الديانة التي ينتمون إليها؛ فكلنا شعب واحد ويجب على المجتمع من أفراد وجماعات أن يحترموا بعضهم بعضا وعدم التدخل بالانتماء الديني فالحرية للناس جميعا . فالدين لله والوطن للجميع .

وفي النهاية، نتمنى أن يكون مستوى أكبر للتسامح بين أفراد المجتمع ولا يقتصر علينا كطلاب فقط وإنما يتسع لجميع أفراد المجتمع، لأنه يجب أن نشعر بعضنا مع بعض، ويجب أن يكون هنالك احترام لشخصية الإنسان ولا يكون هذا الاحترام للانتماء الديني الذي ينتمي له فكلنا بشر . نتمنى أن يطبق مفهوم التسامح سواء أكان سياسيا أم دينيا أم ثقافيا على أرض الواقع حيث يعم السلام والمودة والمحبة بين بني البشر .

مجموعة العمل من طلبة الجامعة العربية الأمريكية :

هبة سعيد، هيا سعيد، سامر أبو حنانه، هيثم أشقر، معزز عابد، طارق الديسي .





# الحق في حرية الرأي والتعبير جامعة الأقصى نموذجاً

## تقديم

تعتبر حرية الرأي والتعبير من الحقوق الأساسية التي كفلتها الدساتير والعهود والمواثيق الدولية، ولا يملك أحد الحق في انتزاع هذا الحق من أي إنسان مهما كانت مكانته، إذ يعتبر هذا الحق هو حجر الأساس الذي تقوم عليه المجتمعات المتقدمة والتي ترعى الديمقراطية كسبيل للوصول إلى مجتمع سليم وخال من كافة أنواع التعصب والجمود الفكري .

جامعة الأقصى كغيرها من الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة لا تختلف كثيراً عن غيرها من حيث انتهاك حقوق الإنسان ولا سيما حرية الرأي والتعبير، وليس أدل على ذلك من الانتهاكات المصحفة بحق الطلبة في الجامعة . إن ما حصل خلال الفترة السابقة من مناوشات واعتقالات لهو أكبر دليل على أن ثقافة حرية الرأي والتعبير أصبحت غائبة بل مغيبة عن الجسم الحضاري في المجتمع وهو الحرم الجامعي، بل لقد زادت الأحداث الأخيرة بسيطرة حماس على قطاع غزة الطين بله، وهو ما أرخى سدوله على كافة جوانب الحياة وكان للحياة الطلابية نصيبها من ذلك .

لذلك يجمع الكثيرون أن حرية الرأي والتعبير أصبحت شعاراً لا يرفع إلا في المناسبات الوطنية، وهذا ما لا يختلف عليه اثنان بأن الجامعة لا بد أن تغيب عن ساحة التوترات، ولا بد أن تكون مهد ولادة الحريات في وقت وئدت فيه هذه الحرية على مرآى ومسمع من الجهات المسؤولة؛ لذلك فإن ضمان حرية الرأي والتعبير لكل فئات الطلاب على اختلاف توجهاتهم وانتماءاتهم يعد أمراً طبيعياً ومكفولاً بنص القانون، إلا أن هذا الكلام مجرد حبر على ورق، لذلك يرى كثيرون أن هناك فجوة عميقة بين النظرية والتطبيق؛ وهو ما قد يدفع بسبيل الحريات إلى بحر المجهول .

تهدف هذه الورقة بالأساس للتعرف على ماهية حرية الرأي والتعبير بجامعة الأقصى ومدى إدراك الشباب الجامعي لهذا المفهوم، وما هو دور الجامعة في تعزيز حرية الرأي والتعبير داخل أسوارها، كما تهدف أيضا إلى التعرف على أسباب ومعيقات ونتائج حرية الرأي والتعبير فيها .

## مفهوم حرية الرأي والتعبير

كثيرة هي التعريفات التي أطلقت على مفهوم حرية الرأي والتعبير؛ لذلك كان من اللازم وضع تعريف إجرائي لهذا المفهوم، ومن وجهة نظرنا فإن مفهوم حرية الرأي والتعبير يعني الحق في التعبير عن الآراء والاعتقاد وحرية ممارسة الشعائر، والتعبير عما يدور داخل الفرد كتابة أو شفاهة أو بالرسم أو دق الطبول أو الموسيقى أو المسرح دون قيود من احد، بما يكفل له الحصول على جميع حقوقه ومطالبه العادلة .

وانطلاقا من هذا التعريف، فإن حرية الرأي والتعبير لها أهمية كبيرة لاسيما في ظل الوضع الحالي الذي انتهكت فيه هذه الحريات، وأصبحت مجرد شعارات لا أكثر؛ لهذا تكمن أهمية حرية الري والتعبير في أنها تمكن الشباب الجامعي من المطالبة بحقوقهم والتمتع بكافة الحقوق التي كفلها لهم القانون دون تدخل أو خوف من أحد، ناهيك عن أن هذه الحرية هي حجر الأساس الذي تقوم عليه الحقوق الأخرى للطلبة داخل الجامعة، ويمكن الإضافة إلى ذلك أن حرية الرأي والتعبير تشكل النواة الحقيقية لصقل شخصية الشباب الجامعي؛ لأنها تساهم في تطويره والتعبير عن ذاته من خلال الندوات والمؤتمرات والورش والمهرجانات والمعارض الفنية والبعثات الخارجية، والتي تهدف إلى وضع حجر الأساس في نفوس الشباب لتعزيز مفاهيم حقوق الإنسان بعامه وحرية الرأي والتعبير بخاصة. هذا بالإضافة إلى أن هذه الحرية تمكن الشاب الجامعي من التواصل مع أفكار جديدة تمثل واقع الاندماج الحضاري مع المجتمعات الأخرى، بعيداً عن التعصب الفكري والجمود المذهبي .

## التحديات والإشكاليات التي تواجه الطلبة في التعبير عن آرائهم داخل الجامعة

هناك الكثير من الإشكاليات التي تواجه الطلبة في التعبير عن آرائهم داخل أسوار الجامعة، ولكن من هو المسئول عن وقوع مثل هذه الإشكاليات؟

إن المسؤولية تعتبر مشتركة بين الطلبة أنفسهم من ناحية وبين إدارة الجامعة من ناحية أخرى؛ لكن هذه المسؤولية تتفاوت من جهة إلى أخرى، فمن وجهة نظرنا إنه لا يمكن أن تتحمل جهة بعينها المسؤولية كاملة عن ذلك، فيمكن القول إن عوامل داخلية وخارجية أثرت على ذلك؛ ولعل الانقسام الداخلي الذي ساد الوطن بعد سيطرة حماس على غزة وما تبعه من مناوشات واعتداءات كان له دور مهم في أن يتحول المجتمع إلى ميدان يحمل كل منا الآخر مسؤولية ما جرى فيه؛ لذلك خرجنا بمجموعة من الإشكاليات التي واجهت الطلبة في جامعة الأقصى، وذلك بعد إجراء العديد من المقابلات مع بعض الطلاب، إضافة إلى بعض الأكاديميين

بالجامعة؛ ولعل أهم هذه الإشكاليات تمثلت بالتالي :

- غياب الجو الديمقراطي داخل الجامعة بل وتغييبه غالبا .
- عدم إدراك الشباب لمفهوم حرية الرأي والتعبير .
- عدم وجود جسم طلابي حقيقي يمثل الطلبة داخل الجامعة يمكن من خلاله التعبير عن آرائهم .
- تغييب القانون الجامعي الذي يكفل للطلبة حقهم في حرية الرأي والتعبير .
- عدم معرفة الشباب بضوابط حرية الرأي والتعبير .
- الخلط الكبير بين مفهوم الحق والواجب لدى الشباب الجامعي؛ مما أدى إلى ضياع حقوقهم .
- غياب دور الجامعة في تعزيز ثقافة حرية الرأي والتعبير بشتى المجالات .
- المساحة الضيقة التي تمنح للطلبة للتعبير عن آرائهم بحكم القانون الجامعي .
- غياب دور مؤسسات المجتمع المدني وغياب التنسيق بينها وبين الجامعة في توجيه وإرشاد الشباب نحو تعزيز هذه المفاهيم .
- قلة المبادرات الشبابية والطلابية داخل أسوار الجامعة .
- ميل الطلبة إلى العزوف والانكفاء والركون دون المشاركة، نظرا للوضع السائد نتيجة الانقسام .

ومن خلال استعراضنا للمشكلات التي تم التوصل إليها خلال المقابلات تبين لنا وبشكل لا يدع مجالاً للشك أن هناك خللاً كبيراً لدى الطلبة في الإدراك العام لمفهوم حرية الرأي والتعبير، بيد أن هذا نفسه هو ما أكد عليه بعض الأكاديميين بالجامعة، حيث أشار الأستاذ زهير عابد، مساعد عميد كلية الإعلام «أن الطلبة لا يدركون معنى حرية الرأي والتعبير في ظل القانون، وأشار عابد إلى الأساليب غير الصحيحة والساذجة التي يعبر بها الطلبة عن رأيهم، وهو ما أكد أنه قد يضيع كثيرا من حقوقهم نتيجة لجهلهم.»

ومن وجهة نظرنا فإن إدراك الشباب لهذا المفهوم ليس شيئا مهما بقدر ما على الجامعة من مسؤوليات تتهرب منها، فإن غياب دور الجامعة التوعوي والتثقيفي للطلبة بهذا المجال يعد أمرا أكثر أهمية؛ فنحن نرى أن غياب القانون أو بمعنى آخر قيام الجامعة عن قصد بتغييب هذا القانون وعدم إرشاد الطلبة لحقوقهم في ظل القانون، هو ما يدفع الشباب إلى التعبير عن آرائهم بالطرق التي شوهدت في مسرح الجامعة حيث انتشرت المناوشات، وقد كانت النتائج محزنة للغاية، وكانت أحيانا تصل إلى تدخل قوات الأمن والذي قد ينتهي إما بالضرب المبرح وإما بالاعتقال .

كما يجب الإشارة إلى أن هناك اتفاقا واضحا في الرأي بين آراء الطلبة وآراء بعض الأكاديميين يتمثل في أن غياب الجو الديمقراطي، وقلة المبادرات الشبابية والطلابية، وميل الطلاب إلى الركون الاستقلال نتيجة الوضع الراهن، أثرت بشكل كبير جدا على سقف الحريات؛ مما جعل حرية الرأي والتعبير تقع في أدنى سلم الحريات؛ وهذا ما أشار إليه الأستاذ إبراهيم صالح، المحاضر بكلية الإعلام حيث اتفق مع آراء الطلبة، إلا أنه أكد على ضرورة التغلب على مثل هذه العقبات، وإلا فإنه سيصبح من السهل التفرد بالطلبة وإزهاق حقوقهم .

وبعد الاستعراض البسيط للاختلاف والاتفاق في الرأي بين الطلبة والأكاديميين يبقى القول بأنه لا سبيل للتغلب على مثل هذه الإشكاليات إلا بوقوف الجامعة وإدارتها أمام مسؤولياتها؛ فنحن لا نتهم جهة بعينها بالتقصير، بل يمكن القول إن هذه الإشكاليات ناتجة وبشكل رئيسي عن التقصير المزدوج الناتج عن الطلبة والجامعة؛ لكن ما يمكن قوله أيضاً إنه ما من شك في أن غياب الدور المهم للمؤسسات المجتمع المدني يعد سبباً وإن كان غير رئيسي في تفاقم الأوضاع داخل الجامعة، فغياب الأنشطة التوعوية والثقافية يخلق بحد ذاته خللاً واضحاً يعمل على توسيع الهوة، وفرض ملامح انتهاك الحريات.

### نتائج غياب حرية الرأي والتعبير على الطلبة والجامعة على حد سواء

بالتأكيد لن تكون النتائج المترتبة على غياب حرية الرأي والتعبير بسيطة، ولكنها ستؤثر بشكل كبير جداً على مجريات الأوضاع، وستنعكس بشكل أو بآخر على كل من الطلاب والجامعة على حد سواء؛ لهذا فإن ما يمكن الحديث عنه من نتائج قد يكون له بالغ الأثر في القضاء على ملامح الحرية. ما نحن بصدده هو الحديث عن آثار غياب حرية الرأي والتعبير على كل من الطلاب والجامعة على حد سواء والتي يمكن إيرادها على النحو التالي:

- ضياع حقوق الشباب سواء الجامعية منها أو حقهم في الظهور والتعبير عن رأيهم، أو حتى المطالبة بأدنى مطالبهم العادلة.
- ميل إدارة الجامعة إلى الركون وعدم الاستجابة للشباب بل وتغيب دورهم.
- انهيار سقف الحريات داخل الحرم الجامعي.
- ميل الطلبة إلى التعبير عن رأيهم بالطرق السلبية والعدوانية؛ وهو ما قد يجبر الجامعة إلى الهاوية.
- غياب روح المشاركة وميل الشباب إلى العزلة حتى من الظهور في اللحظات الحاسمة كالانتخابات الطلابية.
- تحول الجامعة إلى مؤسسة يسودها النظام المركزي حيث يقتصر دور الطلبة فقط كمتلقين، دون التأثير أو المشاركة في اتخاذ القرار.
- انتشار ثقافة العنف واللامبالاة والتي قد ينتج عنها العديد من الأمراض النفسية والسلوكية نتيجة كبت الحريات، حيث من الممكن أن يتجه الطالب إلى الطرق الأخرى للتعبير عن طموحاته وأهدافه، وهي خارج الإطار الجامعي.
- فتح المجال أمام الجهات المسؤولة للتنفذ وإهمال الطلاب وحقوقهم.

على كل حال، فإن كل ما سبق من نتائج كانت ولا زالت أمراً واقعا يشاهد في غالبية الجامعات الفلسطينية ولا سيما جامعة الأقصى، التي باتت تحيا واقعا مريرا ترتب عليه غالبية النتائج الماضية؛ ولعل غياب الهيئة الرسمية الممثلة للطلبة بأمر من إدارة الجامعة لهو أكبر دليل على الانتهاك الفاضح لحرية الرأي والتعبير؛ هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فقد أكد الأستاذ محمود الناطور في ندوة عقدت بجامعة الأقصى الأسبوع الماضي

---

بعنوان "الخريجون وسوق العمل" أن تلك الأسباب الماضية طبيعية جدا ولاسيما لأن الطلاب الذين يرتادون الجامعة لا يهتمهم المشاركة بل لا يهتمهم القانون ، وأشار إلى أن جهل الشباب بحقوقهم القانونية داخل الجامعة هو الذي ساهم بشكل رئيس في إزهاق الجامعة لحقوقهم والتي تعتبر حرية التعبير على رأسها .

## التوصيات :


- العمل على إشاعة الأجواء الديمقراطية داخل الجامعة .
- توحيد الجامعة عن كل الخلافات الحزبية والفصائلية .
- العمل على توحيد الجبهات الطلابية داخل الجامعة .
- المطالبة بإعادة تفعيل مجلس الطلبة داخل الجامعة .
- العمل على تفعيل دور الشباب والمشاركة الاجتماعية لهم داخل الجامعة .
- العمل على نشر ثقافة الحوار وحرية الرأي والتعبير داخل الجامعة .
- العمل على نشر روح المبادرات الطلابية داخل الجامعة .
- تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في نشر الوعي والثقافة من خلال البرامج التثقيفية المنهجية .
- مطالبة الجامعة بإتاحة مزيد من المساحة لكي يستطيع الشباب التعبير عن آمالهم وطموحاتهم .
- أن تتحمل الجامعة مسؤولياتها بكل شفافية في صور تظهر الصورة الحضارية للمجتمع الفلسطيني .

## خلاصة

ومما سبق يتضح لنا أن حقوق الإنسان بعامه والتي تقع حرية الرأي والتعبير في أعلى درجاتها باتت شكلاً رمزياً، لا سيما خلال الوضع الراهن، حيث اجمع الكثيرون على أن انتهاك حرية الرأي والتعبير بات أمراً عادياً في مجتمع لا يحق حقاً ولا يبطل باطلاً، وهنا يمكن الإشارة أيضاً إلى الوضع الخاص لقطاع غزة وبخاصة بعد الأحداث الأخيرة بقطاع غزة عقب الانقسام الداخلي الذي زاد من تفاقم الوضع العام إلى انتهاك الحريات الشخصية .

مجموعة العمل من طلبة جامعة الأقصى :

أحمد غانم ، وسام بعلوشة ، نداء بدوان ، إسراء بدوان .



# الحرريات الأكاديمية في الجامعات الفلسطينية جامعة الأزهر نموذجاً

## مقدمة

الحرية تعني غياب القيود غير المناسبة وممارسة الفرد لحقوقه وطاقاته في إطار القانون، أما الأكاديمية فتطلق علي ما يختص بجامعة أو كلية أو مؤسسة تعليمية وتعني الدراسات المبنية علي المفاهيم والنظريات والأفكار ومناخات التطوير والتحفيز والتنافس العلمي؛ والحرية الأكاديمية تعني غياب القيود والإكراه، والإجبار، والقهر. وأعمدة الجامعة الثلاثة أو ما يعرف بالمجتمع الأكاديمي (الإدارة والطالب والهيئة التدريسية) يقع ضمن إطار مفهوم الحرريات الأكاديمية وبما يشمل حرية الرأي والنشاط والتعبير والنقد والإبداع والتفكير وتشكيل النقابات والبحث والدراسة، والتدريس في الجامعات.

إن دراسة واقع الحرريات الأكاديمية في الجامعات العربية بصفة عامة وفلسطين بصفة خاصة تدل على وجود مشكلات كثيرة؛ منها غموض معنى الحرية الأكاديمية؛ وضعف حرية الأستاذ الجامعي في البحث العلمي والتدريس، والتسلط الإداري الجامعي؛ وضعف الاستقلال الإداري والمالي للجامعة وضعف الحرية الأكاديمية للطلاب واختفاءها من قوائم أهداف الجامعات.

واستناداً إلى الحرريات الأكاديمية فالحرم الجامعي يجب أن يمتاز بمستوى عال من الحرية الأكاديمية باعتباره بيئة مفتوحة لتبادل الأفكار بين الطلبة والمحاضرين بكل حرية وانفتاح، دون خوف من أية مخاطرة. وهي مؤسسات يتطور فيها الفكر الناقد والكتابة الأكاديمية ونشاطات مختلفة داخلية إضافة إلى مواضيع سياسية تهتم المجتمع بأكمله.

تعتبر الجامعات الفلسطينية أهم عناصر التنمية والبناء الوطني الديمقراطي، لما لها من دور في خلق جيل مثقف ومؤهل فنيا للتطور المستقبلي؛ لهذا فعندما يدخل التفكير الناقد في متاهة حقيقية، فإن التهديد يقع على أساسه، وهذا بالتالي يضعف إلى حد كبير احترام وصيانة حقوق الإنسان.

وتكمن أهمية الحرية الأكاديمية في بناء مجتمع تعليمي فلسطيني من خلال مساواة جميع أفراد المجتمع ذوي الكفاءات في فرص الالتحاق بالسلك الأكاديمي والاعتراف بحقوق جميع أعضاء المجتمع الأكاديمي من أساتذة وباحثين وطلاب وإداريين، وتعيين وترقية ومحاسبة أعضاء المجتمع الأكاديمي من خلال قوانين ولوائح مهنية وتحت إشراف هيئات جامعية منتخبة، وحق أعضاء المجتمع الأكاديمي في إقامة علاقات التواصل العلمي مع الجامعات الأخرى، والحقوق والحريات الأكاديمية للطلاب المتمثلة في الحق في تلقي العلم بصورة صحيحة ومتكاملة وغير مشوهه، والحقوق الأكاديمية للمؤسسة الجامعية ذاتها، بحيث يكون لها كامل الحرية في صنع سياساتها التعليمية والإدارية والمالية.

وفي حديثنا عن الحريات الأكاديمية سوف نركز على عدد من المحاور التي يمكن إيجازها في المرتكزات التالية:

- مفهوم الحريات الأكاديمية.
- شروط توافر الحريات الأكاديمية.
- واقع الحريات الأكاديمية داخل جامعة الأزهر.
- الأسباب التي تقف وراء هذا الواقع في جامعات قطاع غزة.
- التوصيات.

## مفهوم الحريات الأكاديمية

الحرية الأكاديمية هي حرية البحث والتدريس والتحدث والنشر مع الالتزام بمعايير وقواعد البحث العلمي، دون تدخل أو فرض عقوبات، ودون تقويض لما يمكن أن يقود إليه هذا البحث أو الفهم، وكل ذلك في إطار قانون الجامعة.

شروط توافر الحريات الأكاديمية:

- وضع حد لمراقبة الطلبة في قاعات المحاضرات في الجامعات، وعدم التدخل في النشاطات الطلابية، وإنهاء الاعتقالات التعسفية التي تطال الطلبة الشيطيين.
- الحرص على إيراد الحرية الأكاديمية في أي تشريع مستقبلي يحمي حقوق الإنسان المدنية في فلسطين.
- تشجيع المحاضرين على إبداء رأيهم بكل حرية حول الانتهاكات التي يتعرض لها الطلبة أو زملاؤهم.
- وضع وتنفيذ نظام ترقيات عادل للأساتذة والمحاضرين.
- حفز المحاضرين على فتح المجال أمام الطلبة للتفكير النقدي والحوار البناء.
- تشجيع الطلبة على ممارسة حرية الرأي من خلال فتح المجال للنشاطات الطلابية المختلفة، دون خوف من العقاب إذا ما كان الطلبة ينتمون إلى أطر سياسية معينة.



## واقع الحريات الأكاديمية داخل الجامعات :

وفي الجزء الذي خصص للحديث عن الانتهاكات الداخلية بحق الحريات الأكاديمية والحقوق التعليمية، نرى أن حالة الانقسام السياسي لا تزال تلقي بظلالها على العمل الطلابي في الجامعات الفلسطينية، التي طالتها تبعات هذا الانقسام بأشكال عديدة، منها منع الأنشطة الطلابية على اختلاف تسمياتها داخل حرم هذه الجامعات، كذلك تعطيل انتخابات مجالس الطلبة في جامعات قطاع غزة، وإجرائها في جامعات الضفة الغربية، بطريقة لم تكن معهودة في سنوات سابقة، حيث قاطعت الكتلة الإسلامية (الذراع الطلابي لحركة حماس) الانتخابات في عدد من الجامعات وشاركت في أخرى، وبررت مقاطعتها أو انسحابها بعدم توافر الشروط أو الأجواء الديمقراطية التي تسمح بإجراء انتخابات نزيهة، أو أنها انسحبت خشية اعتقال مرشحها من قبل الأجهزة الأمنية، بحسب البيانات التي كانت تصدر عنها.

وهناك الكثير من الانتهاكات للحرية الأكاديمية في الجامعات نأخذ منها جامعة الأزهر على سبيل المثال. من هذه الانتهاكات:

- إصدار إدارة الجامعة بعض القرارات، أحدها قرار تجريد شامل لكافة الأنشطة التي كانت تقوم بها الكتلة الطلابية تحت ضغط التخوف من وقوع مصادمات واشتباكات بين أنصار الأحزاب المتصارعة، ولكن رغم صدور هذا القرار قامت مجموعة من الطلبة المحسوبين على الكتلة الإسلامية مزودين بشعارات وصور وأعلام للحركة التي ينتمون إليها باقتحام جامعة الأزهر لإحياء مهرجان ذكرى استشهاد الشيخ احمد ياسين، مما أدى إلى نشوب مشادات كلامية بين عناصر الكتلة وأعضاء الهيئة الإدارية انتهت بتعرض أعضاء الإدارة للضرب على أيدي الآخرين.
- قرار إدارة جامعة الأزهر مع نهاية الفصل الدراسي الثاني وتقديم الامتحانات بإلزام الطلبة الجدد والقدامى بتسديد كافة المستحقات المالية من رسوم الجامعة، والبدء في اتخاذ إجراءات إدارية تمنع الطلبة من معرفة درجاتهم العلمية والتسجيل للفصل الصيفي وللفصل الجديد، وهذه الخطوة تشكل مساسا مباشرا بمستقبل آلاف الطلبة في استكمال مسيرتهم الأكاديمية.
- إرغام الطلبة على تسديد كافة المستحقات المالية في ظل تدهور الأوضاع المعيشية والاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي يمر بها أبناء شعبنا بقطاع غزة، نتيجة الحصار وتدني فرص العمل وارتفاع معدلات البطالة والفقر، وشح الإعفاءات الجامعية، وتدني نسب القروض الجامعية، وعدم توافر مساعدات مالية كافية لمساعدة الطلبة. مع أنه في الواقع يجب إتباع سياسات مريحة للطلبة من خلال تقسيط الرسوم الجامعية المتبقية عليهم، والعمل على خفض الرسوم الجامعية المرتفعة ومراعاة أوضاعهم المعيشية الصعبة، والعمل السريع والعاجل لتقديم الدعم المادي للطلبة بالجامعات من خلال تشكيل صندوق وطني، لإغاثة طلبة قطاع غزة لمواجهة آثار الحصار والعدوان الإسرائيلي.

- قيام إدارة كلية الدراسات المتوسطة في جامعة الأزهر بتشكيل لجنة مسيرة لإدارة العمل الطلابي النقابي في الكلية بعد انتهاء مدة مجلس الطلاب، وقد تم تشكيلها من لون واحد دون الرجوع للأطر الطلابية الموجودة في الكلية؛ وهذا ما وتر الأجواء ووضعها في غير نصابها، وكان لزاماً على إدارة الكلية أن تضع الأطر الأخرى في صورة ما يحدث وتشكيل لجنة مسيرة شاملة من جميع الأطر تمهيداً للانتخابات.
- ومن صور التعدي على الحريات الأكاديمية تفاقم ظاهرة سرقة البحوث والمؤلفات العلمية، حيث يقوم الباحث بسرقة الكتاب أو البحث بكامله ويكتب اسمه مكان اسم المؤلف الأصلي ويعيد طباعة الكتاب وبهذا يصبح للباحث كتاب وبحث لم يكتب فيه كلمة واحدة سوى اسمه.

### الأسباب التي تقف وراء هذا الواقع في جامعاتنا

١. عدم ديمقراطية الأنظمة واللوائح المنظمة للعلاقات الطلابية فيما بينها ومع إدارات الجامعات بما فيها أنظمة الانتخابات.
٢. محاباة إدارات الجامعات وأحياناً تواطؤها مع إطار طلابي بعينه على حساب مختلف الأطر الطلابية الأخرى.
٣. عدم استقلال الجامعات وارتباطها بحزب ولون سياسي واحد على الأغلب، واستحقاقات هذا الولاء.
٤. تبعية الأطر الطلابية العمياء لأحزابها السياسية، وتحولها لماكينه صماء تحاول التعبير بتعصب عن ولائها وانتمائها لأحزابها.
٥. ضعف تطبيق القانون وغياب النصوص القانونية الواضحة في قانون التعليم العالي الفلسطيني، والتي تتصدى للمخالفات الأكاديمية كالغش والسرقة الأدبية وعدم احترام الحريات والمحسوبة.
٦. تعيين رؤساء الجامعات بدل انتخابهم ديمقراطياً؛ وبالتالي تحول مهمتهم من الارتقاء بالجامعة وتطويرها بمهنية عالية وتطوير البحث العلمي وربط التخصصات بالاحتياجات العملية لسوق العمل، لتصبح إثبات الولاء والطاعة للجهة المعينة لهم.
٧. عدم وجود بيئة عامة سياسية ومجتمعية مناسبة؛ فلا يمكن لهذا الواقع أن يكون في ظل رقابة ومحاسبة قانونية ومجتمعية.

## الخلاصة

منذ نشأة السلطة الفلسطينية والحديث يدور عن بناء الدولة على أسس من الديمقراطية والمساءلة، والجامعات الفلسطينية يجب أن تكون المنارة الرائدة في تطبيق هذه المبادئ والشعارات، ولكن طبيعة ومدى وجود حرية أكاديمية في هذه الجامعات يتحدد ويرتبط بمدى إمكانية نجاح الجامعات في هذه المهمة.

من هذا المنطلق قمنا بإعداد ورقة عمل عن الحريات الأكاديمية بإشراف مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان التي ناقشت بين سطورها أهمية تجسيد الممارسة والثقافة الديمقراطية وتعميقها في الجامعات الفلسطينية، وكانت جامعة الأزهر هي المثال الحي كجامعة فلسطينية عريقة في قطاع غزة تبين وجود عديد من الانتهاكات التي تحد وتقيّد الحريات الأكاديمية فيها.

## التوصيات

١. تغليب المصلحة الطلابية العليا على كافة المصالح الشخصية والحزبية الضيقة.
٢. إجراء مراجعة نقدية شاملة للقوانين والأنظمة واللوائح المعمول بها في الجامعات.
٣. إقرار نظام التمثيل النسبي الكامل في الانتخابات بكافة مستوياتها وتحديدًا في انتخابات اتحادات مجالس الطلبة، والمحافظة على دورية تلك الانتخابات.
٤. تعديل قانون التعليم العالي في فلسطين بما يساهم في صون الحريات الفكرية والأكاديمية.
٥. تفعيل الاتحاد العام لطلبة فلسطين المغيب عن المشهد ودمقرطته.
٦. إعلان طلابي جماعي يجرم العنف ويدعو للحوار وحرية الرأي والنشاط.
٧. توجيه رسالة طلابية جماعية للقيادات السياسية ترفض الانقسام، وتدعو لإعادة اللحمة لشعبنا وقضيتنا، وتدعو لأنشطة طلابية جماعية تعزز وتدعم ذلك، والمطالبة الجماعية بإقرار قانون مجانية التعليم للمرحلة الجامعية الأولى.

مجموعة العمل من طلبة جامعة الأزهر:

نضال هينة، أماني عبود، رمضان غبن، أيمن البس، أسماء السيد.



# غياب دور مجلس اتحاد الطلبة في جامعة الأقصى وأثره على الطلبة

## تمهيد

تلعب المجالس الطلابية دورا هاما في الجامعات، لما تقوم به من خدمات للطلبة وللجامعة أيضا؛ فهي هيئة منتخبة من الطلاب تمثلهم أمام إدارة الجامعة أو الكلية، وتقوم بأدوار مهمة لصالح الطلبة بشكل عام. وتعد المجالس صيغة تمثيلية للطلبة، ومن خلالها يعبر الطلبة عن مواقفهم وآرائهم بشكل موحد ومنسق في القضايا والمشكلات التي تواجههم داخل الجامعة؛ وتمثل المجالس الطلابية خط الدفاع الأول عن حقوق الطلبة وحماية مصالحهم.

تقوم مجالس الطلبة بالعديد من الأنشطة على مستوى الجامعات، كما تتولى مسؤولية التفاوض مع الإدارة عندما تقوم الأخيرة بإصدار قرارات جديدة ليست لصالح الطلبة كرفع رسوم الدراسة والأقساط؛ وقد يصل هذا التفاوض إلى حد الإضراب وتعليق الدراسة حتى يتم التوصل إلى اتفاق مرض للطرفين، وإن دل ذلك على شيء فهو يدل على أهمية المجالس ومدى قدرتها على التأثير في إدارة الجامعة.

وعلاقة مجالس الطلبة بالطلاب علاقة عضوية دائمة وتنوع خلال العام من خلال الأنشطة التي تبدأ عادة باستقبال الطلبة الجدد وتعريفهم بمرافق الجامعة، والحقوق الواجبات، ومساعدة الطلبة المحتاجين في توفير الكتب والمنح، والاحتفالات بالمناسبات الاجتماعية والسياسية المهمة وغيرها.

وللأهمية التي يقوم بها مجلس اتحاد الطلبة، كان لزاما علينا أن نسلط الضوء على مشكلة غياب مجلس اتحاد الطلبة في جامعة الأقصى؛ وستعرض لهذه القضية من خلال أربعة محاور أساسية هي:

أولاً: أهمية المجالس الطلابية ودورها.

ثانياً: مجلس اتحاد الطلبة ودوره في جامعة الأقصى.

ثالثاً: أسباب غياب دور مجلس اتحاد الطلبة في الجامعة.

رابعاً: تداعيات غياب مجلس اتحاد الطلبة وأثره على الطلبة.

## أولاً، أهمية المجالس الطلابية ودورها

تلعب المجالس الطلابية في الجامعات دوراً هاماً وأساسياً في العملية التعليمية وتطويرها، من خلال العديد من الأنشطة والفعاليات التي تستهدف الطلبة والجامعة، وتتجلى أهمية المجالس الطلابية في التالي:

١. تمثيل الطلبة أمام إدارة الجامعة والحفاظ على مصالحهم النقابية والتعليمية والعمل على ديمقراطية العملية التعليمية والعلاقة بين مكونات المؤسسة التعليمية.
٢. توفير المنح الدراسية والإعفاءات والقروض الجامعية للطلبة المحتاجين، وهي من القضايا المهمة التي تقوم بها المجالس الطلابية.
٣. رعاية وتنظيم الأنشطة التي تتعلق بالتفاعل مع المجتمع، كالمشاركة في الفعاليات الجماهيرية، والعمل التطوعي لخدمة المجتمع، وتنظيم الاحتفالات الفنية والدينية، واحتفالات التخرج، والأمسيات والمسابقات، والأنشطة السياسية.
٤. العمل على رفع مستوى الوعي لدى الطلبة في المجالات الثقافية والاجتماعية، والرياضية، والفنية من أجل بناء شخصية الطالب المتكاملة المسؤولة.
٥. تدريب الطلبة على ممارسة الديمقراطية في الانتخابات، والمحافظة على قاعدة المشاركة الطلابية الواسعة في صياغة القرارات.

## ثانياً، مجلس اتحاد الطلبة ودوره في جامعة الأقصى

عقد أول انتخابات لمجلس اتحاد الطلبة في جامعة الأقصى، عندما كانت الجامعة تسمى بد (كلية التربية) سنة ١٩٩٤، وفازت حينها منظمة الشبيبة الفتحاوية بمجلس اتحاد الطلبة، ثم بدأ التطور الملحوظ التدريجي للكلية، إلى أن أخذت مسمى جامعة.

وكانت ثاني انتخابات لمجلس اتحاد الطلبة سنة ٢٠٠٢، وشاركت جميع الأطر الطلابية فيها، وفازت منظمة الشبيبة الفتحاوية بجميع مقاعد مجلس اتحاد الطلبة، وقد حقق هذا المجلس إنجازات لم يسبق لها مثيل في تاريخ المجالس الطلابية في فلسطين؛ ومن أهم ما قام به التالي:

أولاً، حصولهم على الموافقة من الرئيس أبو مازن على قطعة الأرض المجاورة للجامعة (غزة الحرازين) وهي بمساحة دونم ونصف، علماً بأن ضم هذه الأراضي تم في البداية على عاتق المجلس، إلى أن تم صدور قرار من الرئيس بضم الدونم والنصف بشكل قانوني إلى الجامعة.

ثانياً، تجديد البنية التحتية للتربية الرياضية في الجامعة بالكامل من قبل الرئاسة الفلسطينية، وكان ذلك بإشراف وتوجيه ومتابعة المجلس.

ثالثاً، تخصيص إعفاء كامل كل فصل لعدد من الطلبة يصل أقصاه ٥٠٠٠ طالب في عام ٢٠٠٥-٢٠٠٦، وذلك باتفاق المجلس مع وزارة التربية والتعليم .

رابعاً، إرسال رسائل من قبل المجلس إلى دولة الإمارات والسعودية والبحرين لمساعدة الطلبة، وقامت بعض الدول بالرد الإيجابي على تلك الرسائل بإيداع مبلغ في صندوق الطالب الذي أسسه المجلس آنذاك .

خامساً، افتتاح قسم الفنون في جامعة الأقصى من خلال المراسلات التي قام بها المجلس إلى وزارة التربية والتعليم، حيث وافقت الوزارة على اعتماد التربية الفنية في جامعة الأقصى .

وهناك العديد من الإنجازات والمعاملات التي كانت تنجز للطلبة بشكل يومي، وستبقي للمسات الواضحة التي تركتها منظمة الشبيبة الفتاوية في جامعة الأقصى مسجلة في تاريخ الجامعة، حيث حققت نموذجاً مميّزاً كان بمثابة القدوة للمجالس الطلابية في الجامعات الفلسطينية .

### ثالثاً، أسباب غياب دور مجلس اتحاد الطلبة في جامعة الأقصى

شكل التغييب القسري للمجلس من قبل إدارة الجامعة ثغرة كبيرة؛ وتجلت آثار هذا الغياب على الحياة التعليمية داخل الجامعة بتشتيت دور الحركة الطلابية وتفريغها من أي مضمون؛ وهناك العديد من الأسباب التي ساهمت في هذا الغياب ومنها:

- سيطرة حماس على قطاع غزة، وهذه السيطرة استتبعت سيطرة على مختلف المؤسسات التعليمية وغيرها في القطاع؛ وبالتالي لم تكن جامعة الأقصى بمنأى عن تلك التدخلات التي طالت معظم أقسام وكليات الجامعة .
- عدم رغبة بعض الأطر الطلابية في إجراء الانتخابات ولا نعلم ما هي مبرراتها بالضبط؛ ولذا فقد لجأت إلى التسوية لإجراء انتخابات جديدة .
- اتخاذ قرار بحل مجلس الطلبة من قبل رئيس الجامعة مع عدم تحديد موعد لإجراء انتخابات جديدة؛ وهو ما يعني غياب أي جهة طلابية تمثل الطلبة على المستوى الرسمي؛ وقد برر عميد شؤون الطلبة في جامعة الأقصى ذلك بأن تخرج معظم أعضاء مجلس اتحاد الطلبة السابق كان أحد أسباب هذا الغياب، وأما المستشار القانوني فعزا الأمر إلى الانقسام السياسي مشيراً إلى أن الأوضاع السياسية التي حدثت في الفترة الأخيرة، والانقسام الفلسطيني كانا من الأسباب التي أدت إلى غياب مجلس اتحاد الطلبة .

### رابعاً، تداعيات غياب مجلس اتحاد الطلبة وأثره على الطلبة

ترك غياب المجلس آثاراً سلبية كثيرة والفراغ الواسع لدى الطلبة لسد دور المجلس لحماية حقوقهم والمطالبة

بها وإنجاز معاملاتهم اليومية داخل الجامعة؛ فأصبح الطالب لا يعرف أين يتوجه لي طرح مشكلته أو مطالبه خصوصاً الطلبة الذين لا يتمتعون بأي كتلة من الكتل الطلابية.

ومن هذه الآثار التي تركها غياب المجلس :

- ١ . تراجع المنح الدراسية والإعفاءات التي كان يحصل عليها الطلبة من خلال مجلس الطلبة سابقاً .
- ٢ . ضعف مستوى الوعي لدى الطلبة في المجالات الثقافية، والاجتماعية، والفنية، والرياضية التي كانت تعمل على بناء شخصية الطالب المتكاملة والمسئولة بسبب تراجع الفعاليات والأنشطة اللامنهجية إلى حد الغياب .
- ٣ . عدم وجود تنسيق بين إدارة الجامعة والطلبة، وبين الطلبة والمؤسسات الأخرى، وحتى بين الطلبة أنفسهم؛ وهو ما يعني دخول النظام العام في الجامعة في حالة من الفوضى لغياب النواظم الجماعية .
- ٤ . وعلى المستوى الطلابي ساهم التعصب الأعمى للطلبة وبعض الأطر الطلابية، وميول الجامعة لتفضيل بعض الأطر على أخرى في المعاملة، في تعزيز غياب دور مجلس اتحاد الطلبة .

## خامساً، النتائج والتوصيات

### النتائج :

- ١ . تضارب واضح في الآراء بين ممثلي إدارة الجامعة (المستشار القانوني، وعميد شؤون الطلبة) حول القرار غير القانوني بحل مجلس الطلبة؛ ويوضح ذلك مدى عمق المشكلة المتواجدة في الجامعة، وعلى ارتباك حتى في المستويات العليا داخل الجامعة في الرد على الاستفسارات بهذا الخصوص .
- ٢ . حرص جميع الأطر الطلابية على الظهور بأفضل صورة ممكنة، وهذا جيد ولصالح الطلبة؛ ولكننا نحتاج لهذه الصورة أن تنطبق على أرض الواقع كي يشعر الطالب بالتنافس الحقيقي بين الأطر الطلابية في خدمته؛ ولكن هذا الأمر لا يلغي أهمية دور مجلس الطلبة في الجامعة؛ لذلك من المهم إجراء انتخابات لهذا المجلس .
- ٣ . تدمر الطلاب من غياب مجلس الطلبة لما تركه من آثار سلبية عليهم .

### التوصيات :

- ١ . تحديد موعد لإجراء الانتخابات في أقرب وقت ممكن .
- ٢ . تحييد مجلس اتحاد الطلبة من الأحداث السياسية التي تحدث خارج الجامعة .
- ٣ . الضغط على إدارة الجامعة للاتفاق على موعد لإجراء الانتخابات .
- ٤ . بلورة وثيقة شرف بين الأطر الطلابية داخل الجامعة لإجراء انتخابات نزيهة وموضوعية .



---

٥ . إعادة الحياة الديمقراطية ( الاعتيادية)، وذلك بتطبيق اللوائح والقوانين الخاصة بمجلس اتحاد الطلبة داخل الجامعة .

مجموعة العمل من طلبة جامعة الأقصى :  
حازم أبو العيش ، محمد عابد ، محمود العجلة ، محمد صبيح ، أحمد مسلم .



# انتخابات مجالس الطلبة وأثرها على تكوين وعي الطالب

## مقدمة

تشكل فئة الشباب في المجتمع الفلسطيني حوالي ٢٧٪ من المجتمع، وفي هذا المجتمع كان للشباب والطلبة بصفتهم الأكثر عطاء وتنظيماً ونشاطاً دور مهم في عملية البناء الوطني بتحملهم جزءاً كبيراً من أعباء النضال الوطني، وكانت الجامعات الفلسطينية منذ نشأتها أحد أهم معاقل العمل الوطني والممارسات الديمقراطية التي برزت من خلال توحيد العمل الطلابي المؤطر على أسس سياسية وطنية، ورغم تباين الاتجاهات السياسية للأطر الطلابية المختلفة داخل الجامعات الفلسطينية، إلا أنها حافظت على الحد الأدنى من العمل القائم على أساس حق الجميع في المشاركة.

برزت الانتخابات لاختيار ممثلي الطلبة في الجامعات الفلسطينية أو كما يسمى انتخابات مجالس الطلبة كإحدى الوسائل الديمقراطية، وكانت ممارسة هذا الحق أحد أهم المؤشرات على وجود قاعدة عمل ديمقراطي، ليس فقط في هذه الجامعات وإنما على مستوى الأراضي الفلسطينية المحتلة بشكل عام.

مع دخول اتفاق أوسلو على المشهد الفلسطيني حدثت تطورات كبيرة في الساحة الفلسطينية، ولم تكن الحركة الطلابية في الجامعات الفلسطينية استثناء من هذه التأثيرات، فقد تأثرت الأطر الطلابية بكل التبعات لهذا الاتفاق وانقسمت بين مؤيد ومعارض، وزاد التباين السياسي بين هذه الأطر مع دخول الساحة الفلسطينية في وضع الانقسام السياسي والجغرافي بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وبالطبع عكست هذه الأحداث نفسها على مجمل مواقف وسلوكيات الكتل الطلابية.

## الانتخابات الطلابية في الجامعة العربية الأمريكية

يشكل طلبة الجامعات الشريحة الشبابية الأكثر تنظيماً وتعليماً في المجتمع، ولا يفصلها عن ممارسة دورها الفعلي في الحياة العملية إلا سنوات قليلة، وهي الشريحة المؤهلة علمياً لقيادة المجتمع سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وأن تشارك في بناء مستقبل الأمة.

وبما أن مجتمعنا الفلسطيني له تجربة طويلة في العمل ضمن مفهوم التعددية السياسية والفكرية والثقافية فمن الطبيعي أن يحوي بين مكوناته اتجاهات مختلفة منها الوطني ومنها الديني ومنها القومي، ومنها من يحمل أفكاراً أممية، وهي أيديولوجيات مختلفة، والقبول بهذا التنوع جاء على أساس القناعة أن جميع هذه الأفكار لا بد لها في النهاية أن تصب في مصلحة الشعب الفلسطيني المتمثلة في الاستقلال والحرية والحفاظ على الهوية الفلسطينية.

وكلنا يعلم أن غياب التسامح السياسي ومحاولات نفي الآخر خلال السنوات القليلة الماضية قادت الشعب والقضية إلى حالة من التراجع الكبير داخلياً وخارجياً.

ما يهمنا هنا هو الحديث عن الانتخابات الطلابية في الجامعة العربية الأمريكية كنموذج لانتخابات مجالس الطلبة، حيث شهدت الجامعة آخر انتخابات لمجلس الطلبة بتاريخ ١٢/٥/٢٠٠٩، وتميزت بالمشاركة الكبيرة من قبل الطلاب وهو ما يعكس بتقديرنا زيادة الوعي السياسي والثقافي بين شرائح الطلبة المختلفة.

وفي سبيل التعرف على ماهية الانتخابات وكيف تتم؟ وكيف ينظر الطلبة إليها؟ ومدى تأثيرها على الحياة الطلابية؟ وإيجابياتها وسلبياتها، والمشاكل التي يمكن أن تسببها، والمناقشات التي تحصل بين الطلبة أنفسهم، وبين الطلبة وإدارة الجامعة، التقينا ممثلي بعض الكتل الطلابية، وطلبة آخرين من كليات وتوجهات سياسية مختلفة، واستطعنا جمع بعض المعلومات عن هذه الانتخابات.

### تمر الانتخابات في الجامعة بمراحل ثلاث:

المرحلة الأولى، مرحلة تحضيرية، وفيها تقوم كل كتلة طلابية في الجامعة بحملاتها الإعلانية، من خلال رفع اللافتات وتوزيع المنشورات على الطلبة في الحرم الجامعي، ويقوم الناشطون من الطلاب بارتداء ملابس وإشارات تحمل شعارات كتلتهم. وكل كتلة تقوم بعقد اجتماعاتها والخروج في مسيرات تنادي وتروج لبرنامجها الانتخابي.

وفي هذه المرحلة وهي مرحلة الترويج تظهر مدى سلبية وإيجابية هذه الممارسات على الطلبة، فمن إيجابياتها أنها تعطي فرصة كبيرة للطلبة في التعبير والإبداع وإظهار قدراتهم بكافة تفرعاتها السياسية والاجتماعية والفنية والثقافية. إن هذه المرحلة في جانب منها هي بمثابة عوامل تساعد على بناء شخصية الطلبة الجامعيين

من خلال ممارسه الحرية الشخصية في التعبير عن آرائهم في مواضيع مختلفة، وممارسة العمل الجماعي بين الطلبة والطالبات .

ولكن من سلبياتها أن هنالك بعضا من الطلبة من مؤيدي الكتل ينظرون إلى الطلبة في الكتل الأخرى أنهم بمثابة أعداء لهم وأنهم ليسوا طلبه أمثالهم يمارسون حرياتهم في الرأي والتعبير والمشاركة؛ وذلك لأسباب عديدة أهمها غياب التسامح السياسي الذي نمت خلال السنوات الماضية بسبب الانقسام والتعبئة الحزبية التي في مجملها تحرض على المختلف سياسيا ولا تدعو إلى احترام حق الآخر في المشاركة . ومثل هذا السلوك غير المتسامح يحرف الانتخابات من مسارها الديمقراطي ويحولها إلى مسار آخر يوحي بأنها حرب مندلعة ينتج عنها مناوشات ومشاكل بين الطلبة في الكتل وقد تتطور إلى مشاكل بين الأطراف السياسية التي تتبع لها كل كتلة .

المرحلة الثانية، مرحلة الانتخابات، وهنا يظهر مدى تعامل الجامعة مع الطلبة وذلك بأن تقوم الجامعة بتخصيص يوم كامل من أيامها الدراسية للانتخابات، وتشكل لجنة من الهيئة التدريسية والإدارية بمساعدة بعض العمداء للإشراف على صناديق الاقتراع .

وفي العادة يبدأ التصويت في ساعة الصباح وينتهي في ساعة محددة مساء . ويقوم الطلبة بالتصويت كل حسب قناعاته، وهنا لا بد من الإشارة إلى أن عملية إدلاء الطالب بصوته تحكمها عدة عوامل استطعنا أن نتعرف عليها من خلال مقابلاتنا ومشاهداتنا، ومن هذه العوامل: التأييد السياسي لكتلة ما، أو المناكفة السياسية لكتلة ما بمعنى أنه ينتخب الكتلة (س) نكاية بكتلته أو بكتلة أخرى، أو يقوم بانتخاب الكتلة (ص) لأنها قدمت له منفعة شخصية . وقد يقوم بعض الطلبة بالتصويت لكتلة ما أملين أن تقدم هذه الكتلة في حالة نجاحها خدمات أفضل لعموم الطلبة . وبعض الطلبة لا يشاركون أصلا في الانتخابات لأسباب منها عدم إيمانهم بالعمل الطلابي، أو من منطلق غياب الوعي السياسي، أو بسبب خيبة أملهم من عمل المجالس الطلابية السابقة .

ولكن في المجمل وبغض النظر لمن يصوت أو كيف يصوت الطالب فإن هذه العملية (الانتخابات) بحد ذاتها هي إثبات لوجود حراك سياسي اجتماعي فكري في أوساط الطلبة الجامعيين، وهي معركة ديمقراطية وليس كما يفهمها بعض الطلبة على أنها معركة بالمفهوم العنفي (طوشة)؛ وبالتالي فهم لا يراعون حدود العمل النقابي والسياسي ويقومون بتجاوزات غالبا ما تتجاوز حدود الحرم الجامعي؛ مما يستدعي تدخلات خارجية قد تفرض أجنداتها على العمل الطلابي داخل الجامعة .

المرحلة الثالثة، وهي نتائج صناديق الاقتراع، وهنا وقت الحسم للكتل، ومن إيجابياتها أنها تعطي صورة واضحة لمدى قبول الطلبة لهذه الكتلة أو تلك، فتقوم الكتل التي حازت على نسبة الحسم بتشكيل مجلس الطلبة، وتبدأ مرحلة التحالفات بين الكتل .

---

تقوم الكتلة و/أو الكتل التي اجتازت نسبة الحسم بتشكيل المجلس بأعضاء جدد وسياسة جديدة مستفيدة من نقاط فشل ونجاح المجلس السابق . ومدى تلك الاستفادة تكون متوقفة على مدى قابلية المجلس الجديد لإنتاج أفضل .

أما الكتل التي لم يحالفها الحظ في هذه الانتخابات أو لم تشارك في تشكيل المجلس ، فبشكل عام ترضى بهذه النتائج وتهنئ الفائزين بفوزهم . ولكن أحيانا قد تقوم بعض الكتل بالتشكيك بنتائج الانتخابات أو بالعملية الانتخابية بشكل عام ؛ فيقومون بإثارة بعض المشاكل في الجامعة متهمين في ذلك لجنة الانتخابات بأنها كانت غير نزيهة . وهذا يؤشر على أن الساحة الطلابية ما زالت تعاني من عدم التسامح مع الآخر متبعة في ذلك أسلوب التشكيك والاتهام دون إيراد حقائق ووقائع مسجلة يمكن الاستناد إليها في الحكم على نزاهة الانتخابات من عدمها ، فالتسامح لا يعني التنازل عن الحقوق ، بل يعني الاعتراف بحق الآخر والتسليم بنتائج ما تتمخض عنه العملية الانتخابية .

## توصيات واقتراحات

أولاً: يتحتم على الطلاب أن يضعوا نصب أعينهم أن هذه الجامعة هي صرح تعليمي، وأن الهدف من وجودهم بها أن يتعلموا بالدرجة الأولى؛ وهذا لا يلغي أن يستفيدوا من وجودهم في هذا الجو الأكاديمي لصقل شخصيتهم علمياً وثقافياً واجتماعياً.

ثانياً: أن يقدموا المصلحة العامة داخل الجامعة بشكل خاص وخارجها بشكل عام على أية مصالح أخرى سواء دينية أو حزبية أو سياسية.

ثالثاً: أن تكون مصلحة الوطن ومصلحة الحركة الطلابية بشكل عام هي نبراسهم في عملية اختيارهم لممثليهم في مجالس الطلبة.

رابعاً: إن مجالس الطلبة وجدت لكي تخوض النضال النقابي داخل حرم الجامعة في سبيل خلق أجواء أكاديمية تساعد الطالب على التعلم، وتحافظ على حقوقه وتحترم إنسانيته؛ وبالتالي فمن المفترض أن تكرس الانتخابات تلك المبادئ دون لبس.

خامساً: إن شكل العلاقة بين مكونات المجتمع الأكاديمي في الجامعات (كتل طلابية، مجلس طلبة، باحثين ومدرسين) يجب أن تبنى على أساس مفهوم الحريات الأكاديمية وعلى رأسها إعلان ليما للحريات الأكاديمية.

وأخيراً، إن المصلحة الوطنية تقتضي منا جميعاً الرقي بمؤسساتنا التعليمية باعتبارها مصانع للشبان وللشابات الذين سيجملون العبء في خدمة هذا الوطن والنهوض به.

مجموعة العمل من طلبة الجامعة العربية الأمريكية:  
نور المنصور، دينا السوقي، أحمد أبو فرحة، علاء حمدون، مالك مازن.





# التجربة الديمقراطية لمجالس الطلبة في الجامعات الفلسطينية

## مقدمة

إن واقع مؤسساتنا التعليمية ولاسيما الجامعية منها والتي من المفترض أن تعمل على نشر ثقافة حرية الرأي والتعبير والاختلاف وجعله أسلوبا في التعامل واحترام الآخر والاعتراف به، هو ما دفعنا للبحث في دور التجربة الديمقراطية لمجالس الطلبة لإظهار حقيقة ما يجري في الحياة الأكاديمية داخل هذه الجامعات، وكيفية تطبيقها للديمقراطية للحفاظ على حقوق الطلبة وممارستهم لمهامهم الجامعية.

وكما ندرك أن وجود هذه المجالس لا يأتي من فراغ بل من خلال عملية انتخابية ديمقراطية؛ مما يساعد في بناء وتأهيل كادر شبابي قادر على تحمل مسؤولياته اتجاه أمثالهم من الطلبة، ومؤسستهم الجامعية (الأكاديمية) والمجتمع.

ومن الطبيعي التنويه إلى أنه ورغم ما حققته تلك التجربة من إنجازات فإنها ما زالت تتضمن العديد من الشوائب، وهذا لا يقلل من أهمية مجالس الطلبة لكونها جزء لا يتجزأ من الجامعات، لا سيما في دعم قضايا الطلبة، والقيام بدورهم في مؤسساتهم الأكاديمية أولا، قبل الخروج للمجتمع؛ وبهذا الصدد سنتطرق إلى مجموعة من المؤشرات لكشف واقع التجربة الديمقراطية لمجالس الطلبة من خلال:

١. التعريف بحقيقة دور مجالس الطلبة في الجامعات، بما لها من أهمية في المساهمة في تفعيل دور النشاطات الطلابية في المجالات العلمية والثقافية والاجتماعية والرياضية، ودعمها ماديا ومعنويا.
٢. الاستفادة من التجارب السابقة لمجالس الطلبة لتحقيق الأفضل. ويتحقق ذلك من خلال ترسيخ وتطوير الخبرات السابقة المتراكمة لدى مجالس الطلبة على مر السنوات.
٣. كشف المعوقات التي تتعرض لها مجالس الطلبة، رغم امتلاكها الصلاحيات. وهي تلك المعوقات التي تعترض مواكبة التواصل واستمرار الفعل السياسي والاجتماعي، والأكاديمي والنقابي.
٤. تحديد أهمية العملية الديمقراطية للمجالس بعد انتخابها بما أنها تسعى إلى تنمية روح الحوار واحترام الرأي والعمل على وحدة الصف الطلابي وتوثيق الوحدة الطلابية بين المجالس والطلاب من جهة، وبين إدارة الجامعة من جهة أخرى.

- ٥ . توضيح مسؤولية إدارة الجامعات في دفع العملية الديمقراطية داخل مجالس الطلبة أو تقييدها .
- ٦ . وضع مجالس الطلبة أمام المسألة ما لها وما عليها . ويتطلب ذلك من الكتل الطلابية وعموم الطلبة متابعة تلك المجالس ومدى التزامها بالبرامج التي حازت على ثقة جمهور الطلبة على أساسها .
- ٧ . التأكيد على عدم احتكار مجالس الطلبة لأي إطار طلابي دون الآخر رغم فوزه ديمقراطياً ؛ وهذا يتحقق عن طريق تهيئة فرص التعاون الإيجابي والشراكة الحقيقية مابين الأطر الطلابية ، على المستوى العام داخل الجامعة .
- ٨ . كشف حقيقة التجربة الديمقراطية للمجالس بين الطلبة والطالبات ، من خلال التأكيد على أن النهضة بالعملية الديمقراطية لا بد أن تركز على القضاء على التمييز بكل أشكاله ، واعتماد مبدأ التعددية طلبية وطالبات ؛ فالقرار مشترك أكاديمياً ومجتمعياً .
- ٩ . ضمان وجود لجان رقابة قانونية من شئون الطلبة بكل جامعة ، ومتابعة أعمال تلك المجالس إزاء تنفيذها لمهامها وشكاوي الطلبة في المجلس .

## تاريخ الحركة الطلابية بين «كان» و«أصبح»

إن الحركة الطلابية هي جزء أصيل من النسيج الفلسطيني ، وعلى مدار السنوات السابقة أكدت أنها دائماً وأبداً ، رهان الأمة وأمل المستقبل ؛ وللعلم الطلابي تاريخ عريق سواء فيما يتعلق بالعمل الوطني ومقاومة المحتل الصهيوني ، أو العمل النقابي وخدمة الطلبة وتنمية المجتمع .

ساهمت الحركة الطلابية بقوة في إشعال الانتفاضتين وشاركت في المقاومة العسكرية والشعبية ضد المحتل ، وكان لها دور كبير في تغيير الكثير من الحقائق السياسية الموجودة على أرض الواقع ؛ إذ إن الأطر الطلابية انبثقت من حركات سياسية ، وأيضاً كان للحركات الطلابية دور كبير في نشوء وتطور الحركات السياسية ، غير أن تنامي الصراعات الداخلية وحالة الانقسام وسيادة ثقافة العنف ونفي الآخر وتغييب لغة الحوار ، انعكست سلبا على دور الحركة الطلابية ؛ فقد أصبحت الجامعات منابر قذح وذم ، دون رقيب أو حسيب .

ولم تتوقف تأثيرات الانقسام عند هذا الحد ، بل كان له التأثير الأكبر على مستقبل المسيرة التعليمية مع تراجع دور الحركات الطلابية ، وتدني سقف مطالبها في النضال النقابي المشروع مع إدارات الجامعات ، من أجل تحصيل حقوق الطلبة والسعي إلى تحقيق الأفضل لهم دائماً .

## واقع التجربة الديمقراطية لمجالس الطلبة

مما لا شك فيه أن للحركة الطلابية في جامعاتنا دورها الريادي والطلبي في تعزيز الديمقراطية من خلال حرية التمثيل ؛ ولكن برغم ما تميزت به العملية الديمقراطية لمجالس الطلبة ، إلا أن هذه العملية تنطوي على مجموعة من الإيجابيات والسلبيات .

فلو اطلعنا عن كذب على واقع مجالس الطلبة في قطاع غزة سنلاحظ الآتي: هناك فرض للقرارات والسياسات التي يجب أن تتبعها مجالس الطلبة، استنادا للوضع السياسي السائد؛ مما يكبل المجالس باعتبارها وجدت ديمقراطيا إلى حد أن تلك التوجيهات قد تلغي دور مجالس الطلبة.

كما أن التدخلات في عمل إدارات الجامعات من قبل الأطر الطلابية، أو العكس، تجاوزت الحدود والقوانين؛ مما يضعف حقيقة التجربة الطلابية في حرية التمثيل، ويفرغها من مضامينها الديمقراطية، ويضعف توجهها نحو تبني قضايا الطلبة في الجامعات، علما بأن الممارسة الديمقراطية السليمة هي وحدها القادرة على خلق مجالس طلبة بمستوى تحمل المسؤولية ومواجهة الضغوط.

تأتي مجالس الطلبة في جامعات قطاع غزة كما في باقي الجامعات الفلسطينية، من خلال عملية انتخابية قائمة على حرية التمثيل، ونتائج الانتخابات في أغلب الأحيان تلقى القبول من الجميع؛ ولكن لو تعمقنا في طبيعة عمل المجالس بعد وجودها قانونيا ورسميا، نجد أنها تعاني من شوائب كثيرة؛ إذ نلاحظ مثلا أن الجامعة الإسلامية وفي ظل الوضع السائد تخضع لسيطرة إطار الكتلة الإسلامية على مقاعد المجلس، الذي يطبق قراراته تبعا لسياسة ليست طلابية، بل سياسية حزبية رغم وجوده ديمقراطياً.

وعند الحديث عن التعددية وحرية التمثيل نجد مشاكل تفتعل ليستفرد طرف دون آخر بمقاعد المجلس، فيما تتعرض الأطر الطلابية الأخرى للاحتكاكات والاستفزاز لجعلها تنتحى جانبا. إن سيطرة إطار طلابي على مجلس الطلبة بشكل يحد ذاته مظهرا غير ديمقراطي، تتحمل مسؤوليته إدارة الجامعة؛ ولو أمعنا النظر أكثر بما يدور في أروقة جامعة الأزهر، لو وجدنا أن مجلس الطلبة قد انتهت صلاحياته ولم يتم انتخاب مجلس جديد، ولو وجدنا أيضا أنه يعكس سيطرة إطار طلابي على مقاعد المجلس، فالشبيبة الفتاوية في عدة عمليات انتخابية سابقة فازت بأكثرية المقاعد، ولكنها لم تستخدم أسلوب الفرض على الأطر الأخرى؛ ووجودها للأسف لم يعطها حرية الدفاع عن قضايا الطلاب أو ممارسة مهماتها، بل تعرضت لعمليات تنكيل بحق أعضاء المجلس على فترات متزامنة، باعتبار المسيطر على المجلس هم إطار معاد للسياسة الحاكمة، ويشكلون خطرا في نظرهم؛ وبالتالي الديمقراطية التي أوجدتهم لم تعطهم أدنى حق من الحصانة.

وكذلك الحال في جامعتي الأقصى والقدس المفتوحة؛ وهو ما يعكس الأزمة الخائفة التي تعانيها مجالس الطلبة في جامعات قطاع غزة؛ ولاننسى استغلال بعض الأطر الطلابية لانتماءاتها، ولاسيما من خلال القوى الأمنية المسيطرة على الوضع السياسي والمجتمعي، مستخدمة أسلوب فرض وتسلط باسم القانون؛ وليس ببعيد لجوء البعض لفرض نفسه من خلال عشيرته باسم الانتماء الحزبي، فهذا الخلط جعل من الصرح الأكاديمي، ساحة صراع عشائري حزبي شوه كل القيم الأكاديمية وقيمة الحرم الجامعي، لأنه يعمل على إلغاء الآخر.

في ضوء ما تقدم فإن ما عرضناه من واقع التجربة الديمقراطية وما تعانيه المجالس الطلابية من تمييز سياسي وتسلط، واستفراء بقانون يطبق على البعض على حساب الآخر، هو نتاج وضع المجتمع الفلسطيني

بشكل عام، وقطاع غزة بشكل خاص من حالة التشرذم التي يعيشها في ظل الانقسام السياسي؛ ولعل الخروج من هذه الأزمة يتطلب المساهمة الفاعلة والحقيقية من إدارات الجامعات بتحديد الجامعات عن الوضع السياسي ودفع العملية التعليمية، وحرية التمثيل بنصابها الصحيح؛ علنا نخرج بتجارب قادمة تعمق قيم وآليات الديمقراطية في مجالس الطلبة على أساس حرية التمثيل والمشاركة والتعددية دون ضغوط أو تقييد.

### حقيقة التجربة الديمقراطية للمجالس بين الطلبة والطالبات

على الرغم مما حققته تلك التجربة من إنجازات يشهد لها، إلا أنها ما زالت تعاني من الفتوية السياسية، والصبغة العقائدية ورفض التعددية بشكلها الحقيقي؛ مما ساهم بشكل واضح في تراجع التمثيل النسوي في المجالس الطلابية. وهذا التراجع كان له تأثيره على التوجهات الديمقراطية داخل الجامعات؛ فاتخاذ القرارات ورسم السياسات يتم إقراره عمليا من قبل المجالس الذكورية، ومجالس الطالبات تكتفي بالتبعية والتنفيذ؛ مما أفرغ التجربة الطلابية من قيمها الديمقراطية القائمة على احترام الآخر.

واقع المجالس الطلابية في جامعات قطاع غزة قائم على أساس التمييز؛ فالجامعة الإسلامية مثلا فيها مجلس خاص بالطالبات وآخر للطلاب؛ وبما أن الجامعة تفصل بين الجنسين، فينبغي أن يكون لمجلس الطالبات استقلاليته، إلا أننا نجد العكس تماما فمجلس الطالبات يدين بالتبعية المطلقة لمجلس الطلاب؛ حيث إن راسمي الخطط المنهجية والعملية للحياة النقابية في الجامعة الإسلامية لدى الطالبات والطلاب على حد سواء هو مجلس الطلبة الذكوري.

ولو أنعمنا النظر بما يدور داخل أروقة جامعة الأزهر نجد أن هناك مجلسين أحدهما للطلاب وآخر للطالبات على رغم أن جامعة الأزهر لا تطبق مبدأ الفصل بين الجنسين؛ وهنا يجب أن نسأل عن مبرر وجود مجلسين داخل جامعة واحدة سوى أن ذلك بحد ذاته يعبر عن تمييز بين الجنسين، حيث كان من الأجدر الاكتفاء بمجلس واحد يمثل الطالبات والطلاب داخل الجامعة الواحدة، و يطبق فيه مبدأ «الكوتة» بمعنى أن تخصص نسبة لمقاعد المجلس للطالبات، وبما يتيح إمكانية تولي طالبة لرئاسة المجلس. وبالمحصلة، نلاحظ التبعية المطلقة لمجلس الطالبات لمجلس الطلاب، ويظهر ذلك جليا بغياب موقف مجلس الطالبات تجاه العديد من قضايا التمييز داخل الجامعة، وينسحب ما سبق على جامعة الأقصى.

أما بالنسبة لجامعة القدس المفتوحة فالوضع أشد خطورة، حيث إن وجود مجلس واحد يمثل عموم الطالبات والطلاب داخل الجامعة لم يبلغ التمييز بل يعززه؛ الأمر الذي يؤكد أن المجلس يغلب عليه الطابع الذكوري، ويظهر ذلك واضحا من غياب تمثيل الطالبات داخل المجلس؛ وإذا مثلن لمرة واحدة، يكون تمثيلهن بطالبة أو اثنتين على الأكثر؛ ولم يحدث على الإطلاق أن تولت طالبة رئاسة المجلس، وهو ما يعكس الحالة التي تحياها الحركة الطلابية في جامعات قطاع غزة بشكل عام.

## الأطر الطلابية ونظرتها للعملية الانتخابية

ندرك جميعاً أن وجود الأطر الطلابية لم يأت من فراغ، بل لهدف أسمى هو دعم قضايا الطلبة في الجامعات، والارتقاء بمستواها الأكاديمي والتحصيل العلمي. ولأهمية هذا الدور منحت الجامعات الطلبة حق وجود مجالس خاصة بهم تمثلهم من خلال عملية انتخابية ديمقراطية، تتم بمشاركة جميع الأطر على اختلافاتها.

## آراء بعض الأطر الطلابية بالعملية الانتخابية

أكدت الكتلة الإسلامية على أهمية العملية الانتخابية، لكونها حقاً مشروعاً للجميع دون استثناء؛ فعلى مدار سنين سابقة كانت داعمة للعملية الانتخابية، وهي من أقدم الكتل الطلابية التي هدفت للحصول على مواقع تمكنها من خدمة الطلبة داخل الجامعات. وكذلك الشبيبة الفتاوية، وهي الإطار الطلابي العريق، لطالما أقرت بحق إجراء العملية الانتخابية على أسس الديمقراطية، دعماً للمسيرة التعليمية داخل الجامعات، من خلال مجلس يمثل الطلبة بكل انتماءاتهم، لضمان حقوقهم في التنسيق مع إدارة الجامعات.

ولكن في ظل الوضع الراهن تساءلنا من الذي سيعطي الضمانات الأمنية لإجراء هذه الانتخابات، دون تدخل مسلح من أي جهة؟ ومن الذي سيحول دون تعرض المنتخبين إلى التنكيل بسبب انخراطهم في العملية الديمقراطية؟

وبالرغم من اختلاف وجهات النظر بين الأطر الطلابية إلا أنها خرجت بمجموعة من التوصيات التي توحيدها بهدف الحفاظ على العملية الانتخابية والمسيرة الديمقراطية، ووضعها في نصابها الصحيح داخل الجامعات، وبالأخص في هذه الظروف الصعبة التي عصفت بشعبنا وقضيتته، مؤكدة أهمية وجود لجنة مشتركة من الأطر الطلابية تتواصل فيما بينها وتحل في إطارها الإشكاليات الطارئة، دون التعدي على صلاحيات مجالس الطلبة المنتخبة.

في كل الأحوال لا بد من وضع إستراتيجية لفتح آفاق جديدة للحوار بين الأطر الطلابية في الجامعات، عبر ترسيخ ثقافة التسامح والحوار، على قاعدة المصالح المشتركة للحركة الطلابية، وعبر تنفيذ برامج وأنشطة تدعم فكرة العمل المشترك وتقبل الآخر.

## التمثيل النسبي ودمقرطة المجالس الطلابية

كما نعلم أن التمثيل النسبي هو مبدأ أو طريقة أو آلية انتخابية على أساس القوائم أو الكتل الانتخابية تضمن تمثيلها حسب وزنها وحجمها الانتخابي الحقيقي الذي تمنحه إياه القاعدة الانتخابية في صناديق الاقتراع، ويعكس بشكل حقيقي قوتها في المؤسسة التي تنتمي لها.

ويتميز مبدأ التمثيل النسبي بعدة أمور منها :

١ . إعطاء حق التمثيل لكل قائمة انتخابية حسب حجم التأييد الذي تحظى به من القاعدة الانتخابية ؛ وبذلك يتم تمثيل كافة القوى والأحزاب والكتل الفاعلة في الهيئات القيادية الإدارية للمؤسسات وللمجالس أو النقابات بما في ذلك كتل المعارضة أو كتل الأقلية .

٢ . تمكين المستقلين أو غير المنتمين لأي من الأحزاب والقوى السياسية من خوض المعارك الانتخابية ضمن قوائم خاصة بهم، في ظل وجود فرص نجاح أمامهم تتناسب وحجم التأييد الذي يتمتعون به لدى القاعدة الانتخابية .

٣ . تخفيض القوائم الانتخابية المتنافسة على اختيار أسماء مرشحيها بدقة وعناية وعلى أسس مقدرتهم الشخصية وخبراتهم وليس فقط على أسس سياسية وفكرية ؛ وذلك لأن الأسماء تلعب دوراً رئيساً في اجتذاب أصوات لحق الاقتراع والانتخاب للقوائم المختلفة .

٤ . الحد من التوترات والمشاحنات والإشكاليات غير المرغوبة التي تصاحب الحملات الانتخابية والانتخابات ؛ حيث إن هذه الطريقة تضمن لكل قائمة حق التمثيل في الهيئات المسئولة في المؤسسات الوطنية والأكاديمية حسب وزنها الانتخابي، وكذلك تضمن حق المستقلين في الوصول إلى هذه الهيئات من داخل أو خارج القوائم الانتخابية السياسية والحزبية الرئيسة .

كما سبق ومن خلال دراسة وتفحص أجواء العمليات الانتخابية في الجامعات التي تبنت مبدأ التمثيل النسبي في انتخابات المجالس الطلابية، في الفترة السابقة التي كانت تجري فيها الانتخابات، على أساس الأغلبية النسبية قبل وبعد العملية الانتخابية، يتضح أن الأجواء التنافسية والانتخابية في مرحلة ما بعد التمثيل النسبي أفضل بكثير من الفترات السابقة، والتي كان يتخللها إشكاليات ومشاحنات تتطور أحياناً إلى إشكاليات تهدد العملية الديمقراطية والمؤسسة الأكاديمية نفسها، ومن ناحية أخرى فإنها تعكس تمثيلاً حقيقياً وعموم الكتل الانتخابية وتساهم في فرز ممثلين وقادة نقابيين حريصين على مصالح منتخبهم (الطلبة) ومصصلحة مؤسستهم الجامعية خصوصاً في ظل ماترقتنا له .

## الخلاصة

إن واقع التجربة الديمقراطية لمجالس الطلبة، في قطاع غزة ليس بالواقع الهين، لكونها جزءاً لا يتجزأ من المسيرة التعليمية في جامعاتنا، ولا ننسى تاريخ الحركة الطلابية التي تصدرت هذه التجربة بدورها الريادي في خدمة الطلبة وتمثيل قضاياهم؛ فكل مسيرة هادفة تواجه عقبات تحول دون تقدمها أو تحاول تشويهها، فالواقع المفروض بأزماته السياسية واستغلال القانون لإلغاء الآخر حال دون الحفاظ على مسار العملية الديمقراطية للأطر الطلابية وحرمتهم من حق تمثيلهم في المجالس، لنجد أن بعض الأطر الطلابية لم تأخذ حقها، مثلما شكل سيطرة الطلاب وفرض قراراتهم على مجالس الطالبات إلغاء لأي دور قيادي لهن، استناداً للواقع المجتمعي الذي ازداد سوءاً متأثراً بالوضع السياسي.

كما أن غياب دور إدارة الجامعات باعتبارها حاضنة مجالس الطلبة، أدى إلى تفاقم واقع العملية الديمقراطية داخلها، الأمر الذي بات يتطلب من إدارات الجامعات استقلالية أكثر في قراراتها وأن تنحي نفسها جانباً عن الاستقطاب السياسي الحزبي لكي تحفظ للجامعات دورها ومكانتها.

## التوصيات

يتضح مدى أهمية العملية الانتخابية بالجامعات، لكونها المخرج الأمثل للحصول على الحصانة القانونية للمجالس الطلابية لتتمكن من أداء دورها على أكمل وجه؛ فواقع جامعاتنا هو بأشد الحاجة لمن يدفع بالمسيرة الطلابية للأمام. وهنا نؤكد على:

١. العمل على تغيير الأنظمة والقوانين المطبقة في الجامعات، بسبب تقادمه، ولأنها تعمل على تكريس للفئوية والاستقطاب الضار بمصالح الحركة الطلابية.
٢. القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة في مجالس الطلبة للحفاظ على المسيرة الديمقراطية على كافة الأصعدة.
٣. وضع خطط منهجية مدروسة تستهدف شريحة من طالبات وطلاب الجامعات في قطاع غزة، لتدرك الفئة المستهدفة أهمية وضرورة التمثيل الحقيقي للطالبات داخل المجالس الطلابية.
٤. ضرورة اعتماد قانون للانتخابات في الجامعات يقوم على أساس التمثيل النسبي الكامل لضمان مشاركة كافة الأطر الطلابية.
٥. ضرورة تحييد الجامعات عن المناكفات السياسية الخارجية، والحفاظ عليها من العبث والتخريب لأنها تمثل منارات تخرج المثقفين والمتعلمين.

مجموعة العمل من طلبة جامعة الأزهر:

هالة جودة، محمد قاعود، رولا شبير، عوض المنش، رامي العجومي.





# دور الكتل الطلابية في نشر ثقافة التسامح

## تمهيد

يعد التسامح مفهوماً واسعاً يشمل العديد من الجوانب والميادين الحياتية، وهو لا يهتم مجتمعا بعينه بل يهتم الناس في كافة دول المعمورة، والتسامح كمبادئ وقيم بات يسهم بشكل متصاعد في تخطي الأزمات والحروب. وعلى المستوى الطلابي يعد التسامح بين الأطر الطلابية أمراً في غاية الأهمية نظراً لأهمية هذه الفئة ودورها على مستوى المجتمع وإحداث التغيير فيه؛ وبالتالي من الأهمية بمكان أن يصبح التسامح جزءاً أساسياً من عمليات التنشئة الاجتماعية والتنموية للشباب، كما أن توافره يساهم في تكريس بيئة ديمقراطية فاعلة بداخل الجامعات ويسمح بترقية وعي الطلاب ويعزز من مشاركة الطلاب في الحياة الأكاديمية وقضايا المجتمع.

ولقد أدت حالة الاتساع التي سادت القطاع الطلابي والتعليمي في فلسطين خلال النصف الثاني من عقد السبعينيات إلى بروز عدد من الأطر الطلابية، التي شكلت امتداداً للقوى والفصائل الفلسطينية السياسية، واعتبرت المحافل المختلفة-المحلية والخارجية- الحركة الطلابية الفلسطينية مقياساً للتوجهات السياسية في الوطن، حيث لم تعد الجامعات الفلسطينية حقلاً للعلم فقط بل ساحات للعمل الوطني والفصائلي.

الورقة التي بين أيدينا تظهر دور التسامح بين الأطر الطلابية في الجامعات ودورها الذي قامت به فترة الاحتلال الإسرائيلي، ثم دورها بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، وأخيراً دورها الحالي في فترة الانقسام. كما تتحدث الورقة عن الصعوبات التي تواجه نشر ثقافة التسامح والتي من أهمها سيطرة الفكر السياسي المتعصب على الأطر داخل الجامعة.

وفي الختام نقدم عدداً من التوصيات والمقترحات التي قد تشكل حلاً عملياً لثقافة الكراهية التي تولدت بحكم الانقسام، وخلق اللحمة بين الأطر الطلابية بغض النظر عن انتمائها السياسي وتخطي الصعوبات وتحقيق التسامح بينها.

## أولاً، الكتل الطلابية الموجودة بالجامعة

توجد في الجامعات العديد من الكتل الطلابية التي ساهمت في تقديم الخدمات الطلابية للطلاب والتي تتمثل في :

- الشبيبة التابعة لحركة فتح تأسست عام ١٩٨٢
- الكتلة الإسلامية التابعة لحركة حماس تأسست عام ١٩٨٧
- الرابطة الإسلامية التابعة لحركة الجهاد الإسلامي تأسست عام ١٩٩٣
- جبهة العمل الطلابي التقدمية التابعة للجبهة الشعبية تأسست عام ١٩٨٦
- وهناك كتل طلابية صغيرة أخرى تعمل في داخل الجامعة .

### مفهوم التسامح :

يعني التسامح قبول الآخر والحوار معه، وهو لا يعني التنازل أو التساهل بالحقوق بل يعني التسامح قبل كل شيء اتخاذ موقف إيجابي فيه إقرار بحق الآخرين في التمتع بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية المعترف بها دستورياً. ولا يجوز بأي حال المساس بهذه القيم الأساسية. والتسامح ممارسة ينبغي أن يأخذ بها الأفراد والجماعات والدول<sup>١</sup>.

والتسامح في أوساط الأطر الطلابية يعني نشر ثقافة قبول الآخر والتعاون بين الأطر الطلابية المختلفة المنتشرة في جامعات غزة لتقديم الخدمات للطلاب، وتنظيم الأنشطة المختلفة، وإدارة الخلافات بطريقة حضارية وعلى أساس منهج الحوار وليس الإقصاء ورفض الآخر.

## ثانياً: الدور المطلوب من الأطر الطلابية في نشر ثقافة التسامح

بالتأكيد إن نشر ثقافة التسامح في أوساط الطلبة لا يأتي بقرار إجرائي، بل هو عملية تراكمية؛ وبالتالي فإن الكتل الطلابية التي تعتقد وبقناعة أن التسامح كثقافة ومنظومة قيم وسلوك هي خيارها من أجل صياغة اختلافاتها بطريقة سلمية وبما يحفظ وحدة الحركة الطلابية، وتاليا يرتقي بدورها وأدائها، عليها أن تتبنى رؤية متكاملة لتكريسها كثقافة داخل الجامعات وليس مجرد نشاط موسمي .

وبهذا الصدد يمكن للكتل الطلابية ومجالس الطلبة سواء بخطة مشتركة أو كل على حدة أن يشيعوا مناخاً من التسامح في أوساط طلبة الجامعات من خلال التوجهات التالية :

- ١ . إشاعة مناخ ديمقراطي بين الطلاب والأطر الطلابية وإدارة الجامعة؛ لأن المناخ الديمقراطي هو الذي يكفل التعددية والاختلاف ويضمن إدارة الخلاف على أساس الرأي والرأي الآخر وحق الآخر في الاختلاف .
- ٢ . تقديم أنشطة توعوية لكافة الطلبة بغض النظر عن الانتماء السياسي، وبما يضمن الوصول إلى مختلف الشرائح الطلابية .

- ٣ . تنظيم أنشطة وورش عمل تعمل على تعزيز ثقافة التسامح في الجامعات؛ وذلك من خلال عمادة شؤون الطلبة أو من خلال التعاون مع المراكز والمؤسسات التي تعنى بمثل هذه المواضيع .
- ٤ . تنفيذ برامج تدعم التسامح وفكرة العمل المشترك وتقبل الآخر؛ وهذه البرامج من الممكن أن تكون برامج تعليمية كجزء من المنهاج الجامعي .
- ٥ . نبذ كافة المظاهر السلبية التعصبية التي تسيء إلى وحدة الشعب الفلسطيني .

### ثالثاً: مدى قيام الأطر الطلابية بدورها في نشر ثقافة التسامح

لفحص دور الكتل الطلابية في نشر ثقافة التسامح والوقوف عن كذب على حقيقة قناعاتها تجاه مفهوم التسامح، قمنا بمجموعة من المقابلات التي شملت مجموع الأطر الطلابية في جامعة الأقصى . وبالنتيجة أكدت لنا تلك الأطر أنها تقدم عددا من الأنشطة التي تساهم في نشر ثقافة التسامح داخل الجامعة منها:

- ١ . القيام بالعديد من النشاطات المشتركة بين الأطر الطلابية كالمهرجانات الطلابية، مع الإشارة إلى أن المهرجانات المشتركة لا تعني بالضرورة وجود ثقافة تسامح بين الكتل لأنها في كثير من الأحيان تأخذ بعدا تمثيلا مبنيا على المجاملات لا القناعات .
- ٢ . إنشاء ورش عمل وندوات تثقيفية وأنشطة رياضية تجمع كافة الأطر من خلالها؛ وهنا يجب تأكيد أن التواصل في هذه الأنشطة يعد أمرا حيويا .
- ٣ . طباعة نشرات وتوزيع دراسات تناول قضايا التسامح وقبول الآخر؛ بحيث يمكن للطلبة الإلمام بالمفهوم ومعرفة المضمون الحقيقي للتسامح .
- ٤ . تقديم أنشطة خدمية لكافة الطلاب بغض النظر عن الانتماء السياسي؛ وهذا بنظرنا من أقوى الاتجاهات التي من الممكن أن تخلق ثقافة متسامحة بين الطلبة، لأن التمييز بين الطلبة على أساس سياسي أو طبقي أو غيرها يعد سلوكا غير متسامح ويولد مناخات غير إيجابية في أوساط الطلبة .
- ٥ . لقاءات بين الأطر الطلابية على مستوى القيادات والقاعدة، من أجل تنسيق المواقف ومتابعة حل عدد من الإشكاليات الطلابية وخاصة بين الأطر على أساس الحوار .

ومن الجدير ذكره أن هناك بعض الكتل الطلابية نظمت أنشطة داخل الجامعة بالتعاون مع مؤسسات ومراكز مختلفة منها مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، وساهمت هذه الأنشطة في إشاعة وتوعية عدد كبير من الطلاب بمفاهيم التسامح وقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان .

ولكن برغم هذه النشاطات إلا أن الكتل الطلابية تستهدف من خلال نشاطها عددا محدودا من الطلاب، وهذا ما تبين لنا من خلال مقابلتنا للطلاب الذين قالوا إن الكتل الطلابية مقصرة؛ وذلك للأسباب التالية:

- ١ . إن الكتل الطلابية لا تدرك قيمة التسامح في حل النزاعات التي تحصل بين الطلاب .

- ٢ . إنها تغلب الأنشطة ذات الطابع السياسي على حساب العمل المطليبي والديمقراطي الذي يشكل مبرر وجود هذه الكتل .
- ٣ . لا يوجد تنسيق طلابي فاعل على مستوى الجامعات والأطر؛ مما اضعف التعاون بين الأطر الطلابية وإدارات الجامعات، وأدى في أحيان كثيرة إلى وجود مشكلات طلابية معقدة استخدم فيها العنف .
- ٤ . التعصب الحزبي الذي نلاحظه في كافة الأطر الطلابية، حيث يتعصب كل إطار لحزبه السياسي خارج الجامعة .
- ٥ . غياب قيم التربية القائمة على الحوار وقبول الآخر .
- ٦ . نشوء العديد من المشاكل داخل الجامعات بقطاع غزة وبالأخص المشاكل التي حدثت داخل جامعة الأقصى تؤثر بشكل واضح على غياب التسامح ومنها:
  - تكرار اقتحام الجامعة من قبل عناصر من شرطة الحكومة المقالة وعناصر من حماس حرم الجامعة، وكان أبرز هذه الانتهاكات إطلاق النار باتجاه الطلبة المتواجدين داخل الجامعة وتمت إصابة ما يقارب عشرات الطلاب .
  - المشاكل الطلابية التي تحدث في بداية كل فصل دراسي بسبب التمييز في حصول الطلاب على الإعفاءات والخلافات المستمرة التي تحدث بين الطلاب والطالبات، وتمزيق النشرات والرايات فكل كتلة من الكتل تقوم بتمزيق نشرات ورايات الكتلة الأخرى .
  - رفض التمثيل النسبي في الانتخابات من قبل الكتلة الإسلامية والشبيبة في انتخابات مجلس الطلبة بجامعة الأقصى .

#### رابعاً: التحديات التي تعيق قيام الأطر الطلابية بدورها في نشر ثقافة التسامح

- بالتأكيد إن نشر ثقافة تغيير في أوساط الطلبة أمر ليس بالهين؛ لذا فإن الأطر الطلابية التي تؤمن بالتسامح وتسعى لنشره داخل الجامعات واجهت العديد من الصعوبات التي تمثلت في:
- ١ . نقص الوعي بأهمية الديمقراطية في أوساط الطلاب وممثلي الأطر الطلابية على حد سواء .
  - ٢ . عدم تقدير قيمة التسامح في حل المشكلات ووحدة الحركة الطلابية .
  - ٣ . عدم انفتاح إدارات الجامعات والطلاب في قطاع غزة على مؤسسات المجتمع المحلي .
  - ٤ . سيطرة الفكر السياسي الفتوي المتعصب على الطلاب والذي ازداد قتامة وتطرفاً بعد الانقسام السياسي .
  - ٥ . تحجيم إدارة الجامعة للأنشطة الطلابية وتقييدها ولاسيما بعد الانقلاب في غزة، بحجة خشية إدارات الجامعات من اندلاع إشكالات وأعمال عنف بين الكتل الطلابية .
  - ٦ . الانقسام السياسي في المجتمع الفلسطيني وأثره السلبي على الطلاب والجامعات؛ لأن الحركة الطلابية هي امتداد للفصائل السياسية، ومن الطبيعي أن ينعكس الوضع العام على الخاص .
  - ٧ . وجود ديمقراطية منقوصة حيث يتم تمثيل كتلة واحدة في مجالس الطلبة؛ مما يؤدي إلى تجميد عمل القوى الأخرى؛ الأمر الذي يحد من مناخ المشاركة الطلابية، ليحل بدلا منه صيغة الخلافات السياسية بين الأطر .

## خامساً: الخلاصة والتوصيات

- وفي الختام بعد أن تم عرض دور الكتل الطلابية في نشر ثقافة التسامح وتعرضنا لنقاط الضعف والقصور والتحديات التي واجهتهم، لا يسعنا إلا أن نضع بعض المقترحات والتوصيات وهي:
١. مطلوب من الحركة الطلابية أن تحافظ على ديمقراطيتها ووحدتها، وأن تمارس دورها على أساس قيم التسامح التي تعني تغليب الحوار على ما سواه.
  ٢. المساهمة لابل المبادرة في رفض الانقسام والعمل على إعادة اللحمة الفلسطينية، ولتشكل الكتل الطلابية نموذجاً يحتذى في تجاوز الانقسام بشكل عملي.
  ٣. ضرورة تبني الحركة الطلابية لبرنامج عمل موحد وهادف يعتمد على الاستجابة لاحتياجات الطلبة، ويساهم في تكريس الوعي الديمقراطي لدى الطلبة بالجامعة بعيداً عن الفئوية والتعصب الحزبي.
  ٤. إعادة تنظيم الحركة الطلابية وفق أسس ديمقراطية، لتعمل على أساس أنها شريك فاعل في القرارات داخل الجامعات.
  ٥. الاتجاه نحو تعميم التمثيل النسبي في الجامعات؛ بما يكفل وضع حد لظاهرة الفئوية وعدم دورية الانتخابات بشكل سنوي، ويكفل الانتقال الإيجابي نحو تفعيل النضال المطلي وتفعيل صلة الحركة الطلابية بالقضايا المجتمعية.
  ٦. زيادة التنسيق بين الكتل الطلابية ومؤسسات المجتمع التي تعمل على نشر ثقافة التسامح.

## المراجع :

- مقابلات مع ممثلي الحركات الطلابية داخل الجامعة ، حسام الخطيب الممثل عن الجهاد الإسلامي ، إيمان جودة عن الشبيبة ، نضال عيد عن الكتلة الإسلامية . <http://www.palvoice.com/index.php?id=2992>

- صلاح عبد العاطي : مقال الحركة الطلابية الفلسطينية بين الواقع والمأمول من موقع : [www.ahewar.org](http://www.ahewar.org)

مجموعة العمل من طلبة جامعة الأقصى :

إسراء بدوان ، غالب أبو شمالة ، ناصر السماك ، سمية أبو شخصة ، خالد نصار .



# دور إدارة الجامعة في نشر التسامح بين الطلبة جامعة الأزهر نموذجاً

## مقدمة

إن الجامعة هي مؤسسة تعليمية تربوية قد تكون حكومة عامة وقد تكون خاصة تابعة للقطاع الخاص أو لمجموعة من المستثمرين، ولكل جامعة نظامها الخاص، والجامعة المثالية هي الجامعة التي تؤدي رسالتها التعليمية والتربوية على أكمل وجه، من خلال نجاحها في بناء جيل واعد لقيادة المستقبل بحيث يكون هذا الجيل متسامحاً فيما بين أفراد المجتمع بعامة وأفراد الجامعة بخاصة، وتقوم على نبذ الفتوية والتعصب حيث تصبح ثقافة التسامح واللاعنف ثقافة أساسية من خلال ما يدرسه ويمارسه الطالب من سلوكيات متسامحة يراها من إدارة الجامعة.

فالتسامح سمة أساسية ومقوم من مقومات الجامعة الديمقراطية، وفي هذه الجامعة تجرى الانتخابات بشكل نزيه وشفاف والتنافس شريف بين أفراد الجامعة؛ لأنهم مشبعون بثقافة تمنعهم من أن يكون للتعصب مكان بين هؤلاء الأفراد ألا وهي ثقافة التسامح.

والتغير الدوري في إدارة الجامعة هو الشيء النموذجي الذي يقتدي به الطلاب؛ لأنه عندما يتم التغيير في إدارة الجامعة بكل شفافية وبشكل ديمقراطي، سيكون هذا الأمر هادياً للطلبة عندما يكون هناك شيء من التنافس أو الانتخابات كانتخابات الكتل الطلابية داخل الجامعة.

## واقع التسامح داخل الجامعة

تتميز الجامعات في قطاع غزة بأنها تتبع للفصائل السياسية والأحزاب الفلسطينية بطريقة واضحة؛ وبالتالي نجد أن التعصب هو السمة الغالبة فيها لأن الأحزاب الفلسطينية غالباً ما تكون متعصبة في فكرها وبرامجها السياسي، وترفض الآخر بشكل واضح.

واللافت في جامعات غزة أنها غالباً ما تكون حكراً على أشخاص معينين؛ وفي هذه الجامعات لا نشهد أي شكل من أشكال الحياة الديمقراطية في الغالب، كالتغيير الدوري لقبابات العاملين داخل هذه الجامعات أو للكتل الطلابية فيها، والغالبية العظمى لا تستخدم نظاماً انتخابياً يجعل من الحياة الجامعية نموذجاً ديمقراطياً حقيقياً، يتصف بقبول الآخر ويشيع مناخاً من التسامح داخل النسق الجامعي؛ ولعل عدم التزام الجامعات في غزة حتى الآن بقانون انتخابي يقوم على التمثيل النسبي واعتماد نظام القائمة الواحدة دليل على ذلك؛ وهذا يرجع إلى غياب ثقافة التسامح وقبول الآخر نتيجة الحزبية الزائدة داخل الجامعة.

ولأننا نعيش في ظل احتلال وحالة حرب مع الاحتلال الاسرائيلي يجب علينا أن نكون متحدين لا متفرقين كما ظهر مؤخراً، وهو الانقسام الذي حصل بين شطري الوطن وأصبح لدينا فئة حاكمة في غزة والأخرى تحكم في الضفة الغربية وقد جعل ذلك الشعب في حيرة من أمره، فكل هذا انعكس بالسلب على جامعات غزة لأن معظمها محزبه أصلاً فأصبحت تميز بين فلاناً لأنه ينتمي إلى حزب ما مغاير لها وفلان الموالي لها.

من المفضل بل الضروري أن تكون الجامعات وإداراتها مستقلة وبعيدة عن كافة الأمور المتعلقة بالأشياء التي من الممكن أن تضر بمصلحة الجامعة، لأن دورها الأساسي هو أداء رسالتها التعليمية والتربوية، والتي من خلالها من الممكن أن تقوم بالقضاء على ثقافة العنف والتعصب واللاتسامح؛ وبعد ذلك تقوم بغرس أزهار ثقافة جديدة وهي ثقافة التسامح، التي يجب أن تكون منارة يستنير بها كل طالب داخل الحرم الجامعي، ويجب على الجامعات أن تعي مفهوم التسامح الحقيقي الذي يفتقر إليه الغالبية من مجتمع الجامعة، لكي يتجنبوا الوقوع في مصيدة العنف واللاتسامح الذي يدمر أفراد المجتمع والجامعة.

والمتتبع للإرث الثقافي الذي أرسته جامعة الأزهر وإدارتها منذ إنشائها حتى اليوم سيجدها لم تتطرق نوعاً ما إلى مبادئ التسامح بين طلابها من جهة وإدارة الجامعة من جهة أخرى؛ ولأن جامعة الأزهر هي امتداد لمؤسسات الوطن وجامعة منظمة التحرير وأنشئت بمرسوم رئاسي في العام ١٩٩١ فهذا يلقي على عاتقها العبء الأكبر الذي يجب أن تتحمله، ولكن للأسف فإن غالبية طلاب وإدارة جامعة الأزهر قد غيخوا مفهوم التسامح وقبول الآخر وحقوق الإنسان من أذهانهم، وخير شاهد على ذلك أن الجامعة هي نموذج مصغر للمجتمع الفلسطيني الذي يعد بدوره مجتمعاً موزعاً بغالبيته على الأحزاب الفلسطينية، وهذه الأحزاب هي غير متسامحة بنسبة كبيرة جداً في علاقاتها مع غيرها من الأحزاب، وهذا بشكل أو بآخر انعكس على الجامعة سواء كان هذا الأمر قبل أحداث حزيران ٢٠٠٧ أو بعدها؛ ولكن بعد تلك الأحداث تفاقم الأمر حتى وقع المجتمع ووقعت الجامعة في أتون يصعب الخروج منه، حيث زادت التعليقات داخل الجامعة والمشكلات المعقدة زادت تعقداً، وأخذت الأحداث تتطور وتتصاعد داخل الحرم الجامعي وفي بعض الأحيان تصل إلي العراك بل استخدام السلاح داخل الحرم الجامعي، سواء كان سلاحاً أبيض أو نارياً؛ ومن الملاحظ من الكتل الطلابية أيضاً أنها في معظم معاملاتها داخل الجامعة تستخدم العنف وتتطاول على الإداريين والأكاديميين، وفي بعض الأحيان يتم التشاجر بينهم؛ وكل هذا ليس له تبرير سوى أن إدارة الجامعة والمناهج الدراسية الجامعية كانت تفتقر إلى التسامح، ولم تدع إلى قبول الآخر المختلف وممارسة الأشياء بديمقراطية ونبذ العنف واللاتسامح.



أسباب غياب التسامح داخل الجامعة :

- ١ . ضعف الأنشطة اللامنهجية داخل الجامعة .
- ٢ . غياب التركيز على نشر ثقافة حقوق الإنسان ومفاهيم التسامح بين الطلبة .
- ٣ . ضعف الاهتمام بتوجيه الطلبة نحو محاربة ونبذ الفئوية والتعصب بكافة أشكاله .
- ٤ . عدم مساعدة من يحتاج المساعدة حتى لا يلجأ إلى أساليب أخرى غير متسامحة لإشباع رغباته وتلبية حقوقه .

وعند الحديث عن الموضوع وأهميته نجد أن الموضوع يستحق عناء الكتابة فيه منذ زمن طويل وأن يتابع من الجميع ، لأنه ليس بالموضوع الهين وبخاصة لأن الجامعة هي التي تحتوي الطبقة المتعلمة ، وهي التي تخرج القادة وصناع الغد ، ومن منطلق أن الجامعة يجب أن تكون منارة ذات رسالة تربوية وتعليمية هادفة إلى إنارة الطريق للمجتمع الذي يعاني أصلا من العديد من السلبيات القاتلة .

وفي ضوء ما تقدم نسجل الملاحظات التالية :

- ١ . إن الجامعة هي امتداد للمجتمع وبدلا من أن تؤثر فيه بشكل إيجابي ، نجد أنها تأثرت بسلبيات المجتمع الذي انعكس على الحياة الجامعية .
- ٢ . إن إدارة الجامعة لم تتطرق إلى وضع أسس ومبادئ تدعو إلى قبول الآخر والتسامح وحقوق الإنسان ، سواء من خلال الندوات وورش العمل أو من خلال المنهج الدراسي الجامعي .
- ٣ . تزايد المشكلات والتعليقات المتكررة للدوام مما يؤدي إلى فقدان الجامعة رسالتها التعليمية والتربوية ، وفقدان ثقة المجتمع بهذه الجامعة .
- ٤ . في الغالب فإن أعضاء الإدارة في الجامعة يغلبون مصالحهم الشخصية على المصالح العامة ؛ مما أدى إلى تراجع دور الجامعة علميا ومجتمعيا .
- ٥ . تكرر الفئوية القاتلة وغياب ثقافة التسامح ؛ وذلك نتيجة حالات النرجسية الحزبية والتي لا ترى سوى مصلحة الحزب فوق الجميع .

عندما نتحدث عن إدارة الجامعة فإننا نقصد كافة الدوائر العاملة بالجامعة ابتداء من مجلس الأمناء ، مروراً برئيس الجامعة ومجلس الجامعة والشؤون الإدارية والأكاديمية ووصولاً إلى أصغر إداري في الجامعة .

وإدارة الجامعة يوجد لديها قانون وهو يعتبر أداة رادعة لمن يخل أو يخرج عن تقاليد وأعراف وقوانين الحرم الجامعي . وفي البداية ، وقبل الغوص في التفاصيل ، يجب النظر إلى أمرين :

الأمر الأول ، إذا ما دققنا بقانون الجامعة من الناحية النظرية نجد أنه متسامح ، ويدعو إلى المساواة بين الجميع سواء الطلاب أو الإداريين في الحقوق والواجبات ومساواتهم في المميزات أمام إدارة الجامعة ؛ حيث إنه يخاطب طلبة الجامعة مجتمعين ولا يميز بينهم على أي أساس سواء أكان هذا الأساس حزبيا أو عائليا أو غير ذلك .

الأمر الثاني، يتعلق بالتطبيق، من حيث تطبيق نصوص القانون الجامعي نجد أن الجامعة شأنها لا يختلف عن شأن إدارة الدولة في المجتمع؛ فإدارة الدولة تعاني من التمييز بين أفراد المجتمع على الأساس العائلي والحزبي، وكذلك الأمر إدارة الجامعة تميز في تطبيق القانون الجامعي؛ إذ نجد أن فلانا طبق عليه القانون والآخر على رأسه ريشة لا يخاطب في القانون ولا يطبق عليه أصلاً.

وهناك علاقة قائمة ما بين الطلاب وإدارة الجامعة بمختلف أقسامها؛ ومن الملاحظ إن هذه العلاقة غير سوية استناداً إلى وجهات نظر الطلاب والإداريين، لأن طالب الجامعة أصبح في رأس الهرم والإدارة في أسفله؛ وهذا نتاج للتدخل الخارجي في شؤون الجامعة، سواء أكان هذا التدخل عائلياً أو حزبياً أو غير ذلك، ولقد تعززت هذه الظاهرة بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية.

### الكتل الطلابية حلول للمشكلة أم المشكلة ذاتها

الساحة الجامعية مليئة بالكتل الطلابية التي يفترض أنها ما وجدت إلا من أجل خدمة الطلبة وتعمل ضمن تنافس شريف من خلال البرامج التي تطرحها للطلاب، فهي تفترض أنها تنمي قدراته المعرفية وتساعد على تلبية احتياجاته التعليمية، وأن تقف أمام تعسف الإدارة الجامعية حين يقع الظلم على الطالب. هذا هو الأصل، ولكن شتان ما بين الأصل والفصل، وشتان ما بين النظرية والتطبيق؛ فالتجارب تثبت أن النظرية تبقى جوفاء ما لم تتم ترجمتها عملياً على أرض الواقع.

فواقع الكتل الطلابية لا يخفى على احد، صراع وقتال داخل الحرم الجامعي وتعليق للدراسة لاعتقادهم أن التعليق هو العلاج؛ وبهذا نجد أن تعليق الدراسة لا يخدم إلا المصلحة الشخصية وذلك بتعسف كل طرف في استخدامه لتحقيق مصالح فردية دون النظر إلي مصالح الطلاب؛ إذ إن التعليق يضر برسالة الجامعة التربوية والتعليمية، ويجعل صورة الجامعة مهزوزة أمام المجتمع بمكوناته وأمام الجامعات الأخرى سواء أكانت محلية أم إقليمية.

وفي نظر الطلاب تعتبر إدارة الجامعة هي المرجعية الأساسية لهم في كل الإشكاليات التي تواجههم داخل الجامعة؛ ولهذا فهم يتوجهون مسرعين لها لكي تقوم بتنفيذ القانون وأخذ الإجراءات المناسبة؛ ولكن للأسف في معظم الأحيان نجد أن إدارة الجامعة تتهرب من المشكلة، وعندما تتهرب الإدارة من مواجهة المشكلة وتعتبر أنها قامت بحلها سواء عن طريق التعليق أو غير ذلك من سياسات الهروب فهي تزيد من حدة المشكلة، مما يؤدي إلي تفاقمها واتساع تأثيراتها السلبية؛ وعندما تريد الجامعة أن تأخذ قراراً فإن هذا القرار لا يساوي الخبر الذي كتب به، لأن غالبية القرارات التي تم اتخاذها لا نفاذ لها بسبب التدخل الخارجي في شؤون الجامعة، سواء أكان عائلياً، أم حزبياً، أم أمنياً، وبسبب غياب مفهوم التسامح من المناهج الدراسية الجامعية وسيادة مفهوم العنف والتعصب؛ ومن هذا المنطلق تناست الجامعة ما هي رسالتها وما هي أهدافها ولماذا تم إنشاؤها.

## الخلاصة

تعتبر الجامعة مصدر إشعاع حضاري في كل المجتمعات ، وهي أساس بناء المستقبل الواعد لجميع الطلبة المنتمين لها ، وهي التي تقوم بتخريج كل مثقف ومتعلم وقيادي يحكم ويقود داخل المجتمع وخارجه ؛ لأن الإنسان يكتمل نضجه التعليمي والمعرفي ويتم تثبيت الثقافة لديه في هذه المرحلة بما يكتسبه من خبرات ومهارات وخبرات تعليمية وحياتية من الجامعة ؛ وللجامعة دور كبير في التأثير على شخصية الطالب لأنها تعتبر نقطة تحول في حياته ، وقد يكون هذا التحول سلبيا وقد يكون إيجابيا ، والمحدد في ذلك هو توافر الثقافة السائدة في الجامعة ، فإذا كان يسودها التسامح وقبول الآخر والمساواة بين الجميع فسيكون الطالب هكذا ، أما إذا كان العكس فسيمارس الطالب ما يريثه مناسبا لتلبية رغباته سواء عن طريق العنف أو بطريقة ستكون بالفعل غير متسامحة ؛ لأنه لم ير أو لم تصله ثقافة التسامح كما هو الحال في جامعات قطاع غزة ، وهنا نأخذ نموذجا من هذه الجامعات جامعة الأزهر ؛ فهذه الجامعة بما أنها جزء من هذه الجامعات ، فهي جامعة فئوية تتأثر بالعائلية إلى حد كبير لأنها غيبت مفهوم التسامح الحقيقي وزرع ثقافته بين الطلاب ، وتأثرت بسلبيات المجتمع المتعصب مما أعاق قيامها بأداء رسالتها التي أنشئت من أجلها ، وأسهم أيضا في تغليب المصلحة الشخصية على المصلحة العامة للطلاب ، وقانون هذه الجامعة كنص مكتوب يسرى على الجميع ، ولكن على ارض الواقع يتم التمييز في تطبيقه بين شخص وآخر ، ويتم التدخل الخارجي في شؤونها سواء على الأساس الحزبي أو العائلي .

## التوصيات

- ١ . ترجمه قانون الجامعة على ارض الواقع وبحيث يسري على الجميع دون تمييز ويجب أن يكون فيه نسبة عالية من التسامح .
- ٢ . توعية طلاب الجامعة وإدارتها بمفهوم التسامح سواء عن طريق الندوات وورش العمل أو عن طريق المنهج التعليمي .
- ٣ . التأكيد على أهمية استقلال الجامعة عن كل ما يمكن أن يعرقل دورها في نشر ثقافة التسامح ، وبند التعصب الحزبي والعائلي داخلها .
- ٤ . اتخاذ قرارات صارمة بحق من يسيء إلى الجامعة ؛ لأن الجامعة هي ملك لكل منتسبيها وليست حكرا على أحد معين .
- ٥ . الابتعاد عن تعليق الدراسة ، أو تقنينها بالشكل الذي يسمح بقيام الجامعة بدورها التكاملي في إنتاج شخصية فلسطينية قادرة على حمل آمال وتطلعات شعبنا ، وعدم استخدام تعليق الدوام لأهداف حزبية وفتوية ضيقة ، وإنما من أجل الأهداف العامة التي تصب في خدمة الجامعة والمجتمع .
- ٦ . إضافة مواد حقوق الإنسان والتسامح إلي المنهج الدراسي (متطلبات الجامعة) .
- ٧ . الاهتمام بالأنشطة الطلابية ومفاهيم العمل التطوعي داخل الجامعة ، لما لها من أثر على تعميم ثقافة التسامح وقبول الآخر داخل الجامعة .

مجموعة العمل من طلبة جامعة الأزهر :

نبيل عوض ، فداء نصر الله ، أدهم أبو الكاس ، حسن كرسوع .

# دور الفكر الديمقراطي في تشكيل العلاقة بين الطلاب

استناداً لنظرية المعرفة وكيف يتم تشكيل الوعي الاجتماعي، يجب أن ندرك تماماً أن نظرية المعرفة تستند بتحليلها إلى جانبين: الأول منهما وهو التناقل أي تناقل المعرفة من الأجداد للأبناء ومن ثم للأبناء وهكذا، ومع تطور أدوات نقل المعرفة ظهرت الكتب وظهر الإنترنت إلى آخره من الوسائل الحديثة لنقل المعرفة؛ والجانب الثاني وهو السلوك حيث يكون مكتسباً، أي عبر التجارب الشخصية وما يعكسه المحيط على الفرد.

في شقي تكوين الوعي الاجتماعي عند الأفراد والمجموعات، يلعب السلوك سواء المنقول أو المكتسب دوراً أساسياً في ممارسات الفرد أو الجماعة، ومفهوم ممارسة الديمقراطية أو عدمها تصل للفرد أو للجماعة عن طريق الوسيلتين المذكورتين. إذا الديمقراطية لا يمكن إسقاطها على البشر مرة واحدة وإنما هي عملية تراكمية تقوم على أساس نظام تربوي ترعاه الأسرة، والمجتمع بمؤسساته ومكوناته السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وغيرها.

وتعتبر الجامعات أحد أهم مراكز نقل المعرفة وتشكيل الوعي في المجتمعات، كذلك تعتبر الجامعات أحد أهم مراكز صنع الأجيال وتربيتها. وفي كثير من المجتمعات تلعب الجامعات دوراً رئيساً في تكريس مفاهيم المجتمع المدني والديمقراطية والحكم الصالح، فهي مركز جذب للعقول الباحثة عن الحقيقة والحرية في التفكير، فلا مجال لبناء مجتمع ديمقراطي من دون حرية فكر وبحث علمي حر.

لعبت الجامعات في الضفة الغربية وقطاع غزة دوراً أساسياً في تشكيل الوعي الوطني ليس فقط عند طلبتها وإنما بين مكونات المجتمع الفلسطيني بشكل عام؛ وكانت تلك الجامعات وعلى امتداد تاريخها تعطي نماذج أقل ما يقال عنها إنها جيدة في الممارسات الديمقراطية، وبخاصة فيما يتعلق بحرية العمل النقابي سواء للعاملين أو للطلبة.

فشكلت هذه الجامعات بدايات الممارسة الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني، كما شكلت بدايات تكون الفكر الديمقراطي والممارسة الديمقراطية داخل هذا المجتمع، وإن اعترى ذلك بعض التراجعات في محطات تاريخية عديدة، وبخاصة في السنوات الأخيرة، إلا أن هذا لم يلغ القاعدة الديمقراطية التي تشكلت في وعي أفراد المجتمع على مدار عشرات السنين.

إن الديمقراطية بالتعريف المبسط لها تعني حكم الشعب للشعب، وهذا التعريف يعني أن الشعب هو مصدر الشرعية، وفي العموم فإن عددا من المؤشرات تشكل خطوطا عامة يمكن من خلالها الحكم على ديمقراطية أي نظام سياسي وتمثل في مدى احترام حرية الرأي والتعبير، وتكوين الأحزاب السياسية، وعدالة القضاء والمساواة أمام القانون، واحترام المواطن بغض النظر عن الدين أو الفكر أو الانتماء السياسي . . . الخ.

وعلى صعيد المؤسسات التعليمية فإن تجسيد هذا المفهوم يضمن حماية الحريات الأكاديمية داخل هذه الجامعات، التي هي ملتقى ليس فقط أكاديميا بل هو أيضاً اجتماعي، وخليط من معظم أبناء وفئات المجتمع ومناطقه، بما يحمله ذلك من تباينات اجتماعية واقتصادية وثقافية بعضها حاد جدا. إن تشكيل هذا المجتمع المصغر على أساس المفهوم الديمقراطي يضمن تماسك هذا المجتمع المصغر على أساس الانسجام رغم الاختلاف، ويشكل نموذجا يحتذى به المجتمع ويعمل على الاستفادة منه.

وفي واقعنا الفلسطيني يمكن الاستفادة من الممارسات الديمقراطية داخل الجامعات؛ وذلك لأن هذا العالم الأكاديمي والاجتماعي أيضاً يشكل ملتقى سياسيا بين الطلاب على اختلافهم، فهناك داخل الجامعات الفلسطينية أطر طلابية وهي بمثابة أذرع طلابية للأحزاب والحركات الفلسطينية.

فمثلاً جبهة العمل الطلابي التقدمية الذراع الطلابية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وحركة الشبيبة الطلابية الذراع الطلابية لحركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح، والكتلة الإسلامية الذراع الطلابية لحركة المقاومة الإسلامية حماس، والجماعة الإسلامية الذراع الطلابية للجهاد الإسلامي، وتخوض هذه الأطر بشكل دوري انتخابات مجلس اتحاد الطلبة ل يتم تشكيل مؤتمر مجلس اتحاد الطلبة استنادا لقانون التمثيل النسبي الكامل.

وعبر هذا المؤتمر يتم تشكيل الهيئة الإدارية لمجلس اتحاد الطلبة، ويشارك بانتخاب القوائم لهذه الأطر جميع الطلاب، وبهذا نكون قد جسدنا بشكل أو بآخر العمل الديمقراطي برسم النهج النقابي لهذا المجلس، وأيضاً تحديد شكل القيادة وماهيتها.

إن دور الطلبة لا ينتهي بالعرف الديمقراطي مع انتهاء العملية الانتخابية بل برأينا يبدأ معها وما يترتب عليها من نتائج، ومن أهم القضايا التي يجب أن تحظى باهتمام أكبر من قبل الطلبة قضية الرقابة على المجلس من حيث التزامه ببرنامجه الانتخابي الذي على أساسه حظي بثقة أكثرية، ومدى التزامه بأن يكون الجسم الجامع للطلبة

---

المدافع عنهم وصوتهم العالي أمام هيمنة إدارات الجامعات والتدخل في شؤون الحركة الطلابية وتطويعها بما ينسجم ومصالحتها، وذلك في ظل مناخ ديمقراطي ينعكس وبشكل جيد على علاقة المجلس بالطلبة على قاعدة العمل .

كما ينعكس مفهوم العمل الديمقراطي في الجامعات أيضاً من خلال طبيعة علاقة إدارة الجامعة مع مجلس اتحاد الطلبة ؛ فالاحترام المتبادل لكل عمل ومجال لكل طرف من الأطراف يساعد بلا شك على صياغة العلاقة بينهما بما يضمن مصلحة جميع الأطراف بالحوار وضمن أيضاً مصلحة الحركة الطلابية ، ويساعد هذا أيضاً على تطبيق القانون الجماعي عبر الانسجام مع المجلس بالأمر التي فيها مصلحة للواقع الوطني والأكاديمي .

## الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: هناك ضعف في الممارسة الديمقراطية داخل الجامعات الفلسطينية؛ وهذا يمكن أن يكون ناتجاً عن الانقسام الحاصل في الساحة الفلسطينية وضعف الحركة الطلابية بشكل عام.

ثانياً: ضرورة العمل على زيادة الوعي بأهمية الممارسة الديمقراطية في الحياة الأكاديمية، وتفعيل دور الجامعات في ترسيخ مبادئ العدل والحرية واحترام حقوق الإنسان.

ثالثاً: ينبغي العمل على نشر مبادئ التسامح الفكري والسياسي بين طلبة الجامعات الفلسطينية، كأحد أهم المداخل لبناء مجتمع ديمقراطي قائم على أساس احترام المواطن وصورته وحقوقه.

رابعاً: تفعيل دور مراكز البحث العلمي داخل الجامعات الفلسطينية، من خلال رفدها بالمختصين، وصيانة حرية الفكر والتعبير للباحثين والمفكرين وعدم وضع قيود سياسية أو دينية على إبداعاتهم.

خامساً: التخلص من السلوكيات الضارة وما تحمله من مفهوم سلبي عن الآخر، وخلق ظروف أكثر ملاءمة للأفراد لكي يستطيعوا أن يبدعوا في كافة المجالات؛ فهذا الإبداع سوف يؤسس لمجتمع ديمقراطي، متسامح، تعددي يتسع للجميع.

وكما قال كارل ماركس: (إذا كانت الظروف هي التي تخلق الإنسان فعلياً خلق ظروف أكثر إنسانية).

مجموعة العمل من طلبة الجامعة العربية الأمريكية:

عمرو سليم، محمد جلامنة، سلطان هرشه، بكر بشارت، فهد سليم، فيصل عابد.



# واقع الأنشطة الطلابية في جامعة الأقصر

## مقدمة

تعد الأنشطة الطلابية في الجامعات بشكل عام من أهم التوجهات التي يمكن من خلالها بناء شخصية الطالب بناءً متكاملًا في جميع جوانبها: البدنية، العقلية، النفسية، الاجتماعية، الرياضية والثقافية؛ كما أنها تساعد في إكساب صفات القيادة، وتمكن الممارسين من تنظيم وقتهم وإدارته؛ وذلك من خلال استثمار وقت فراغ الطالب، وتحويله إلى منفعة بدلاً من إضاعته في أمور قد تعود عليه بالسوء. وتعتبر الجامعات البيئة الخصبية لممارسة مثل هذه الأنشطة، «ويعتبر الطلبة محورا مهماً في أي نظام تعليمي، باعتبارهم أداة التغيير الاجتماعي؛ ونظرا لأهمية دورهم وجهت إليهم الأنظار من قبل مؤسسات المجتمع الرسمية والأهلية، وأجريت الكثير من البحوث لدراسة دورهم في المجتمع ومشكلاتهم، وبما يمكن الشباب والمجتمع من القيام بواجبهم في خدمة الوطن الأمر الذي يستدعي من مؤسسات المجتمع المختلفة وبالذات الجامعات إعداد مميزات.

فالجامعة ليست مؤسسة تعليمية فحسب، بل هي مجتمع ينتمي إليه الطالب خلال مرحلة من أهم مراحل حياته، ليجد فيها فرص تنمية لمختلف جوانب شخصيته؛ فيتلقى العلم والمعرفة، ويتدرب على استخدام المنهج العلمي في شؤون حياته، وينمي خبراته وهواياته، ويشبع حاجاته ورغباته من خلال المشاركة المتاحة في مختلف جوانب الأنشطة الطلابية؛ بل إن الطالب ينتمي إلى جامعته ويظل على صلة وثيقة بها، حتى بعد تخرجه لما قامت به من دور حيوي في تشكيل شخصيته واهتماماته، وطريقة تعامله مع مختلف ظواهر الحياة.

وعلى الرغم من إجماع علماء التربية في وقتنا الحاضر في بلاد العالم المتقدمة والنامية على السواء على أهمية الأنشطة الطلابية بالجامعة كجزء من حياة الطلبة في المؤسسات التعليمية، وكوسيلة من وسائل التربية وإثراء المنهج الدراسي، وعلى الرغم من رفض التربوي لكل نداء يعتبر هذه الأنشطة مضيعة للوقت، وإهدارا لقيمة العمل الأكاديمي بالجامعة، وعلى الرغم من التسليم بأنها لم تعد جزء ثانوي، أو هامشيا، أو زائدا عن البرنامج الكلي للجامعة، إلا أن هذه الأنشطة ليست على المستوى المطلوب تحقيقه؛ وأخطر من ذلك أننا منذ سنوات طويلة لم نجد اهتماماً قوياً بهذه الأنشطة، وبوجودها وبمكائنها، لتأكيد دورها في بناء الطلاب.

فالنشاط الطلابي أصبح جزءاً مهماً في الحياة الجامعية خاصة؛ والتربية المعاصرة لا تفرق بين الدراسة داخل قاعات المحاضرات وخارجها، فكلاهما مكمل للآخر، والهدف واحد هو تنمية جوانب شخصية الطلبة وصلها. لذلك يتعين علي طلبة الجامعة التعرف على أوجه النشاط الطلابي والإسهام فيه، وهذا يتطلب من الجامعة أن تولي اهتماماً أكبر بتلك الأنشطة.

وتعد الأنشطة الطلابية المجال الخصب الذي يمكن من خلاله أن ننمي ونطور فكر الطلبة الجامعيين؛ إلا أن هذه الأنشطة تتأثر بكل الظواهر ومستجدات العصر التي تدور في الفلك المحيط باعتبارها أحد ركائز العملية التعليمية الجامعية التي من خلالها يمكن تعزيز وتغيير أي سلوك مرغوب فيه. ومن الملاحظ عند ممارسة الأنشطة أنها تتأثر بشكل كبير بما يدور حولها، فهناك أمثلة كثيرة على ذلك يمكن من خلالها التعرف على مدى تأثير العصر على سير خطة الأنشطة الطلابية في الجامعات.

### أولاً: أهمية الأنشطة الطلابية

تعتبر الأنشطة الطلابية الميدان الرحب الذي يقوم فيه الطلبة بممارسة هواياتهم بهدف تنمية شخصياتهم. ولأن الطلبة هم المحور والهدف بالنسبة لنا، وانطلاقاً من إيمان العمادة بأهمية صقل العقل الفلسطيني وتشجيعه على إبراز هواياته إلى جانب دراسته الأكاديمية؛ لهذا لو نظرنا للأنشطة الطلابية نجد أنها موضوعة ضمن أطر زمنية محددة، فصلية، وأسبوعية، ويومية؛ وهي أنشطة حرة تنمي حب الاستطلاع وتسهم في تنمية قدرات الطلبة الابتكارية وتعزز اتجاهاتهم الإيجابية نحو التعاون والتكافل وحب العمل، ويتم تنفيذ هذه الأنشطة وربطها باستراتيجيات التعليم إلى جانب تعاون إدارة الجامعة في عمليات التصميم والتخطيط والتنفيذ لهذه الأنشطة وتبادل الآراء والخبرات إلى جانب إشراك الطلبة، بحيث تؤدي إلى خلق أجواء تربوية ثقافية اجتماعية وفنية رياضية تسودها روح المرح والانهمك الفعلي في النشاط وتحمل المسؤولية والتعاون وصولاً للهدف الاسمي وهو بناء الشخصية الفلسطينية المتزنة، التي تناضل من أجل انتزاع حقها وإثبات ذاتها على أرض الواقع في ظل الظروف التي نعيشها في المنطقة.

ولعل أهمية الأنشطة الطلابية تكمن في أنها:

١. تتيح للطلبة الموهوبين فرصة التعرف على مواهبهم، وتنميتها، وتوجيهها في الاتجاهات السليمة.
٢. تساعد على الاستفادة والانتفاع من وقت الفراغ، وتنمية الذوق والوجدان وإزالة الرهبة بين الطالب والأستاذ.
٣. تساعد على الارتقاء بالمستوى الثقافي للطلبة، من خلال عقد الندوات وكتابة المقالات على جريدة الحائط.
٤. تتيح الفرصة للطلبة كي يتعاملوا مع واقع ممارسة التخطيط، والتنظيم، والتقويم.
٥. تساهم في غرس كثير من القيم الأخلاقية والاجتماعية والروحية المرغوب فيها عن طريق الممارسة الفعلية لهذه القيم، وليس عن طريق التلقي أو (الوعظ والإرشاد).

٦ . ساعدت الأنشطة الطلابية في التقليل من آثار بعض المشكلات النفسية للشباب مثل: الخجل - العزلة - الانطواء - الارتباك وحتى الانحراف؛ وذلك من خلال اندماج الطلبة في جماعات معينة يميلون إليها، ويمارسون من خلالها أنشطتهم التي تشبع هواياتهم.

### ثانياً: الأنشطة الطلابية في جامعة الأقصى

نظمت جامعة الأقصى العديد من الأنشطة الطلابية التي تضم جملة من الأنشطة الثقافية والرياضية والفنية والاجتماعية، والتي ينظمها قسم الأنشطة الطلابية في داخل الجامعة؛ كما تشترك الأطر الطلابية بالجامعة ومجلس اتحاد الطلبة في تنظيم عدد كبير من الأنشطة للطلاب والطالبات في داخل الجامعة وتشمل: مهرجانات، وندوات، ومؤتمرات، وورش عمل، ورحلات، وأنشطة ثقافية وأخرى رياضية؛ وفي هذا المجال سوف نسلط الضوء على واقع الأنشطة الطلابية في الجامعة ودور القائمين عليها والصعوبات التي تعيق وتمنع تنفيذ الأنشطة الطلابية في داخل الجامعة:

#### أ. قسم الأنشطة الطلابية

شكلت الجامعة قسماً للأنشطة الطلابية في عام ٢٠٠٢ وقامت بتعيين ٤ من الموظفين لتابعة تفعيل الأنشطة الطلابية في داخل الجامعة، وضمن الخطة المستقبلية سيتم تحويله من قسم الأنشطة الطلابية إلى رعاية الشباب الذي من خلاله يمكن الوصول إلى بناء طالب جامعي مثقف لديه المعرفة الكاملة بحقوقه وواجباته.

يتبع قسم الأنشطة الطلابية عمادة شؤون الطلبة، ويهدف بدرجة رئيسة إلى بناء الطالب الجامعي والاعتراف به كإنسان وعضو فاعل في المجتمع عن طريق تفعيل دوره في الأنشطة الطلابية داخل الجامعة، وتوفير البيئة المناسبة للتشبيك مع مؤسسات المجتمع المدني، بدءاً بإتمام شخصية الطالب ووصولاً إلى عضو مجتمعي يعمل على رقي المجتمع والوطن.

كما يهدف قسم الأنشطة الطلابية، كما حدده الوصف الوظيفي للقسم من قبل إدارة الجامع، إلى:

١. بناء شخصية طيبة متأصلة فيها القيم الإسلامية والعربية والمتفتحة على الحضارات الأخرى والمواكبة لمقتضيات العصر.
٢. مساعدة الطلبة على تنظيم أوقات فراغهم وشغلها في ممارسة الهوايات المفيدة، واكتشاف المواهب والقدرات لدى الطلبة والعمل على صقلها وتطويرها.
٣. إكساب الطلبة العادات الصحية والآداب العامة السليمة وتنمية روح التطوع والعطاء.
٤. تكوين القيادات الشبابية الطلابية وإعدادها لتحمل المسؤوليات في المستقبل.
٥. تنمية روابط الأخوة والصداقة بين الشباب داخل الحرم الجامعي وخارجه وتوعيدهم أساليب المناقشة الموضوعية.

## ب . مجلس الطلبة والكتل الطلابية

جرت العادة على أن مجلس الطلبة والكتل الطلابية هم من يقوم بتنظيم العديد من الأنشطة الطلابية والنقابية ، سواء من خلال لجان المجلس المختلفة أو من خلال قيام الكتل الطلابية في إطار تنفيذ برامجها النقابية والسياسية بتنظيم عدد من الأنشطة ، بهدف استقطاب الطلاب وتبني قضاياهم المطلوبة والأكاديمية وهي من تقوم بتأمين الدعم المالي لهذه الأنشطة ؛ وقد ساهمت الأنشطة في ترقية أوضاع الطلاب وقدراتهم القيادية والاجتماعية وفتحت الباب أمام بروز مواهب الطلاب والطالبات ، كما أدت إلى تفعيل العمل الطلابي والنقابي في داخل الجامعات .

يتمثل النشاط الطلابي في عدة أوجه أبرزها :

### النشاط الثقافي :

يتمثل النشاط الثقافي بعقد المحاضرات والندوات والدورات التثقيفية والمسابقات العلمية والأدبية بين الأقسام المختلفة داخل إطار الجامعة وخارجه ، وإتاحة الفرصة لجميع الطلبة في الجامعة لممارسة هواياتهم وإبداعاتهم الثقافية من خلال النوادي العلمية الخاصة بالأقسام ، وتشجيعهم على البحث العلمي من خلال المسابقات البحثية .

### النشاط الاجتماعي :

يتمثل النشاط الاجتماعي في خدمة المجتمع من خلال برامج الخدمة العامة والرحلات والزيارات لمؤسسات المجتمع ، ومواساة أسر الشهداء والجرحى والمعطلين ، وإقامة أيام العمل التطوعية ، وتكوين فرق الجواله والمنجذات التي يقوم بها الطلبة لخدمة مجتمعهم .

### النشاط الفني :

يتمثل النشاط الفني في إحياء المناسبات الوطنية والفنية داخل الجامعة وخارجها بمشاركة فرق المسرح ، وفرقة الجوقة الغنائية والاستعراض والفنون الشعبية ، وإقامة الأمسيات الشعرية والفنية وإقامة المعارض وخاصة معارض الفن التشكيلي .

### النشاط الرياضي :

يتمثل النشاط الرياضي بالمسابقات الرياضية والبطولات التي تعقد بين الكليات والأقسام داخل الجامعة ، والمشاركات المحلية مع الأندية والمؤسسات والجامعات ، والمشاركة الدولية خارج الوطن .

## ثالثاً: أبرز الإنجازات والتحديات التي تواجه الأنشطة الطلابية :

وفي هذا السياق تم إجراء لقاء مع الأستاذ محمود الناطور، رئيس قسم الأنشطة الطلابية في جامعة الأقصى، حيث أكد أن قسم الأنشطة الطلابية قد نظم العديد من الأنشطة منها دورات تدريب ومحاضرات تثقيفية حول مفاهيم حقوق الإنسان ودور الشباب في المجتمع .

وهناك الأنشطة الطلابية الفنية، فلدينا فرقة للفنون الشعبية والاستعراضية وقد قدمت العديد من العروض بعد الحرب، إضافة إلى فرقة الفن المسرحي والمجموعة الشعرية وفيها شكل بيت الإبداع الشعري، إضافة إلى العديد من الرحلات الطلابية العلمية التربوية الترفيهية، وحملات العمل التطوعي الحديث والعديد من الأنشطة الرياضية والمهرجانات الرياضية .

أما عن الإنجازات التي حققتها جامعة الأقصى في هذا المجال، فقد حصلت الجامعة على عضوية المجلس العربي لتدريب الجامعات العربية وعضوية اتحاد الجامعات العربية للأنشطة الطلابية .

وتميزت الجامعة بمشاركات دولية تمثلت في «٦» مشاركات دولية سنوية في كافة المجالات، وكانت ناجحة خلال الفترة السابقة أي قبل حالة الانقسام والحصار المفروض على قطاع غزة . ولكن بات هناك فرق ما بين ممارسة الأنشطة الطلابية مابعد الانقسام والأحداث الأخيرة بغزة وما قبلها، وهناك خلل لدى الطلاب وفهمهم الخاطئ للأنشطة الطلابية . وقد أكد الناطور على دور الجامعة الكبير في تنظيم الأنشطة الطلابية وإعلام الطلبة بها وتنظيم مشاركتهم مؤكداً على أن إدارة الجامعة تعطي اهتماماً لعقد أنشطة تخدم الطلاب، مشيراً إلى أن بعض أصحاب المناصب الإدارية لا يعطون للأنشطة أي اهتمام، والبعض الآخر يعتبرها من وجهة نظره مضيعة للوقت وثانوية وليس لها قيمة؛ مما يؤدي إلى العزوف عن ممارسة النشاط الطلابي .

كما أشار الناطور إلى أن إقبال ومشاركة الطلبة في الأنشطة الطلابية بشكل عام يختلف حسب نوعية النشاط وهو بالمعنى العام لا يزال ضعيفاً وسلبياً ؛ وذلك يعود إلى عدة أسباب أهمها الضغط الأكاديمي وجهل الطلبة بالقوانين وحقوقهم كطلاب، حيث لا توجد مشاركة فعالة ؛ ولكن إذا أتيحت الإمكانيات وتم تجاوز العقبات والتغلب عليها ستكون هناك فرصة للمشاركة الفعالة .

## الكتل الطلابية وإنجازاتها في مجال الأنشطة

من الجدير ذكره ابتداءً بأن دور مجلس الطلبة في الوقت الحالي مغيب بالرغم من أن مجلس الطلبة يناط به مهمة الإشراف على الأنشطة الطلابية وتنظيمها، وفي السابق ساهم مجلس الطلاب بدور فعال في تنفيذ الأنشطة الطلابية بمختلف أنواعها الثقافية والتنموية؛ وقد حل مكان المجلس الكتل الطلابية المختلفة والتي قامت وتقوم وبشكل منفرد في الغالب بالعمل والتنسيق مع شؤون الطلبة للموافقة على أي نشاط أو فعالية

تُقام في جامعة الأقصى ، وبذلك تتم الأنشطة بمختلف أشكالها على هذا النمط داخل جامعة الأقصى .

ففي مقابلة مع أحد ممثلي حركة الشبيبة الفتاوية أوضح « بأن الأنشطة التي قدمتها الشبيبة واضحة وملموسة حينما كانت الشبيبة تحتل صدارة مجلس الطلاب عبر السنوات السابقة ، ومنذ بداية وجود جامعة الأقصى ؛ حيث كانت تقدم الإعفاءات للطلبة وتقدم لهم الأنشطة التي كانت ترتبها الجامعة متمثلة بالمهرجانات ، والعديد من الأنشطة الثقافية المتمثلة في الدورات ، والندوات الثقافية ، والمسابقات العلمية بين مختلف أقسام جامعة الأقصى إلى جانب أنشطة فنية مثل إحياء المناسبات الوطنية والفنية داخل الجامعة وخارجها بمشاركة فرق المسرح وفرقة الجوقة الغنائية والاستعراضية والفنون الشعبية ، وإقامة الأمسيات الشعرية ومعارض الفن التشكيلي ، كما نظمت الشبيبة عدد من الفعاليات الرياضية ، مثل : المسابقات الرياضية والبطولات » .

أما ممثل الكتلة الإسلامية فقد أكد « بأنهم قاموا بتخفيف أجور الطلاب وذلك بعمل بطاقات تخفيض المواصلات ، وأيضاً قامت الكتلة بالعديد من المهرجانات التي تم فيها تكريم أوائل الطلبة وحفظة القرآن الكريم مشيراً إلى أن آخر ما قامت به الكتلة الإسلامية من أنشطة هو معرض عن الشهداء في العدوان الأخير على غزة وسمي بـ «قلم ورسااص» ؛ وهنا يجب الإشارة إلى أن الكتلة الإسلامية لجأت في الآونة الأخيرة إلى إقامة مهرجانات حزبية جدا ، و تنتهي بالاعتقال والتكسير ثم تعليق الجامعة وإغلاقها في الغالب .

أما عن الجماعة الإسلامية وكتلة الوحدة الطلابية وجبهة العمل الطلابي التقدمية وغيرهم من الكتل الطلابية داخل جامعة الأقصى فقد أشاروا إلى تنظيمهم لأنشطة طلابية مشابهة للأنشطة السابقة ولكنها لا تُقارن بكثافة وحجم نشاطات وإمكانات الكتلة والشبيبة ، وغالباً ما يكون دور هذه الأطر دور « الوسيط » الذي يحل النزاعات بين الأطر القوية والمتنافسة ، وتمثل أنشطتهم في إقامة الاحتفالات بالمناسبات الوطنية ، والعمل على إحياء التراث الشعبي الفلسطيني من خلال المعارض التراثية ، وإصدار المجلات وإقامة الندوات التي تركز على الوعي الوطني والنقابي .

وبالمجمل يمكن القول إن ممثلي الأطر الطلابية أكدوا أن ابرز التحديات التي تواجههم في تنظيم الأنشطة الطلابية تتمثل في :

- عدم وجود مجلس طلبة في الجامعة .
- عدم وجود أماكن كافية ومناسبة لممارسة النشاط الطلابي .
- عدم تفهم الإدارة للأنشطة الطلابية ، ومنعها بقرار من إدارة الجامعة مؤخراً .
- ضغط الجدول الأكاديمي .
- غلبة الطابع الفتوي والسياسي على العمل الطلابي .

أما عن وجهة نظر الطلاب والطالبات في جامعة الأقصى حول الأنشطة الطلابية فقد عبر معظمهم بالقول أن مفهومهم للأنشطة الطلابية عبارة عن رحلات ، وحفلات ، ومؤتمرات ، وأيام دراسية ؛ الأمر الذي يشير

بشكل واضح إلى نقص الوعي بطبيعة الأنشطة الطلابية وأهميتها.

إحدى الطالبات قالت إنها تجهل القائمين على الأنشطة الطلابية، وإن الأنشطة الطلابية مقننة جداً وتكاد تكون معدومة. « طالبة أخرى قالت : « إن ضيق القاعات يحرم البعض من المشاركة في الأنشطة الطلابية، وأيضا ممارستها في مبنى الحرازين في أيام دوام الشباب يُوقع الطالبات في حرج مع الأمن؛ مما يؤدي بهم إلى العزوف عن المشاركة الأنشطة الطلابية».

أحد الطلاب اتهم القائمين على الأنشطة الطلابية بأنهم يهتمون فقط بتخصصات معينة كالإعلام والرياضة والفنون واللغة الفرنسية.

وتحدث طالب من الإعلام قائلاً: إن الأنشطة الطلابية في جامعة الأقصى تقتصر على المؤتمرات والأيام الدراسية وورش العمل والمهرجانات الحزبية وأسماها بالحزبية لما يحدث بها من تكسير واقتتال تنتهي بإغلاق الجامعة وتعليقها للدوام؛ لذا على الطلبة مطالبة الجامعة بعقد الأنشطة الطلابية بعيداً عن الفئوية. ووصف طالب آخر القائمين على الأنشطة الطلابية بضعف الخبرة، وعدم قدرتهم على تحفيز الطلاب على المشاركة في الأنشطة.

وحيث توجهننا إلى قسم اللغة الفرنسية فوجئنا بحجم الأنشطة الطلابية التي يتم ممارستها في القسم من سفريات سنوياً ورحلات ترفيهية وعرض لأفلام وثائقية وورش العمل وزيارات للمعارض وأنشطة أخرى.

وحيث توجهننا بالسؤال للأستاذ الناطور حول هذا الفارق بين طلاب قسم اللغة الفرنسية وبين باقي التخصصات علل ذلك بأن تلك الأنشطة التي يقوم بها طلاب اللغة الفرنسية أنشطة مصاحبة للمناهج، لتعزز اللغة لدى الطلاب.

#### رابعاً: التحديات والمعوقات التي تواجه الأنشطة الطلابية في جامعة الأقصى

١. نقص الموازنة: حيث تعتبر أكبر مشكلة تواجه الأنشطة الطلابية؛ وهي في تناقص مستمر بدلاً من الزيادة، حيث إنه من المفروض أن تلبى الموازنة المالية احتياجات الأنشطة الطلابية المتزايدة كمّاً ونوعاً.

٢. العادات والتقاليد: حيث الفهم الخاطئ لماهية الأنشطة الطلابية والخلط بينها وبين المحرمات الاجتماعية.

٣. الفئوية السياسية: شكل ازدياد التبعث الفئوية ما بين الكتل الطلابية، وما زال عنصراً معيقاً لأنه بات يتسبب في تحويل الأنشطة إلى نزاعات وصراعات تتجاوز المنافسة وحق الاختلاف وإبداء الرأي؛ الأمر الذي يتطلب العمل على تجنب الجامعات تدخل الأحزاب السياسية.

- ٤ . الضغط الأكاديمي : يتمثل في كثرة المواد وعدم وجود وقت كاف للاهتمام بالأنشطة الطلابية ؛ لذا على إدارة الجامعة أن تعتبر الأنشطة الطلابية لا تقل أهمية عن البحث العلمي .
- ٥ . عدم المبالاة من قبل الطلاب ؛ لذا يجب على قسم الأنشطة العمل على تعزيز الأنشطة الطلابية لدى الطلاب وإبراز أهدافها لهم والتجديد والتنوع فيها أيضاً، وبما يجذب الطلبة المتوقعين إلى دائرة النشاط .
- ٦ . خلل في التغطية الإعلامية، حيث هناك بعض الخطط المستقبلية لإنشاء وحدة إعلامية خاصة بقسم الأنشطة الطلابية تتولى مهمة الترويج والتغطية والمتابعة والتوعية بالأنشطة وأهدافها .
- ٨ . اقتصر ممارسة النشاط الطلابي على مبنى الحرازين ؛ وذلك ناتج عن عدم وجود أماكن أخرى حيث يجب العمل على فتح قاعات عرض دائمة .
- ٩ . نتيجة الوضع العام في قطاع غزة غابت الأنشطة الطلابية المرتبطة بمجلس الطلبة بسبب غيابه عن الحياة الطلابية، حيث في المرحلة السابقة ومع وجود الاستقرار ووجود مجلس الطلبة كانت جميع الأطر الطلابية تمارس نشاطها بأريحية بالشراكة مع مجلس اتحاد الطلبة بشؤون الطلبة ؛ ولكن مع وجود الانقسام الحالي أصبحت الأطر الطلابية هي التي تنظم الأنشطة بشكل فردي ؛ وهو ما أدى إلى وجود ممارسات لا تراعي مصلحة الطلاب بشكل عام .

#### خامساً: التوصيات للنهوض بالأنشطة الطلابية في جامعة الأقصى

- ١ . تخصيص موازنة كافية من قبل الجامعة لإنجاح الأنشطة الطلابية .
- ٢ . أن تعي إدارة الجامعة أهمية الأنشطة الطلابية وأن تتراجع عن قرارها بمنع ممارسة الأنشطة الطلابية المختلفة فهو حرمان لحقوق الطلاب ؛ ولذا من المفترض أن تكون سلطة اتخاذ القرار بجامعة الأقصى حول الأنشطة الطلابية هي مجلس الطلبة المنتخب من قبل طلبة الجامعة، وينبغي إعطاؤه كافة الصلاحيات التي تخدم الطلاب، وهذا يتطلب سرعة إجراء الانتخابات الطلابية لضمان وجود مجلس طلاب يتابع قضايا وشؤون الطلبة .
- ٣ . تفعيل علاقات الجامعة والأطر الطلابية بمؤسسات المجتمع المدني، وضمان تنفيذ أنشطة طلابية ومجتمعة تهم الطلاب والمجتمع .
- ٤ . توعية طلاب الجامعة بأهمية الأنشطة الطلابية والنقابية ومدى إسهامها في تطوير قدرات ووعي الطلاب ؛ الأمر الذي يستدعي مشاركتهم وحضورهم لهذه الأنشطة، بما يتيح لهم المجال لترقية قدراتهم وابداعهم .
- ٥ . تطوير الكادر البشري القائم على الأنشطة الطلابية في الجامعة وفي الكتل الطلابية .
- ٦ . أن تتعاون الكتل الطلابية فيما بينها ومع إدارة الجامعة في تنظيم الأنشطة الطلابية، وتغليب البعد المطلبى النقابي على هذه الأنشطة وبما يضمن خدمة مصالح الطلاب، بعيداً عن الفئوية والتعصب السياسي .



## المراجع

- (١) محمد علي مجمد : الشباب والمجتمع، دراسة نظرية وميدانية، الهيئة العامة للكتاب، الإسكندرية ١٩٨٠م، ص١١٢
- (٢) المرجع السابق، ص١١٣
- (٣) محمود كامل الناقة : منحة النشاط التربوي ونحن ننادي ببناء الإنسان المصري، صحيفة التربية، القاهرة، السنة الواحد والثلاثون، العدد الأول، يناير ١٩٧٩، ص٩٤
- (٤) محمود أمين محمد : الجامعة والمستقبل، مجلة التربية وعلم النفس، كلية التربية، جامعة المنيا، العدد الأول، يوليو ١٩٨٨، ص ٩٤
- (٥) المرجع : نوال حلمي عطية : مرجع سابق : ص ٩٩-١٠٢
- (٦) المرجع \ دليل الطالب : الجامعة الإسلامية، ٢٠٠٤-

مجموعة العمل من طلبة جامعة الأقصى :

رهام الغزالي، إسلام أبو الهوى، احمد حمدان، أمينة الدشت، هاني القطراوي .



# المنح والمساعدات في جامعة بيرزيت لطلبة البكالوريوس

## مقدمة

تحرص جامعة بيرزيت على أن لا تكون المشاكل المالية عائقاً في سبيل إكمال الطالب المؤهل دراسته الجامعية؛ ولذلك فهي تسعى إلى إبقاء الرسوم في الحد الأدنى الممكن مع المحافظة على المستوى العالي للتعليم والخدمات الأخرى.

وتمشياً مع هذه السياسة تبذل الجامعة جهدها في مساعدة الطلبة الذين قد تشكل الرسوم عبئاً عليهم، عن طريق المنح الدراسية أو العمل الطلابي. كذلك تقدم الجامعة منحاً تشجيعية للطلبة المتفوقين أكاديمياً في الجامعة، وللمتفوقين في امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة الذين يرغبون الالتحاق بالجامعة.

وبناء على ذلك رغبنا في المعرفة المعمقة عن هذه المنح والمساعدات التي تقدمها الجامعة للطلاب، فقمنا بعمل مقابلة مع السيد رامي بركات المسؤول عن القروض في عمادة شؤون الطلبة بجامعة بيرزيت، بالإضافة إلى مقابلة مع مسؤول المالية في مجلس الطلبة، وكانت نتيجة بحثنا هذه الورقة البحثية التي تفصل أنواع المنح التي تقدمها الجامعة.

تقدم الجامعة مساعدات مالية للطلبة المؤهلين والمتفوقين أكاديمياً عن طريق عدة برامج هي :

## المنح العامة

يتوافر لدى الجامعة سنوياً عدد من المنح التي يقدمها أفراد أو مؤسسات ، وتقدم هذه المنح للطلبة المحتاجين وذلك طبقاً للشروط الخاصة بكل منحة .

## منح العمل الطلابي

توفر الجامعة إمكانية العمل الطلابي الجزئي بما لا يزيد على عشر ساعات في الأسبوع في وظائف محددة في دوائر مختلفة في الجامعة ، بحيث تمكن بعض الطلبة من تغطية جزء من رسوم تعليمهم . ويشترط للحصول على هذه الوظائف معدل فصلي لا يقل عن ٧٥٪ .

## منح أبناء العاملين

حيث تغطي هذه المنح ١٠٠٪ من أقساط أبناء العاملين ، و ٥٠٪ من أقساط إخوتهم .

## منح التفوق الأكاديمي في شهادة الدراسة الثانوية العامة

تقدم الجامعة في مطلع كل عام دراسي عشر منح دراسية تشجيعية للطلبة الجدد الملتحقين بالجامعة وتوزع هذه المنح على محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة ، شريطة أن يكون هؤلاء الطلبة من ضمن العشرة الأوائل في امتحان شهادة الدراسة الثانوية في المحافظة ، وألا يتدنى معدل الطالب العلمي عن ٨٥٪ والأدبي عن ٨٠٪ ، تغطي هذه المنح رسوم التعليم للسنة الدراسية الأولى وتجدد للفصول التالية وفق شروط منح التفوق الأكاديمي في الجامعة ، بالإضافة إلى منح تقدم للطلبة الثلاثة الأوائل عن كل محافظة .

## منح التفوق الأكاديمي في الجامعة

تقدم الجامعة منحاً تشجيعية للطلبة المتفوقين أكاديمياً الذين تظهر أسماؤهم على لائحة الشرف في نهاية أي فصل دراسي . حيث يعفى الطالب من رسوم التعليم في الفصل الدراسي الذي يلي حصوله على لائحة الشرف . ويكون الإعفاء على ميزانية الجامعة ما لم تتوفر منحة مساوية لها من مصدر آخر .

وهناك أيضاً المنح الخاصة بأبناء الشهداء وتغطي ١٠٠٪ من قسط الطالب ، وطوال فترة الدراسة . ومنح تقدم للطلاب الذين يدرسون تخصصات معينة وذلك لتشجيعهم على دراسة تلك التخصصات ، مثل تخصصات

الفيزياء والكيمياء، والتمريض .

بالإضافة إلى العديد من المنح والمساعدات التي لا تقوم بمنحها الجامعة وإنما يتبرع بها إما أشخاص أو مؤسسات إما بصورة منتظمة أو لمرة واحدة، وهذه المنح تقدم في العادة للطلاب الذين لا يقل معدلهم التراكمي عن ٧٥\_٧٨٪، وأن لا يكونوا قد حصلوا على منح أو مساعدات أخرى للفصل الحالي، وهذه المنح إما أن تكون لفصل واحد أو تكون لسنة دراسية واحدة أو أن تكون طوال فترة سنوات الدراسة، ولكنها في الغالب منح فصلية، وهي في العادة تغطي ١٠٠٪ من قسط الطالب، وهذه المنح تغطي من طالب واحد إلى خمسين طالبا، وتصل هذه المنح إلى العشرات .

تقدر نسبة الطلاب الذين يقدمون طلبات منح ومساعدات مالية وقروض سنوياً من ٣٢-٤٠٪، أي من (٢٥٠٠-٣٥٠٠) طالب، هذا بالإضافة إلى عدد من الطلاب المحتاجين الذين لا يتقدمون لطلب المساعدة والحصول على منح؛ حيث إنه من الصعب على الجامعة أن تصل إلى الطلبة المحتاجين في حال عدم تقدمهم لتعبئة طلبات المنح والمساعدات .

### صندوق إقراض الطلبة

أنشئ هذا الصندوق خصيصاً لتمكين الطلبة المحتاجين من الحصول على قروض تعليمية تساعدهم على دفع نفقات تعليمهم، وهذه المساعدات تقدم منذ حوالي عشر سنوات، حيث تقدمها وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية وتغطي من (٢٠٠٠-٣٠٠٠) طالب وطالبة بشكل فصلي وتقسم على عدد الطلاب المحتاجين فيحصل تقريبا كل طالب من ١٠٠-٢٠٠ دينار في الفصل، ويجب أن لا يقل معدل الطالب التراكمي عن ٦٥٪ .

وكان هناك ما عرف باسم المنحة السعودية (استمرت لخمس سنوات وتوقفت) كانت تغطي ١٠٠٪ من الرسوم وقد استفاد منها عدد كبير من طلاب الجامعة .

### التقسيط

تقوم الجامعة بتقسيط القسط الجامعي للطلاب بحيث يدفع الطالب دفعة أولى، ويسدد باقي القسط شهرياً قبل نهاية الفصل الدراسي . ولكن ما يحصل هو أن الطلاب لا يقومون بدفع الأقساط الشهرية؛ وبالتالي تتعرض الجامعة إلى أزمة مالية، وتتراكم الديون على الطالب، ولا يستطيع الطالب أن يتخرج دون أن يدفع الديون المتراكمة عليه، وبالتالي يفاجأ الطالب في الفصل الدراسي الأخير له بالجامعة بالدين الكبير المتراكم عليه، والذي لا يستطيع أن يدفعه . لذلك بدأت الجامعة تتردد كثيراً قبل أن تقبل بالتقسيط .

## منح ومساعدات أخرى

بالإضافة إلى ما سبق ذكره من مساعدات وقروض ومنح، يوجد مساعدات ومنح تأتي لطلاب معينين من أشخاص أو مؤسسات، حيث يقوم الطالب بالتسجيل فيها من خارج الجامعة وبالتنسيق مع الشخص أو المؤسسة.

وأيضاً هنالك المنح التي يتم تنسيقها مع مجلس الطلبة، حيث يسعى مجلس الطلبة وعن طريق المؤسسات المحلية والهيئات الفلسطينية للحصول على مساعدات ومنح لمساعدة الطلاب المحتاجين، وبعد الحصول على المساعدات يقوم المجلس بالتنسيق مع الإدارة و عمادة شؤون الطلبة بتوزيع المساعدات على الطلاب.

ومن الجدير بالذكر أن أي نوع من أنواع المنح السابقة التي تقدمها الجامعة لا يغطي التعليم الموازي للطلاب، أي أنها تدفع القسط العادي للطلاب ولا تغطي قسط الموازي (٥٠٠ دينار).

وبالرغم من هذه المنح والمساعدات التي تقدمها الجامعة إلا انه يبقى هناك مجموعة من الطلاب المحتاجين الذين لا يحصلون على مساعدات، وبخاصة الطلاب الذين يترددون بطلب المساعدة؛ وبالتالي قد يخسر الطالب مقعده في الجامعة نتيجة عدم قدرته على دفع القسط.

مجموعة العمل من طلبة جامعة بيرزيت:  
ألين مسعود، روان عقل، لينا جبارة.

# دور الأمن الجامعي في تطبيق القوانين داخل الحرم الجامعي

## مقدمة

في زمن تلاشت فيه معاني التسامح واحترام وقبول الآخر، وفي وطن أضحى مقطعاً إلى شطرين، فترامت أحزابه بين الضفة وغزة والشتات، كان طبيعياً أن تتراجع فيه القيم وتضرب بنيتها، وهو ما انعكس بالسلب على مفهوم الأمن في الجامعات الفلسطينية، والذي أصبح مشوهاً بفعل هذا الانقسام.

تعتبر الجامعات من أهم أركان وأسس بناء مجتمع متسامح واعي لما حوله من ظروف ومستجدات، وهي أهم رافد من روافد المجتمع المدني، كما وأنها تعكس صورة مصغرة لذلك المجتمع فتتأثر به وتؤثر فيه، فالجامعة هي شريحة مجتمعية مصغرة، تعكس بشكل واضح الواقع الاجتماعي العام، وترسم صورة للمجتمع الذي تشكلت من خلال ثقافات وأخلاق وأفكار أفرادها.

تعتبر جامعة الأزهر واحدة من كبرى الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة، وهي نموذج حي للواقع الفلسطيني بكل مكوناته وإشكالياته؛ وبخاصة لأنها شهدت وما زالت تشهد حالة من عدم الاستقرار وغياب الأمن والأمان عنها. وهي على مدار السنوات الماضية كانت مثاراً للنقاش والجدل حول واقعها ومستقبلها في ظل الاعتداءات والإشكاليات الكثيرة التي ارتبطت بها، ويبدو أنها «جامعة الأزهر» ستبقى لفترة طويلة مثار جدل وسجلات كثيرة بين طرفي الانقسام في فلسطين؛ وذلك لكونها جامعة محسوبة على حركة فتح، يمكن الثأر منها في أي لحظة طالما حالة الانقسام والتشرذم وغياب المفاهيم القيمية قائمة في المجتمع، وطالما بقيت الحزبية والفئوية تسيطر على عقلية القادة في مجتمعنا الفلسطيني؛ ولعل المدخل لإبقاء التوتر قائماً داخل الجامعة يكمن في غياب مفهوم الأمن عن الجامعة، وهو ما يشكل التهديد الحقيقي لها؛ لذلك لم يكن بد من طرح مفهوم الأمن الجامعي ومناقشته من مختلف الزوايا للوقوف على حقيقة المشهد داخل الجامعة، وسنحاول في هذه الورقة الوقوف على ما يلي:

- ١ . مفهوم الأمن الجامعي ومكوناته .
- ٢ . واقع الأمن الجامعي في جامعة الأزهر .
- ٣ . معيقات تحقيق الأمن داخل الجامعة .
- ٤ . الخلاصة والتوصيات .

## مفهوم الأمن الجامعي ومكوناته

لما للجامعة من أهمية كبيرة وتأثير هائل على الجيل الشاب في أي مجتمع ، اقتضى الأمر أن يكون لها كادر أممي ووحدة أمنية خاصة متمكنة وقوية لتتمكن من أداء واجباتها على الوجه المطلوب ، ويسمى هذا الكادر الأمني «وحدة أمن الجامعة» وهي : الوحدة المسؤولة عن التحرر من الخطر وجعله محدوداً ، وبما أن الأمن أوجده الخوف فإنه يقتضي ضرورة القيام بإجراءات مضادة للتحكم فيه ، أو تحييده واحتوائه .

وكتعريف أدق للأمن الجامعي و من ناحية تنظيمية فهو : وحدة وأداة تنفيذية تندرج في الهيكل التنظيمي للجامعة تحت عمادة الشؤون الإدارية ، مهمتها تحقيق الأهداف الجامعية في استتباب الأمن والأمان ، وتوفير أكبر فرصة للطلبة في ممارسة العملية التعليمية بدون مشاكل وانحرافات .

وهي وحدة مستقلة مرتبطة برئاسة الجامعة ، وهي تعمل على توفير الأمن والطمأنينة والمحافظة على تطبيق النظام العام والأمن الداخلي والسلامة العامة للمباني والمنشآت والممتلكات والعاملين والطلبة ، وتوفير الحماية لسكن الطالبات وجميع ضيوف الجامعة والمشاركين في المؤتمرات والدورات وورش العمل التي تعقد في الجامعة ، ويعمل الأمن أيضاً على تنظيم دخول ضيوف الجامعة والعاملين والطلاب والسيارات المسموح لها بالدخول ، وتنظيم وضبط الطلاب في أثناء عمليات التسجيل في بداية الفصول الدراسية والإشراف على حفلات التخرج وغير ذلك من الأمور التنظيمية .

وتضم الدائرة ثلاثة أقسام :

- ١ . قسم الأمن الجامعي
- ٢ . قسم الحرس الجامعي .
- ٣ . قسم السلامة العامة .

ويختلف مفهوم الأمن باختلاف الفئات الجامعية ، فهو كمفهوم من الناحية الطلابية يعرف على أنه الوحدة المسؤولة عن حماية الطالب داخل الحرم الجامعي ، وضبط النظام العام .

أما من الناحية الأكاديمية فهو الوحدة المسؤولة عن حماية الأكاديميين من التصرفات الطلابية غير المنضبطة ومنع الطلاب من التعرض لهم .



## واقع الأمن الجامعي في جامعة الأزهر

الأمن الجامعي هو ضرورة ومتطلب في كل جامعة، لا بد من وجوده ولا بد من مبادئ تجمع أفراده ليكونوا قادرين على تحمل المسؤولية وتطبيق القانون داخل الحرم الجامعي .

وكواقع مجتمعي فالأمن الجامعي موجود في كل جامعة في الوطن، ولو تحدثنا بصفة خاصة عن جامعتنا جامعة الأزهر في غزة، فأفراد الأمن الجامعي في الجامعة هم أبناء وطن واحد وشعب واحد وتنظيم واحد كذلك؛ وهم قادرون جزئياً على تحمل جزء من مسؤولياتهم ولكن ليس كلياً؛ وهذا ما سيتضح في هذه الورقة؟ .

فعلى الرغم من وجود هؤلاء العناصر داخل الجامعة وممارسة عملهم وبشكل يومي في الحرم الأزهرى، إلا أنه ليس هناك مبادئ عمل موحدة تجمعهم، فبعد لقاءاتنا معهم كعناصر أمن جامعيين وجدنا أنهم لا يدرون ما وظائفهم بالتحديد، وما هو دورهم في تنفيذ القوانين وكيفية تطبيقها داخل الحرم الجامعي، وحتى على متطلباتها كوظيفة لعناصر أمن للجامعة فقد اختلفوا على تلك المتطلبات بالرغم من أنها واحدة وموحدة على الجميع .

عرف مدير الأمن الجامعي للفترتين الصباحية والمسائية الأمن الجامعي على أنه كل الجامعة فلا جامعة بدون أمن، ومن أهم وظائف الأمن هي الحفاظ على المؤسسة وعدم تعرضها لأي أذى .

والأدوار التي تقوم بها هذه العناصر تقتصر على منع دخول غير الطلاب والطالبات والأكاديميين والضيوف إلى الجامعة، ومنع بعض الطلاب وليس جميعهم (بوجود بعض الاستثناءات للمعارف والأصدقاء وبعض الطلاب من عناصر تنظيمات معينة) من التواجد في غير كلياتهم، والتدخل في مشاكل المضايقات بين الطلاب والطالبات داخل الجامعة .

تلك هي الوظائف التي تطبق فعلياً وعلى أرض الواقع، «وتطبق غالباً في بداية كل فصل دراسي لمدة محدودة وتهتمش في باقي الفصل» .

أما في المشاكل التنظيمية والحزبية فلا نرى أي تدخل أمني «لأن كل عنصر أمن يخاف على نفسه خارج الجامعة وبالتالي يلتزم الصمت ولا يتدخل في المشكلة داخل الجامعة» .

ولما ذكرناه سابقاً أن الجامعة شريحة مجتمعية صغيرة، فقد انعكس حال مجتمعنا الفلسطيني وبشكل قوي جداً على جامعة الأزهر وغيرها من الجامعات، وخاصة بعد الانقسام الفلسطيني الداخلي الذي أثر سلباً على تطبيق القوانين داخل الجامعة وعلى أفراد الأمن الذين من واجباتهم تنفيذ تلك القوانين وعلى الجميع بالتساوي، فقد

قسمت الأحزاب الطلاب حتى انتشرت العداوة والخلافات الدائمة بينهم «وشاهدنا الاعتداءات والاعتقالات والسلاح والرصاص والقنابل حتى في داخل الحرم الجامعي»، وكل ذلك سببه الانقسام والوضع الخارجي «إلى أن وصل الحال إلى تعليق الدراسة في جامعة الأزهر ولمدة أيام بسبب تلك المشاكل ما بين التنظيمات السياسية».

## العقوبات الجامعية وسياسة الكيل بمكيالين

الاستثناءات الحزبية لبعض الطلاب وعلى أسس تنظيمية حزبية، أوضحت سياسة عامة لبعض الجامعات في غزة إلى حد أن العقوبات التي تتخذها إدارة الجامعة بحق الطلاب يراعى فيها الانتماءات الحزبية وسياسة الكيل بمكيالين في الجامعة.

وهذا كله أثر على عناصر الأمن في كيفية تطبيقهم للقوانين داخل الجامعة «فالقانون يطبق على البعض من عناصر غير تنظيمهم ولا يطبق على عناصر تنظيمهم». وبالتالي بتنا نرى الوساطة والمحسوبية والاستثناءات وذلك كله نتيجة للواقع المجتمعي العام. ويعتقد ممثلو إدارة الأمن في الجامعة بأن الانقسام أثر أيضاً على تواصل الجامعة مع الضفة الغربية.

وأصبحت الجريمة لها سقف معين وتحت غطاء تنظيمي واضح، أما قبل الانقسام فقد كان المخطف يعاقب ولكن الآن وعندما يكون الخطأ من خارج الجامعة يقف الأمن الجامعي لأنه لا يحق له التدخل ولا يوجد قوة سلطوية قانونية تعاقب المخطف، ولا تحمي عناصر الأمن لو تدخلوا!.

وبحسب استطلاع رأي كنا قد أجريناه أثناء إعداد هذه الورقة حول مفهوم الأمن في جامعة الأزهر والذي اشتمل على ٧٠ طالب وطالبة في الجامعة فكانت آراؤهم على النحو التالي:

١. ٨٠٪ من الطلبة يحملون إدارة الجامعة مسؤولية وجود حالات فوضى وخلل أمني داخل الحرم الجامعي؛ لأنها لا تتابع أفراد الأمن حسب وجهة نظرهم، كما حملوا جزءاً من المسؤولية للانقسام الداخلي والوضع الخارجي؛ حيث إنه أثر سلباً على الأمن الجامعي وطريقة تطبيقه للقوانين داخل الجامعة.
٢. ٦١٪ من الطلبة لا يلجؤون للأمن الجامعي عندما يصادفون مشاكل شخصية خلال وجودهم داخل الحرم الجامعي؛ وذلك بسبب ضعف الأمن ووضعه المهزوز.
٣. ٧٤٪ يعتقدون أن الأمن مقصر في حماية الأكاديميين داخل الجامعة، ولا يستطيع الأمن تقديم الحد الأدنى من الحماية لهم سواء كانت هذه الاعتداءات من قبل الطلاب أو من جهات خارجية

## أسباب غياب مفهوم الأمن بالجامعة

هناك أسباب عديدة تقف وراء غياب مفهوم الأمن في جامعة الأزهر ومن أبرزها ما يلي:

أولاً: عدم تطبيق قانون الثواب والعقاب مع أفراد الأمن، فكل منهم يحتاج إلى رقابة دائمة عليه من قبل الإدارة، وللأسف أصبح كل من هؤلاء العناصر يتصرف طبقاً لرغباته وأهوائه دون محاسبة ولا عقاب. وبحسب قاعدة الحساب والثواب فإنه من المفترض مكافأة من يقوم بعمل مميز يساعد في تطبيق القانون داخل الحرم الجامعي ويعم بفائدته الجميع.

ثانياً: التقصير الواضح من إدارة الجامعة في متابعة أمور الأمن الجامعي ومتطلباتهم ومراقبة عملهم اليومي، فليس هناك اهتمام أبداً من قبل إدارة الجامعة بالرغم من أهمية هذا الموضوع في حفظ النظام العام في الجامعة، وحماية أفرادها وطلابها.

ثالثاً: عدم دمج العنصر النسائي في العمل الأمني في الجامعة، فبسبب وجود عدد كبير من الطالبات في الجامعة. لا بد من وجود عناصر أمن من النساء ليتمكن التعامل معهن بشكل أفضل وأسهل وأقرب للقبول من الطالبات.

فكما أخبرنا مدير الأمن في جامعة الأزهر أنهم وبصفتهم إدارة للأمن الجامعي قد طالبوا إدارة الجامعة بتعيين مجموعة من عناصر الأمن النسائي لحفظ النظام العام الجامعي وتطبيق القانون على الطالبات تحديداً بطريقة أسهل، ولكن فعليا لم تستجب إدارة الجامعة لطلبهم ولم يتم تعيين سوى فتاة واحدة فقط كعنصر أمني، وهي الآن تمارس عملها في الجامعة بمراقبة بوابة الطالبات الجامعية ومنع دخول غير الطالبات إلى داخل الحرم الجامعي.

رابعاً: جهل الطلاب والطالبات بالقوانين في الجامعة، وعدم احترامهم عناصر الأمن لكونهم رجال القانون داخل الحرم الجامعي، ونقص المعرفة العامة لدى الطلاب بقوانين جامعتهم، وبالخطوط الحمراء التي يجب أن لا يسمح لأي منهم بتجاوزها وضرورة معاقبة من يخالفها.

خامساً: عدم المساواة في تطبيق القوانين والعقوبات من قبل عناصر الأمن على الطلاب والطالبات داخل الحرم الجامعي، فكما ذكرنا سابقاً بأن هناك استثناءات واضحة ومعاملات خاصة مع بعض الطلاب مما خلق اعتراضاً لدى البعض الآخر من الطلاب؛ حيث يجب أن يحصلوا على تلك الامتيازات كغيرهم، فجميعهم طلاب ويجب أن تطبق القانون على الجميع وبالتساوي.

سادساً: الثقافات والعادات السيئة والمتوارثة في عقول الجيل الشاب اليوم؛ فليس هناك احترام للقوانين ولا

---

احترام للغير، وبالتالي لا احترام لرجال الأمن، فمن الصعب على أي شاب تقبل القانون وتطبيقه كواجب، بل نجد مخالفات دائمة ومقصودة، هدفها فقط إثبات النفس والقوة حتى ولو على حساب النظام والقوانين العامة في الجامعة؛ وهذا كله يحتاج إلى عقوبات صارمة تطبق على كل من يخالف القانون حتى يفرض الالتزام العام في الجامعة.

سابعاً: التقصير الواضح من قبل إدارة الجامعة بفرض التعليم كضرورة ملحة في الجامعة ومعاقبة من يحاول الإخلال بها داخل الحرم الجامعي، فعند أي مشكلة بين الطلاب داخل الحرم الجامعي نرى الدراسة تعلق وبكل بساطة، وكأن الطلاب هم المسئولون عن تحديد إما متابعة الدراسة والتعلم أو تعليقها وقلب الجامعة إلى ساحة خلافات ومشاكل شخصية، وعناصر الأمن ليس لها أي دور في التحفظ على الطلاب المسئولين عن المشكلة فوراً وحجزهم بعيداً عن باقي الجامعة لكونهم مخطئين؛ وكما يلاحظ فأفراد الأمن هم متفرجون لا غير، وهذا يحتاج إلى تدخل من قبل إدارتهم لفض النزاعات داخل الحرم الجامعي والحفاظ على الدراسة لكونها هدف أساسي لأي جامعة؛ وبالتالي يجب أن تكون بعيدة ومحايده عن أي صراعات طلابية.

## الاقتراحات والتوصيات

- ١ . العمل على تطبيق قانون الثواب والعقاب مع العاملين في مجال الأمن الجامعي ، وتفعيل مبدأ المحاسبة بشكل منتظم .
- ٢ . إعادة تنظيم وتطوير مفهوم الأمن الجامعي ، وإعادة هيكلية الأمن الجامعي مع التأكيد على ضرورة حيادية رجال الأمن وشفافيتهم في العمل .
- ٣ . إعادة صياغة العلاقة بين إدارة الجامعة والأكاديميين والطلاب داخل الحرم الجامعي ، وإظهار خطوطها بشكل واضح للجميع .
- ٤ . عقد دورات وورش عمل لعناصر الأمن لتوحيد مفهومهم لأدوارهم وواجباتهم بالشكل الصحيح والمطلوب .
- ٥ . عمل ورش عمل داخل الحرم الجامعي للطلاب والطالبات لزيادة وعيهم حول مفهوم الأمن الجامعي ، وضرورة تطبيق القوانين واحترام الأمن داخل الجامعة .
- ٦ . ضرورة تطبيق القانون من قبل إدارة الجامعة داخل الحرم الجامعي ، وعدم السماح للجهات الخارجية بالتدخل في شؤون الجامعة ونظامها .
- ٧ . المطالبة بالحفاظ على استقلالية الجامعة وتحييدها عن الحزبية الفئوية الضيقة .

## الخلاصة :

في الختام يمكن القول إن كيان الأمن الجامعي داخل جامعة الأزهر قائم ومتوافر؛ ولكن ما ينقصه بكل صراحة هو روح العمل وتحديد المفاهيم والاتفاق عليها من قبل كل مكونات الجامعة، وإن هذا الجسم بحاجة إلي التطوير والتنظيم وتفعيل دوره بما يتناسب والآمال المتوقعة منه؛ وهذا لن يتأتى إلا بتضافر كل الجهود داخل الجامعة وخارجها، من أجل الرقي بالجامعة والمحافظة عليها كصرح تعليمي كبير يضم بين طياته مستقبل الآلاف من أبنائنا، ويحمل على عاتقه مسئولية النهوض بالمجتمع، وبخاصة لأن المجتمع الفلسطيني يواجه الويلات والمصاعب ولديه من المشاكل والهموم ما يكفي؛ لذلك فلا بد من تحييد الجامعات والعملية التعليمية والنأي بها عن كافة مسارات الانقسام وحالات التشرذم، والنهوض بالجامعات أمنياً وقيماً وتربوياً يعد السبيل لتحقيق آمال وتطلعات الشعب، لما تشكله الجامعات من رافد حقيقي وهام للمجتمع الذي يحلم بالنهوض والرقي وتحقيق حلمه في الاستقلال.

مجموعة العمل من طلبة جامعة الأزهر :

أنوار القيشاوي، سامر الجاروشة، فاطمة الخشام، ضياء زقوت.



# TASAMUH

Tolerance

Special Issue, December 2009

**RCHRS**

Ramallah Center for Human Rights Studies

مركز رام الله لدراسات حقوق الانسان

## Chief Editor

Prof. Iyad Barghouti

## Editorial Committee

Rima Nazzal

Samih Muhsin

Ziyad Othman

Talal Okal

Ali Khalil Hamad

Salah Soubani

Periodical Quarterly Journal  
concerned in  
Tolerance and Human Rights

